



Copyright © King Saud University

حبل الفقه، تأليف أحمد بن عمر بن مهدي الخصاف (٢٦١ هـ).
 بخط حاج محمد بن حاج محمد سنة ١١١٢ هـ.

٢٨ ق ٢٧ س ٢٠٥ × ١٥٠ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، رؤوس الفقرات بالحمرة،
 طبع.

١٢٤

الأزهرية ٢: ١٤٦، دار الكتب المصرية ١: ٤١٨

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- الخصاف، أحمد بن عمر - ٢٦١ هـ بد النسخ

ج- تاريخ النسخ.

كتاب حبل الفقد تفسر معلومة الفناء
 الفقد كما هو كقول أبي بكر أحمد بن عمر
 لخصاف الخنفي كتيباً في معرفة
 ونفع جلوه في
 الدنيا
 الدنيا

ملك الفقيه
 عبد الله بن
 الأضاحي
 عمه بن
 أم

وحسبك قول الناس فيما ملكته • لقد كان هداماً لفلدين •

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	حبل الفقد
اسم المؤلف	أبو بكر أحمد بن عمر الخصاف الخنفي
تاريخ النسخ	١١١٢ هـ
القياس	٨ - ٧
رقم	١٧٤

206

١٤٥٨
 ١٤٦٨/١١/١٢

copyright ©

حبل الفقه ، تأليف أحمد بن عمر بن مهير الخصاف (٢٦١ هـ) .
 بخط حاج محمد بن حاج محمد سنة ١١٢٢ هـ .

٢٨ ق

١٥٠٢٠٥ اسم

٢٧ م

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، رؤوس الأقرب بالحمرة ،
 طبع .

١٢٤

الأزهرية ٢ : ١٤٦ ، دار الكتب المصرية ١ : ٨١٨

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - الخصاف ، أحمد بن عمر - ٢٦١ هـ بد النسخ

ج - تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ ابو بكر احمد بن محمد بن الحسن الفقيه القاضي حدثنا مسلمة بن صالح
 عن يزيد الواسطي عن عبد الكريم بن بريدة قال سئل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن اية من كتاب الله عز وجل فقال لا اخرج من المسجد
 حتي اخبركم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجلسه فلما اخرج
 احدي رجليه اخبرني بالاية قبل ان يخرج رجلاه الاخرى حدثنا فليس
 بن الربيع عن سليمان اليميني عن ابي عثمان الهندي عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه انه قال في معانيض الكلام لما يعني عن الكذب حدثنا فليس عن حماد
 عن ابراهيم بن رجل اخذته رجل فقال ان لي معك حقا فقال لا فقال اخلني بالبحر
 الى بيت الله تعالى واعني محمد حيك حدثنا فليس عن الاغثن عن ابراهيم
 انه قال له برجل ان فلانا امرني ان اتي مكان كذا وكذا ولما لا اقد ر
 عا ذلك المكان وكيف الطيلة له فقال يقول والله ما ابصر الاما سدد في
 غيري يعني الاما بصري زني فليس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال
 كان رجل من باطلة عيوننا فابغلة نخرج فاعجبه فقال له شرح انها اذا
 ربت لم تنج يعني ان الله توم الذي يقيمها بقدرته فقال له الرجل
 اني اني نسا من كرام بن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال
 جعل خديف يحلف لعثمان بن عفان امير المؤمنين رضي الله عنه على ان
 بالله ما قالها ولقد سمعناه قد قالها فقلنا يا ابا عبد الله سمعنا
 تحلف لعثمان على اشياء ما قلناها وقد سمعناك قلتها فقال اني اشتريني
 بعض بيوع مخافة ان يذهب كله حدثنا فليس عن الاغثن عن ابراهيم قال
 قال لرجل اني اتا الى رجل شيئا قبلوه عني فكيف اعتذر اليه فقال له
 ابراهيم قل والله ان الله عز وجل يعلم ما قلت من ذلك من شيء وروي
 ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اليميني علي نية الحالف ان كان
 مظلوما وان كان ظالما فاليمين عا نية المستخلف له تنافقه بن العيون
 قال كذا نالي ابراهيم وهو خايف من الحجاج بن يوسف فلما اذا اخرجنا
 من عنده ليقل لنا ان نكلم عني وحلفتم فاحلفوا بالله ما تدرون
 ابن انا ولا لنا به علم ولا في اي موضع هو واعنوا الي موضع انا فيه قاعدا

فقال له اكلت بالمشي الى بيت الله تعالى

ابن سيرين عن حماد عن ابراهيم قال اليميني علي نية الحالف ان كان مظلوما وان كان ظالما فاليمين عا نية المستخلف له تنافقه بن العيون

وقال

وقالما فكونوا قد صدقتم قال عقبه واما رجل فقال اني الي الدون
 واني عرضت عياديه وقد نفقت فتم برون ان يحلفوني بالله انها
 الدابة التي اعرضت عليها فكيف اخلف قال ابراهيم فادكب دابة
 واعرضن عليها عا بطنك فاكبا ثم اخلف ثم اخلف لهم انها الدابة
 التي اعرضت عليها يعني علي بطنك حدثنا الحسن عا دة عن الحاكم عن
 مجاهد عن ابن عباس قال ما يصرني معارضن الكلام من حمد النعم حدثنا
 عبد الله بن محمد ان قال شاعون بن ابي جميلة عن محمد بن سيرين عن
 قال خطب امير المؤمنين علي بن ابي طالب فقال والله ما قتلت عثمان ولا
 كرهت قتله وما امرت ولا نهيت فدخل عليه بعض من الله اعلم به فقال
 له في ذلك قولنا فلما كان في مقام اخر قال من كان سايلا عن قتل عثمان
 فالله قتله وانا معه قال بن سيرين هذه كلمة فرسية ذات وجوه
 ابو داود الطيالسي قال حدثنا الشعيم بن عمرو بن مرة عن عبد الله بن
 قال قال عا لا اغفل شعري لغفل حيي افنتح مصر او امرك البصرة كوكبي
 حمار واعرك اذن عمار عرك الاديم واسوق العرب بعصاي فذكر
 لابن مسعود رضي الله عنه فقال ان عليا يتكلم بالكلام لا تصدق به
 معاد رة هامة علي مثل الطست لا شعور فيها فاي شعور يفصل حدثنا
 الضحاك رضي الله عنه قال اخبرنا بن جريح قال اخبرني بن شهاب
 عن حميد بن عبد الملك بن عوف عن امه ام كلثوم بنت عقبة بن ابي
 ميطع وكانت من المهاجرات الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب لانه
 والكذب في الحرب ثنا عازم بن الفضل واسمه محمد قال حدثنا معمر بن
 سليمان التيمي عن ابيه قال حدثنا نعيم بن ابي هند عن سويد بن
 غفلة ان عليا رضي الله عنه قتل الزنادقة ثم نظروا الارض ثم رفع
 راسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام فدخل بيته
 فاكثر الناس في ذلك قد خلت عليه فقلت يا امير المؤمنين ما ذا انفتحت
 به المشعة منذ اليوم ارايت نظرك في الارض ثم رفع راسه الى
 السماء ثم قولك صدق الله ورسوله انني عهد اليك رسول الله

تفصيل الخبر في الاثر

صل الله عليه وسلم ام شى رايته قال هل عيا من باس ان النظر في الارض
قلت لا قال فهل عيا من باس ان النظر في السماء قلت لا قال فهل عيا من
ان اقول صدق الله ورسوله قلت لا قال فاني رجل مكاييد قال حدثنا
احمد بن شبيب المصري قال حدثنا ابي عن يونس بن يزيد عن الزهري
وعبد الرزاق وهشام بن يوسف عن عمر بن الزهري قال لا سمعنا به يقول
ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان ابونا فاما نستعين
بجارية المسلمين من ورايتهم نسمع بذلك **ابن** نعم بن مسعود
وكان مواعدا للبي صلى الله عليه وسلم عند عتيبة حين ارسلت بك
بنو قريظة الى الاحزاب الى ابي سفيان واسبابها فاقبل نعم
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاب بذلك وما ارسلت بنو
قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعنت
امراتهم بذلك فقام نعم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
تلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان نعم رجل
لا يكتم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذاهبا الى غطفان قال عمر بن رسول الله ما هذا الذي قلت ان كان امر
من عند الله فامضه وان كان هذا ارايا رايته من قبل نعمتك فان
شان بني قريظة اهن من ان تقول شيئا يوشى عندك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل هذا اراي رايته ان الحرب خدعة قال حدثنا
موسى بن اسماعيل وحجاج بن المهمل قال حدثنا ابو عوانة عن ابي
قال كنت عند ابراهيم وامراته لقابته في جارية له وببده مرتجة
فقال استشهدكم عيا انها لها فلما خرجنا قال علي ما شهدتم قلنا شهدنا
انك جعلت الجارية لها فقال اما ابراهيموني استبين لي المروحة انما
قلت لكم استشهدوا انها لها وانا اعني المروحة التي كنت اشير اليها
قال حدثنا احمد بن محمد قال حدثنا محمد بن سماعة رضى الله عنه قال
حدثني محمد بن الحسن بن عمار عن الشعبي قال من خلف علي بن ابي
فاكثر والائم فيها علمه قلت فما تقول في الخيل قال لا باس بالخيل
بما يحل ويجوز وانما الخيل شئ يتخلص به الرجل من الحرام ويجوز

به الى الخلال لما كان من هذا ونحوه فلا باس به وانما يكره من ذلك
ان يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله او يحتال في باطل حتى يبره
او يحتال في شئ حتى يجعل فيه شبهة فاما كان عا هذا البيل
الذي قلنا فلا باس بذلك قال ابو بكر وهذا الكتب فيه انشأما
يحتاج اليه الناس في معاملاتهم وامورهم **باب** الرجل
يطلب من التاجر معاملة بما له وليس عند التاجر متاع يبيعه فالحيلة
له في ذلك قال احمد بن عمرو ان كان للرجل الذي يطلب منه المتاع
ضبعة او دار فبئاعها من التاجر بالمال الذي يحتاج اليه وقبضها
التاجر منه ثم باعها اياه ورجع عليه في ذلك مما يراضاه عليه من
فهذا اجابته قلت فان لم يكن له ضعة وما دار قال فان كان له مملوك
او متاع فاشترى ذلك منه التاجر وقبضه ثم باعها اياه فلا باس
بذلك قلت فان طلب منه معاملة بما له دينار فباعه ثوبين او
دينارين او قرضه شئين دينارين او قال لا باس بذلك قلت فان اقرضه
او اشتريه دينارين ثم باعه الثوبين او دينارين او قال لا باس
بذلك قلت فان تولى هذه المعاملة مملوك التاجر
ثم كتب للتاجر على الرجل كتابا بالمال باسمه قال لا باس بذلك قلت فان
للتاجر احتياج الى متاع بما له دينار واربعين في ذلك خمسين دينار
وليس عند التاجر متاع ولكن للرجل الذي يريد المعاملة مملوك لثوبين
عشرين دينارين فلم يات من التاجر ان يشتريه المملوك منه بما له دينار
ويبيع اليه الدنانير ويبقى المملوك في يده قال يشتريه منه بعشرين
دينارا او باقل منها ويقبضه ثم يبيعه من الرجل بثلاثين دينار
ويسلمه اليه ثم يشتريه منه ثانيا بعشرين دينار ثم يقبضه ثم يبيعه
منه بثلاثين دينار يفعل ذلك خمس مرات حتى يصير له على الرجل مائة
ومشون ودينار او يكون قد وصل الى الرجل مائة دينار هقلت وكر
هذا اجابته قال نعم هذا اجابته المثلين عا مواضع يبيعها فيقول شتر
منك هذا بعشرين عا ان ابيعه منك بعشرين قلت ادريت ان طلبك
التاجر عشرة الا في دينار وقال التاجر اريد ان تكون الضعة في

يدي وانح عليك خمسة آلاف دينار قال يبيعه التاجر شيئا بخمسة
 آلاف دينار ويدفعه اليه اما ثوبا واما غير ذلك يشتري التاجر
 ضيعته بعشرة آلاف دينار ويدفعها اليه ويكتب عليه بالعشرة
 آلاف دينار وخمسة آلاف دينار التي له عليه فيكون له عليه خمسة
 عشر الفا ويجده انه ميت رد عليه هذه الخمسة عشر الف دينار
 عليه الضيعة قلت قال طلب من التاجر معاملة بالف درهم على
 ان يكون للتاجر عليه دفاتر كيف الوجه في ذلك قال يشتري منه
 التاجر دابة بالف درهم ويقبضها ثم يبيعها منه بمائة دينار
 الى سنة ويكتب عليه بذلك كتابا **باب** الرجل يعامل الرجل
 فيبيعه المتاع الى اجل هل يجوز له ان يشتريه باقل مما باعته
 منه قبل ان يقبض منه ام لا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال
 ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من هذا المتاع خدشا يكون
 ذلك عيبا ونقصانا من قيمته جاز ان يشتري ذلك باقل مما
 باعه منه قلت فهل في هذا اشئ غير هذا قال نعم اذا اخذ المشتري
 ثوبا من هذا المتاع ثم باعه الباقي باقل من ثمن الذي اشترى
 به فلا بأس بذلك قلت قال كان الذي باعه التاجر رقيقا او دابة
 او جواهر لا يمكنه ان يحبس منه شيئا قال يبيعه التاجر مع هذا
 ثوبا او غلقا او شيئا غيره فيأخذ الرجل ذلك الثوب او الغلقة
 ويبيع الباقي من التاجر باقل من الثمن الذي اشتراه به قلت
 ففي هذا اشئ غير هذا قال نعم ان وهب المشتري ما اشتراه من
 التاجر لولد له او لبعض من يثق به وقبض ذلك الموهوب له
 ثم باعه من التاجر بتمن قليل فلا بأس بذلك قال وان باعه
 جوهرا بالف دينار الى سنة جاز ان يشتريه التاجر منه
 بمائة دينار واثواب او عرض غير الثوب **باب** البيع
 والشرار رجل له ضيعة او دار او داران يبيعهما من رجل ولشئ
 يمكنه ان يسلمها الى المشتري فارد حيلة على انه ان امكنه تسليمها
 الى المشتري يسلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن ان ياخذ

تت

اشق النسي في كل شيء
 انما في النسي بالصحاح

بال
 للشيء

بان سلمها اليه قال ابو بكر الحنبلية في ذلك ان يقتر المشتري ان البائع
 باعه هذه الضيعة وهي في رجل قد غصبها اياها ويشهد عليه
 البائع بذلك وانها ليست في يده حين باعه اياها ثم يكتب
 كتب الشرا ويكتب فيه قبض الضيعة ويقتر البائع يقبض الثمن
 فان قدر على تسليمها والارد الثمن على المشتري وقال في رجل اراد
 ان يشتري دارا من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها ولما
 ان يقتر رجل سنة زورا انها له فيأخذها كيف الحيلة ان يتوكل
 قال يدين رجلا غريبا يشتريها من هذا البائع ويكتب العريب
 الذي لا يعرف الثمن باسمه ثم يبيعه المشتري انه قد اجرها من
 هذا الرجل كل سنة لشيء معلوم ويدفعها اليه كحضرة الشهود
 ثم يشهد له شهود في السر فومأعد ولا انه اشترى بهذه
 الدار له بأمرو وماله فان ما انسان يدعي يبيعه عوي لم يكن الذي
 هي في يده حضا له قلت ففي هذا غير الاحارة قال نعم ان وكله
 بالاختصاص بها وممرتها واستقلالها واشهد على ذلك وسلمها
 اليه كحضرة الشهود لم يكن هذا الرجل حضا مدع ان ادعاه
 قلت رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان يكون البائع
 تصدق بها على بعض ولده او الجاهها اليه او الى غيره ما الحيلة
 له في التوفيق من ذلك قال ابو بكر يكتب الشرا على الرجل ويكتب
 التسليم وضمان الدرك على من يتوهم انه الجاهها اليه قلت فهل
 في هذا اشئ غير هذا قال نعم يكتب الشرا باسم رجل عريب مجهول
 ويوكله العريب بالدار كحضرة الشهود ويسلمها اليه ويشهد
 له في الشرا انه اشترىها له بأمرو وماله فلا يكون بينه وبين
 احد قينها حضرة قلت رجل له داران فارد ان يبيع احدا
 هما وارد رجل ان يشتريها منه على انها ان استحققت منه
 رجع في الدار الاخرى وكانت له ماله فما الحيلة في ذلك قال
 يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى التي ليس يبيعهما
 ويقبضها منه ثم يشتري تلك الدار التي يريد بيعها بهذه

الدار وتسلمها اليه ويقبض تلك الدار فان استحققت هذه الدار
من المشتري رجع في الدار الاخرى فاخذها قلت رجل اراد شرا
وارجارية من رجل والرجل عزيز ولم يامن المشتري ان يثني
ما يشتريه من يديه فذهب ماله فقال البائع انا اقيم رجلا
يعظم لك الدرك فاوكله في حضور منك وفي غيب ان وجدته
بما تشتريه مني فلم يامن المشتري ان يوكله ثم خرج عن الوكالة
ما الحيلة في النعمة له قال يكون الضمين هو الذي يتولى المبيع
من هذا المشتري ويسلم العزيز المبيع ويخبره ويضمن الدرك
عن بعد البائع فيصير ذلك للمشتري ويأمر بما يخافه انشا الله
فقال قلت ورجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن
ان البائع قد احدث فيها حداثا قبل ان يبيعه اياها فارد
ان يستحق بعد ان يشتريها ان يرجع على البائع بضعف الثمن
ويكون ذلك حلالا ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان
يشتريها بمائة دينار فاذا استحققت رجع بما يتي دينار قال يبيع
المشتري من البائع ثوبا بمائة دينار ثم يشتري الدار منه
بمائة دينار ويدفعها اليه والمائة دينار التي هي عن الثوب
فيصير عن الدار بما يتي دينار ان استحققت رجع المشتري بهذه
المائة دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صير في دراهم
بمائة دينار وليس عنده الصير في الاخرى بائة درهم فالحيلة في ذلك
قال يشتري منه الجسم بائة درهم بما يبيد ويثق بضمان ثم
يقترض الصير في الجسم بائة درهم ثم يشتريها منه بفعل ذلك
حتى نصير المائة دينار للصير ويكون له عما الصير في الدار
التي يحصل له قلت رجل قال رجل اشتري هذه الدار بمائة دينار
فاني اشتريها منك بمائة دينار وعشرين دينار فلم يامن المامور
ان يشتريها بمائة دينار فذهب وللمامور فلا يشتريها منه
ما الحيلة في ذلك قال يشتري المامور هذه الدار من صاحبها
بمائة دينار عما انه بالخيار فيها ثلاثة ايام ويقبضها ثم

يبي

يبي المامور فيقول له قد اشتريت منك هذه الدار
وعشرين دينار فيقول له المامور هي لك بذلك فيلزم الامر الدار
بمائة وعشرين دينار او يجب المبيع الذي كان بالخيار فيقول
المامور للمامور قد اوجبته لك فان بد المامور ولم يطلبها من
المشتري كان للمشتري ردّها بالخيار قلت رجل اراد ان يبيع
من رجل دارا او جارية او غير ذلك ويبرأ من كل عيب الا
او حربة فلم يامن ان يردّها عليه المشتري ويقول لم نسيم
العيوب عيبا عيبا ولم تصنع يدك عليها ما الحيلة في ذلك قال
يامر البائع رجلا عزيزا لا يعرف فيبيع ذلك من هذا المشتري
على ان موالي الجارية او رب ذلك الشيء ضامن لما ادرك المشتري
في ذلك من درك او سرقة او من حربة ويخرج العزيز فلا يكون
للمشتري حنومة مع مالك ذلك المبيع قلت فهل في هذا شيء غير
هذا اقال نعم ان يشهد المشتري على نفسه انه لقد بذ لك عجا
بعض ولده او غيره وقبضه منه الذي لصدق به عليه
لم يكن بينه وبين البائع حنومة في ذلك قلت رجل له عبد
ما ذك له في التجارة فاشترى العبد نفسه من مولاه للموالي
في يد العبد اموال وديون باسمه فارد المولى من مولاه
ان يشهد له بابعه نفسه فامتنع المولى من ذلك فون ان يشهد
له العبد بامواله ولم يامن العبد ان يشهد له بذلك فيمتنع
المولى فجد ذلك من الاقوال له بالبائع كيف الحيلة في ذلك
للعبد في التوفيق قال يشهد له العبد في السر رجل تيق به بان
المال الذي في يده له وبالدون ثم يشهد بعد ذلك بان ذلك
لمولاه فان وفي المولى لا شهاؤه له بانه قد باعه نفسه وقبض
منه الثمن وقاله العبد وامر ذلك الرجل بالاقوال بما كان قد
اقر له به لمولاه وان لم يف له المولى جاز ذلك الرجل وطالب
بهذا المال حتى يصح الامر لهم جميعا فيصف كل واحد منهما
من صاحبه قلت فان كان المولى هو الذي يخاف الابن له العبد

م

ت

م

م

195

كيف الحيلة في ذلك والعبد يريد منه ان يعيد المولي بالاقوار
له قال يشهد الشهود في السرانه قد باع العبد من رجل ثقب به
ثم يشهد بعد ذلك للعبد انه قد باعه نفسه وقبض منه
التمن فان وفي له العبد بالاقوار وفي له المولي واشتهد
على ذلك الرجل الذي كان يشهد له ببيع هذا العبد فان العبد
حروا انه لا يسبيل له عليه وان لم يفت العبد للمولي حاذ لك الرجل
فطالب العبد حتى يتنصف كل واحد من صاحبه قلت رجل اراد
ان يبيع جاربه له بسمة وخاف ان لا يعتقها المشتري فان
ايشترط ذلك عليه في البيع عند المبيع ما الحيلة في ذلك قال
يقول البايع للمشتري اشهد على نفسك انك اذا اشتريت هذه
الجاربه فهي حرة قال فان قال المشتري اكره ان اعنتها و
لا كني اريد ان انتفع بخدمتها ووطئها قال يقول اذا اشتريت
هذه الجاربه فهي حرة بعد موتي فلا تعتق الا بعد موته قلت
هذا يصح في قول اصحابنا من خالفنا ليس يقول بهذا القول
وهذا القول لا يعمل بشي لانه عتق ما لا يملك وتذير ما لم يملك
قال ان يشهد على نفسه انه اشترى هذه الجاربه من فلان
وانه وبنها بعد ما يملكها وجعلها حرة بعد وفاته فيلزم
ذلك الاقرار اذا اشتراها ويقول بحضرة البايع اذا اشتريتها
فهي حرة بعد موته ثم يبيعها منه بعد هذا كله فان اراد
بيعها اخذته الجاربه بما اشهد به على نفسه من التدبير
فان قال مولاها انا لا امن ان ابيعها ولعل الحاكم يذهب الي
جواز بيع المدبر واريد حيلة لا تقدر على بيعها قال فان اقر
المشتري واشهد على نفسه انه اشترى هذه الجاربه
وانها قد ولدت منه ولدت من مات فتصير هذه ام ولد له
ولا تقدر على بيعها ثم يبيعها منه بعد ذلك قلت فهل في
هذا شيء غير ذلك قال نعم اذا اراد ان يبيعها بمائة دينار
باعها منه بمائتي دينار فيزيد عليه في الثمن مائة دينار

ويقبض

ويقبض منه مائة دينار ويبقى له مائة دينار فيقول اذا
اشتريتها مني فاشهدت لها بما يبيع لها من انها ام ولد
لك حتى لا تقدر على بيعها ابرأك من المائة دينار الباقية
لي عليك فاذا فعل هذا اجاز ذلك قال فان قال المشتري
لا اتق بالبايع في هذا اقال فيتراضيان جميعا برجل ثقب يكون
بينهما فينوب الي بيع هذه الجاربه من هذا المشتري بما يبيع دينار
يا مولاها باقية ببيعها منه ويقبض من الثمن مائة دينار
فيدفعها الي المولي فاذا اشتراها فوفي لها بما شرطه لها
ابراه من الباقي **باب** الرجل يكتب الي الرجل وهو في
مدينه غير المدينه التي هو فيها يا من ان تشتري له مائة
لصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الصفه
لنفسه او لغيره وقد امره صاحبه ببيعه ما الحيلة
في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع هذا المتاع
من شق به ببيعها صحيحا ويدفعه وليشتريه منه للرجل الذي
كتب اليه فيجوز ذلك قلت لما تقول في السجما سره اكره لهم
ما ياخذونه من الاجرة على شراء المتاع قال نعم قلت فكيف الحيلة
حتى يطيب لهم ذلك قال يشتري الرجل منهم المتاع لنفسه
ويقبضه ثم يبيعه ممن يريد شراء ذلك ويرج فيه قدر الكرا
الذي كان ياخذته قلت فان كان هذا الرجل يبعث اليه
التجار بالاموال ليشتري لهم المتاع باجرة وهم غيب عنه
كيف يبيع ذلك منه هل في هذه حيلة حتى يطيب له ما ياخذ
قال ان اشترى لنفسه متاعا بمائة دينار ثم باعه ممن يثق
به بمائة دينار او دينارين بقدر ما ياخذ من الاجر ودفعه
الي المشتري ثم اشتراه منه للتجار الذين بعثوا اليه بالمال
بالتمن الذي كان باعه منه فلا بأس بذلك قلت وفي بيع
الجاربه للعتق حيلة غير هذا قال نعم قلت وما هي قلت
يقول الذي يريد ان يشتريها قبل ان يشتريها انه كان

التمن من اكره

تف

هذه الحارية رجل وانه اعتقها ويشهد بذلك على نفسه
ثم يقول قد امة شهود اخرين اني اشتريت هذه الحارية
فني حرة ثم يشتريها فان ذهب من يخالفتنا الي انها
لا تعتق بقوله ان اشتريتها فني حرة فانها تعتق بقوله
الي كنت ملكتها واني اعتقتها وانها حرة وفي الحارية
التي يريد ان اشتريها على ان لا يخرجها من ملكه حيلة اخرى
يقول ان مولاه الذي يتي قد كان باعها من ابن لمولاه
او من غيره ممن يتق به المولى منذ شهر يشهد بذلك
نفسه وتكون الشهادة في رقبته عند المولى الذي يريد
ان يبيعها ثم يشتريها يوم مولاه فيملكها بهذا الشرا
فاذا راي المولى منه حريته فيها دفع الرقعة الي الرجل الذي
اقره انه كان اشتراها قبله فاذا اقام البينة على اقرا
بهذا كانه ادلي بهامته واخذها منه قلت رجل اراد ان
ليشتري حارية ولا يلزمه استبرأوها ما الحيلة في ذلك
قال الحيلة في ذلك ان ينز وجهها البايع من رجل قبل ان يبيعها
ثم يبيعها من الرجل الذي يريد شرائها فيقبضها المشتري ولها زوج
ونزجها عليه حرام ثم يطلقها الزوج بعد ذلك فلا يكون
على المشتري استبرأ قلت فان البايع ان ينز وجهها من رجل
ثم يبيعها قال يشتريها هذا المشتري ويدفع الثمن ولا
يقبضها ثم ينز وجهها المشتري عند له او من غيره ثم يقبضها
المشتري بعد التزوج ثم يطلقها العبد بعد ذلك فلا
يكون على المشتري استبرأ فان خاف المشتري ان لا يطلقها
عبدية قال ينز وجهها منه على ان امرها في طلاقها كلما شاء
في يد المولى اذا تزوجها فاذا نزجها اياه على ذلك كان
طلاقها في يد المولى قلت رجل امر رجلا ان يتناع له صيغة
او دارا او عين ذلك فاذا الوكيل ان يكون الثمن عليه للبايع

قد
في يوم

فانما طالعها او حرة جرة

اجل

اجل ويكون الثمن له حالا على الامر ياخذ منه حالا والبايع يحثيه
ذلك قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي
يريد ان يشتريه به فاذا اتوا جبا البيع وجب الثمن للبايع على الوكيل
وجب للوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يوجب البايع الوكيل بالثمن
الي الاجل الذي قد اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل
ان ياخذ الامر بالثمن حالا الساعة ولا يكون تأجيل البايع للوكيل
تأجيلا للامر المتري ان البايع لو ابر الوكيل من الثمن او وجهه
كان للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن فيكون له فذلك لك التأجيل قلت
اريت رجلا اراد ان يبيع دارا له او صيغته او حارية من رجل
يا من ان يرد ذلك المشتري عليه بعيب واراد التوثق في ذلك قال
الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما اشتري ذلك ان ذلك
الشي قد خرج من ملكه الي ملك غيره اما يبيع واما يستد وامام
قال اقرب ذلك لم يكن له ان يرد ذلك بعيب قلت رجل له على رجل مال
او دية عند رجل وعليه ديون لقوم وهو مستقر فاذا ان
وكيل في قبض ماله او ديعته ولا يكون لغرامة ان يقيم على هذا
الوكيل اموالهم او كان القاضي لا يقبل وكالة الرجل الا بما له وعليه
كيف الحيلة في ذلك ان يقر الذي له على ذلك الرجل رجل يتق به او يقر
بان ذلك ودية لرجل وان اسمه في ذلك عارية ويوكل الذي
يقوله بالمال يقبض ذلك ويقبضه في ذلك مقام نفسه فاذا فعل ذلك
كان للمقر له ان يقبض ذلك ولا يكون لاحد من عن ذلك الرجل
الذي يثبت عليه الدية الذي لهم على المقر قلت وكذلك اذا كانت
له اموال على قوم او دية عند قوم قال فالعبد في هذا هكذا
ان يقر بها الرجل ويشهد له بذلك ويوكله بقبضه ويؤكد ذلك على
ما يكتب في الكتاب قلت رجل امر رجلا ان يشتري له صيغته فقال البايع
لا اتري قبضت الثمن من مال المشتري لاني لا آمن ان يقول لم امر
هذا ان يشتريها لي ويختلف على ذلك فياخذ الثمن مني قال الوجه
في ذلك ان يكتب الشراء هذا ما اشتري فلان فلان بامره ويكتب

ياخذون تأجيل البايع الوكيل تأجيلا للامر

قال الحيلة في ذلك

قد

بماله ثم يقول في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن
 ولا يقول من مال فلان ثم يقول المشتري بعد ذلك انه انما انقلد الثمن
 من مال فلان الامر ويكمل الامر بالحضومة في الدرك وكالملة مؤكدة
 قلت فان قال المأمور لست آمن ان يرجع الامر علي بالثمن ان يجد ان
 يكون امرني بالمشاركة فاريده ان ابرأهم من المال ويكون دفع الثمن
 في ذلك من مال الامر قال فهذا لا يلزم لانه ان قال انه دفع الثمن
 من مال الامر كان الامر ان يرجع بذلك ان شيئا المأمور وان شاع
 البائع قلت فهل في هذا حيلة حتى يكون الثمن انما يدفع من مال الامر
 ولا يكون على المأمور ولا على البائع في ذلك يرجع الامر قال ان قال في
 الشرائي موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن وهو
 كذا وكذا ولم يقل من مال من هو واهم ذلك ثم يقول المشتري في اخر الشرا
 اقرارا بقبضه ان الامر فلان دفع جميع الثمن الي البائع الذي
 ادى عنه وانه انما كتب البائع في الشرا انه انما قبض الثمن من فلان
 المأمور حذر ان يرجع عليه الامر بالثمن فيكون هذا قول المأمور
 للمشتري فاذا اقر بهذا الشرا جاز اقراره بقبض الثمن من مال الامر
 يكون للمأمور على الامر الثمن ولا يكون للمأمور رجوع بالثمن
 لانه انما يقرانه دفعه من مال الامر ولا على البائع في ذلك شيء وانما
 ان يكون في نقد اسلامته للقوم ويكمل المأمور الامر في الرجوع اليه
 ويؤكد الوكالة بذلك قلت ويحوز هذا وقد اقر المأمور في كتب
 الشرا انه هو الذي دفع الثمن فكيف يحوز بعد ذلك ان الذي
 نقد الثمن عنه هو الامر قال قد يحوز هذا لان البائع يقول انما
 اقر في قبضت هذا الثمن من مال فلان الامر ولكن اقرار المشتري
 المأمور اقرار بان الامر هو الذي نقد الثمن عنه ودفعه الي البائع ولا
 جاز على نفسه حتى يكون الامر الرجوع على المأمور بالثمن وهذا صحيح
 ما حارني هذا الباب قلت رجل اشترى من رجل جارية بمائة دينار
 ودفع الثمن وقبض الجارية ثم اصاب بالجارية عيبا فارد ردها
 بالعيب فخاف ان يدعي على البائع انه باعته هذه الجارية بمائة دينار

فيقر

فيقرانه باعها منه بمائة دينار وينكر قبض الثمن ويخلف على ذلك
 فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول
 لم ابعه هذه الجارية ويخلف على ذلك فيأخذها فارد شيئا ليطالب
 حقه قال الوجه في ذلك ان يقول المشتري للبائع فيما بينه وبينه
 قد اشتريت منك هذه الجارية بمائة دينار وبها هذا العيب وقد
 رددتها عليك بالعيب فانه اذا فعل ذلك كان له ان يقدمه الي
 القاضي ويقول لي على هذا مائة دينار من وجه قد عرفته فان خلف
 البائع على ان ماله هذا عليه هذه المائة ولا شيء منها انما قلت فان
 كان بالجارية عيب دلسته البائع وحدت بها عيب عنده حتى لا
 على ردها قال ينتظر الى ارش الذي دلسته فبدهه عليه ويخلفه
 على ذلك فان خلف عليه خلف انما قلت فان قال المشتري للقاضي اشترت
 هذه الجارية من رجل حر جاز الامر بمائة دينار ودفعت اليه الثمن
 وقد وجبت بها هذا العيب ولي الرجوع على هذا الرجل بهذا العيب
 بحق يوجب ذلك لي عليه فان قال القاضي للبائع ما تقول فيما يدعي هذا
 الرجل عليك فان اقر بالبائع وانه قبض الثمن فاطرح في العيب وان
 حذر ذلك فان القاضي يخلفه بالله ماله هذا فبذلك ما ادعاه بسبب
 هذا العيب ولا له قبض حق بسببه ولا يجب عليك رده هذه الجارية
 بهذا العيب ولا يجب له عليك ردها عليها عليه وسوماته دينار
 قلت فان نقل عن اليمن قال يلزمه القاضي بقبض الجارية وردد
 المائة دينار على الذي في يده الجارية قلت رجل له جارية او غنم
 او دار فخاف ان يخاصمه فيها النان فاراد ان يدفع الحضومة
 عن نفسه قال ان باعها من النان بعيب ودفعها اليه بشهادة
 شهود شمان ذلك النان ودفعها اليه بخضعة شهود وكله
 يحفظها ومرتتها ثم جاء النان وماذعه فيها لم يكن بينه وبين
 من يبارعه فيها حضومة اذا اقام شاهدين على دفع ذلك الرجل
 اياها اليه وتوكيله اياها يحفظها قلت فهل يحتاج ان يقر بينه
 انه باعها من ذلك الرجل قال اقام بينه ان ذلك الرجل دفعها

اليه ووكلة بحفظها اجزاء ذلك قلت وكذلك لو ان ذلك الرجل ومبها
من هذا او دفعها اليه بحضرة الشهود قال نعم للضمانة بينه وبين
من ميانعه فيها قلت وكذلك لو اجرها ذلك الرجل الذي تعيب
من هذا واشهد على ذلك وسلمها اليه بحضرة الشهود فشهد له
الشهود على ذلك قال نعم وانما يحتاج الي ان يشهد الشهود على ذلك
الرجل دفعها اليه وانما صارت اليه من قبل ذلك الرجل على غير
طريق التملك من ذلك الرجل له فان كان ذلك لم يكن بينه وبين احد
حضومة في ذلك **باب** خيار الروية قال ابو بكر في رجل باع من
رجل ثوبا لم يرد المشتري فخاف البائع ان يرد عليه المشتري بخيار
الروية قال ان احدث المشتري في ثوب من المتاع عيبا يكون
نقصا من قيمته لم يكن له بعد ذلك ان يرد شيئا من هذا المتاع
بخيار الروية قلت فان علة جريا به روبا قال ان خرق المشتري
الجرايب او استهلكه لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية قلت
فان اشترى منه ضيعة او دارا فلم يامن ان يرد ما عليه
بخيار الروية قال ببيعة مع الضيعة او الدار ثوبا او علقا غير
الثوب فاذا اتوا جبا البيع ففعل المشتري الثوب او وهبه لاسان او
استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك فيبطل خيار الروية بذلك
قلت فان خاف البائع ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يهبه حتى
يبرد ذلك عليه مع الضيعة او الدار قال يقول المشتري قبل ان يشترى
ذلك ان هذا الثوب لهذا الرجل رجل بحضرة البائع ثم يبيعه بغير
ذلك الضيعة او الدار مع ذلك الثوب ويدفعه اليه بحضرة الرجل
الذي اقر له به فيلحق ذلك الرجل باقراره له به فيملكه ويبطل
خيار الروية للمشتري قلت وكذلك كلما اشتراه المشتري من رقيقه
او دواب او غير ذلك قال الوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت
قال نعم قلت رجل له على رجل مالا بغير شهود فاني الذي له عليه
المال ان يقر له به الا ان يوجله او قال صاحبي منه فيريد صاحب
المال حيلة حتى يقر له بماله ولا يجوز تأجيله ولا صلحه قال الحيلة

رجل عراة ما يقر له به

في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له
بذلك وان اسماه في ذلك عارية يوكله يقبضه ثم يتقدم الرجل
المقر له بالمال الى القاضي ويقدم صاحب المال الذي اقر له الى القاضي
فيقول لي باسم هذا فلان بن فلان كذا وكذا فاذا اقر له
به عند القاضي قال المقر له للقاضي امتنع هذا المقر من قبض
هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثا واخرج عليه في ذلك فيشهد
القاضي له على ذلك فيقول اقر فلان بن فلان هذا عند ي
المال الذي باسمه على فلان بن فلان وهو كذا وكذا فلان بن
فلان وقد وكل يقبضه واقامه فيه مقام نفسه وسألني فلان
هذا ان امتنع من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثا
واخرج عليه في ذلك فيشهد والقاضي قد نهته عن قبض هذا المال
وان يحدث فيه شيئا ومنعه من ذلك وحجرت عليه فيه وقضيت
بذلك كله فاذا فعل القاضي ذلك جاك بالذي كان المال باسمه
الى الذي عليه المال فاجله ان اراد التأجيل او صلحه ان
اراد الصلح ويقتره بالكتب بجميع المال ليثبت ذلك له قال
فاذا اشتأ هذا واعل ذلك جاز المقر له بالمال فطالب الذي عليه
المال بالمال واقام البينة على اقرار الذي كان المال باسمه
وعلى ما قضى القاضي به في ذلك فيستحق المال ويبطل الصلح
او التأجيل ويكون المال للمقر له قلت ولم يوزن هذا على الذي
عليه المال قال لان القاضي قد قضى به فاذا قضى به القاضي
جاز ذلك على الذي عليه المال وقال ابو حنيفة يجوز قبض
الذي كان باسمه المال بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تأجيله
وبرائته وبيعته وما صنع فيه من شيء ويضمن في البراءة والهمة
والتأجيل الا الذي اقر له به لم يحجر القاضي عليه في ذلك و
قال ابو يوسف اذا لم يحجر القاضي عليه فيه جاز قبضه للمال
ولا يجوز بيعته ولا بوائه ولا تأجيله وروي عن زفر بن
قال اذا اقر بالمال لاسان لم يجوز قبضه للمال بعد ذلك ولا

ولا هيبة ولا تاجيله قلت رجل له قبل رجل مالا فطلبه منه فقال
 قد صار مالك على الناس وهو ظالم له في ذلك فارد حيله حتى
 يصمن ماله قال الحيلة في ذلك ان تكتب صاحب المال على هذا
 الرجل الذي ياخذ منه المال كتاب اقر ان جميع المال الذي باسمه
 على فلان بن فلان هو لفلان بن فلان هذا اية ملكه على ما يكت في الآلات
 ويدخل فيه خروفا حتى يصمن بذلك المال قلت وما هذا الخوف قال
 يكت في كتاب الاقاروان هذا المال لم يزل لفلان هذا اوفي ملكه
 منذ اثنى به فلان فلانا وان اسمه في ذلك معونه وعارية لفلان
 فانه اذا قال لم يزل هذا المال لفلان منقذ دابنت به فلانا فاذا
 قال صاحب المال انني قد اقررت انك دابنت مالي ولم امرك ان تدر
 به فالقول قوله في ذلك ويصمن هذا الذي باسمه هذا المال لانه
 قد اقرانه قد اخرج مال هذا الرجل من يديه ولم ياذن له المالك بذلك
 فياخذ القاضي بذلك قلت رجل له مال باسم رجل فاقوله به ووكله
 بقبضه واقامه فيه مقامه ولم يامر المقر له بالمال ان يخرج المهر
 من الوكالة فارد الحيلة في ذلك حتى لا يكون له اخراجه من الوكالة
 قال الحيلة في ذلك ان يقول الذي باسمه المال ان قاصيا من القضاة
 حكم عليه ان يוכל فلانا بقبض هذا المال وان يجعله وصيه فيه و
 انه قد وكل بذلك وجعله وصيه فيه فحكم القاضي عليه بذلك وان
 القاضي نهاه عن قبض ذلك المال وان يحدث فيه نكاحا حرم عليه في ذلك
 ويؤكد ذلك فاذا اقر بعد لم يجز قبضه على الذي له المال فان قبضه
 كان ضامنا لهذا المال في قولهم جميعا قلت يجوز اقاربه على الذي عليه المال
 قال اقاربه على نفسه جائز فاما الذي عليه المال فان له ان يدفع المال
 ويبرأ منه ولكن ضامن له بما اقر له مما حكم به عليه الحاكم قلت فما الحيلة
 لا يجوز قبضه لهذا المال ويكون المال على المطلوب على حاله قال الحيلة
 في ذلك ان يتقدم صاحب المال الى القاضي ويقدم هذا الذي باسمه
 المال فاذا اقر له بالمال عند القاضي سأل القاضي ان يمنعه من قبضه
 وان يحجر عليه في ذلك فاذا فعل القاضي ذلك لم يكن قبض هذا المال من

المطلوب

معت

باب الرجل يكون له على الرجل المال فيكفل رجل بنفسه
 فيقبض المطلوب او يتواري فيأخذ صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه فقال
 الكفيل للطالب انا اودي اليك هذا المال على ان يصير مالك الذي على المظلو
 في وتجا ان تبرئني من كفالة نفسه هل في هذا حيلة قال ان اودي
 الكفيل المال عن المطلوب يري المطلوب من المال ولم ينفع الكفيل
 اقرار صاحب المال قلت في الحيلة في ذلك قال ان اقرض الكفيل هذا
 هذا المال ولم يبرئ الطالب من الكفالة ولكن يكون هذا المال قرضا
 للكفيل على الطالب وتكون الكفالة على حالها فالتالي الكفيل به
 صاحب المال بالمال القرض طال به صاحب المال بالكفالة بنفسه المطلوب
 وان طالب صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه المطلوب طالب الكفيل
 بالمال الذي اقرضه قلت فان قال صاحب المال اريد ان اخذ مالي وتحو
 مالي فيصير لهذا الكفيل قال ان وهب الكفيل هذا المال لصاحب المال
 وقبل الهبة وقبض ذلك وابرا الكفيل عن كفالة نفسه المطلوب و
 اقر بان المال الذي باسمه على فلان المطلوب هو لهذا الكفيل وان
 اسمه في ذلك عارية ووكله بقبضه واقامه مقامه فهذا احق
 مستقيم قلت فهل في هذا شيء غير هذا اقال نعم اقر الطالب بهذا
 المال لانه الكفيل لصغير ووكله الاب بقبضه ذلك جائز قلت رجل له
 على رجل مالا فارد الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل اخر
 كما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الذي عليه المال للرجل
 الذي يريد ان يتحول المال له بع عبدك هذا اذ متاعك هذا من
 فلان له على فلان فاذا ابلع الما مور عبده من صاحب المال بالمال الذي
 عليه وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول المال فصار لصاحب العبد
 على المطلوب قلت فان لم يرد المطلوب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب
 المال قال يشترى صاحب المال العبد من مولاه او المتاع بالقرض
 ولا يقول بعتة بالالف الذي على فلان فاذا ابلع العبد من صاحب المال
 بالقرض هم حاله بالالف على المطلوب فاذا احتال بها صارت له قلت
 فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا يتم الحوالة الا ان

باب ثلث البتة

نفر

الذي عليه المال هو المرفقة فاي شيء عندك في هذا قال ان اسدي العبد
صاحب المال بالف درهم فاذا اقر بان الالف التي علي فلان لهذا او وكاله
يقض ذلك واقامه فيه مقامه ويؤديه صاحب العبد من عن العبد
او يبيعه بمن العبد ثوبا قلت قال قال صاحب العبد اذا ابراهه عن
العبد فضا ليني بهذا المال الذي اقرني به ووكلي يقضه وقال اما
انت وكنل يقضه ما تقول في ذلك ولا آمن ان يحكم علي عليه قال
يقري الكتاب ان المال الذي باسمه علي فلان هذا فلان هذا في
ملكه ويوكله يقضه ويقضه مقامه ويقول اني ارجعت علي فلان انه
وكلي في هذا المال واني اقرت له على طريق الالف اليه وقد مت
في ذلك الي قاض من قصات المسلمين فاستخلفه على ذلك فخلت فلا
يعين به بعد هذا ايعا فلان في هذه الدعوي فاذا اقر بهذا لم يكن
له على المقر له ولا على الذي عليه المال سبيل قلت رجل له على رجل
مال سمي فقال المطلوب الطالب ان يوجه به هذا المال الي وقت معلوم
او يتجده عليه فاجابه الطالب الي ذلك لخاف المطلوب ان يحتال
الطالب عليه بان يقر بالمال لاسان ويوجه او يتجده عليه فلا يجوز
التأجيل ولا التجيم في قول ابي يوسف فاما ابو حنيفة فيقول تأجيله
ويجبه جازن قلت ما الثقة والحيلة عندك للمطلوب مما يخافه في قوله
ابي يوسف قال الحيلة في ذلك ان يقر الطالب في هذا المال وجب على
المطلوب في الوقت الذي وجب عليه موجه الى غرة شهر كذا من سنة
كذا وان اراد ان يتجده قال وجب عليه سبعا الي كذا او كذا انما او لها
غرة شهر كذا واحدا سبعا شهر كذا او يصف النجوم وانه وجب عليه
في الاصل سبعا الي غرة النجوم المسماة وانه ضمن له ما يدرك في
ذلك من درك من قبله وباسبابه من اقوار وتلجئة وعبية
وتملك وتوكيل وشهادة وحدث ان احدثه في هذا المال السبعا
به ذلك علي فلان من فلان يبطل به هذا التأجيل والتجيم فهو
ضامن لذلك حتى يخلص فلا آمن ذلك وترد عليه ما يذنه ويجيبه
في ذلك من حق فهد اجابن قلت فانه كان الطالب قد اقر بهذا المال

الاسان

الاسان في المرفقة فضا لم المطلوب بوجه هذا التأجيل والتجيم قال
فالمطلوب ان يرجع على الطالب في اخذ ما ضمن له فاما ان يخلصه
من ذلك واما ان يرجع عليه بالمال وكان عليه الي وقت اجله
او الي النجوم وهذا احتياطي في قول ابي يوسف واما ابو حنيفة
فكان يقول تأجيل الذي باسمه المال وتجيجه وبراءته وعبية
كل ذلك جائز فان كان اقربه لاسان كان لذلك الاسان ان يخذ
المقر بهذا المال ويضمنه اياه بحقي يجوز في قول ابي يوسف قلت
نهل في ذلك حيلة حتى يجوز في قول ابي يوسف قال نعم قلت وما هي
قال ان اقول الطالب انه كان استشهد على المطلوب بهذا المال وكان قد
فلان له بذلك باطلا وانما كان اقرار فلان المطلوب له بذلك
على طريق الالف لم يكن هذا المال ولا شيء منه على فلان المطلوب
وظن له ما يدركه في ذلك من درك ويوكله ذلك بضمن الدرك
على حسب اشرافه فان كان اقربه لاسان قبل هذا الحيا
ذلك الاسان فطالب بهذا المال فاستخلفه على المطلوب يرجع على
علي الذي كان باسمه المال فاخذه بضمنه له الدرك قلت
رجل له على رجل مال فقال المطلوب الطالب ان يوجه به هذا المال
او يتجده عليه فاجابه الطالب الي ذلك وقال الطالب اني لا آمن
ان تعيب عني في وقت محل هذا المال وساله ان يعطيه كفيلة
بنفسه فلم يامن الطالب ايمن ان يعطيه كفيلة فاذا اجله بالمال
او تجمه عليه حارة الكفيل فيكون منه فادرجيلة تكون الكفالة على
حاله ولا يبرأ الكفيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل
للتطالب اذ اخل مالك بهذا علي فلان فاما الكفيل لك بنفسه
وان كان تخمه عليك قال كلما حل لك تخم من هذا النجوم على فلان
فاما الكفيل بنفسه عند حلول كل تخم فاذا اقل ذلك لم يكن له ان يبرأ
من كفالة لك الكفالة انما تجتبه وقت محل المال الا ترى ان
رجلا لو ابتاع دار اضمن له رجل بنفسه لبايع ان ادركه فيها
درك ان الكفالة جائزة وليس للكفيل ان يبرأ من هذه الكفالة قبل

تف

المدرك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان قال الكفيل كلما
 لك على فلان نجم من هذه النجوم فانما الكفيل لك بنفسه فان لم ادفعه
 اليك عند كل نجم من هذه النجوم فجميع هذا المال الذي عليه وهو كذا او كذا هو
 لك على فاذا اكل فلان هذا او لم يتحضر وجب عليه المال قلت فان قال انما الكفيل
 لك بنفسه كلما حل لك عليه نجم من هذه النجوم فان لم احضره عند كل
 نجم حتى ادفعه اليك فاما الذي يحل لك عليه عينا وكذا كل نجم منها
 فهذا اجاب قلت فهل في هذا اختلاف بين الفقهاء قال اما اصحابنا فقولهم
 على ما مضى لك ولست آمن غير اصحابنا ان يدعوا منه الى غير هذا
 قلت فالاصحاب في قول غير اصحابنا قال يقول الكفيل كلما حل لك على
 فلان نجم من هذه النجوم فانما الكفيل لك بنفسه وبالمال الذي يحل
 لك عليه بذلك النجم فيجوز هذا وليس اخاف عليه في هذا امرها
 قلت رجل اذا دان ياخذ من رجل كفيلة لا يقدر الكفيل ان يبرأ منه
 ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك
 بنفسك فلان عينا الى كمال دفعته اليك فانما الكفيل لك بنفسه كفالة تجزئ
 قال فهذا اجاب في قول الحسن بن زياد والكفالة على هذا الشرط جائز
 والله سبحانه اعلم **باب** الرجل يصغر المال عن الرجل يبرأ منه فاذا
 الطالب منفعة الكفيل بان ياخذ منه بعض المال ويبرأ به ويرجع
 الكفيل بما ضمن على الذي ضمن عنه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في
 ذلك ان كان ضمن عنه الف درهم ان يعطيه الكفيل بالالف دينار
 فاذا كان الدينار بعشرين اخذ منه بثلاثين فاذا كان كذلك رجع
 الكفيل على الذي ضمن عنه بجميع الالف التي كان ضمنها قلت وكذا لك
 ان كان ضمن عنه دينار فاعطاه بها درهم واعلا له بها قال نعم
 قلت وفي هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان باعه الكفيل
 بالالف التي ضمنها له ثوبا او عرضا من العروض رجع الكفيل
 على الذي كفله بجميع الالف قلت ويطلب هذا الكفيل قال نعم انما
 هذا شيء تركه له صاحب المال قلت لما يقول ان وهب الطالب
 الالف كلها للكفيل وقبل الهبة وقد كان ضمن عنه مال يابسه قال الهبة

جائزة

تف

نف

تف

جائزة ويرجع الكفيل بالالف على الذي كان ضمن عنه فيعلم
 قلت فان اخذ من الكفيل خمسمائة درهم وحط عنه الخمسمائة
 قال فالكفيل يركب والطالب ان يرجع بالخمس مائة التي اداها
 عنه قلت فان اراد المضمون عنه ان يقع الضامن بفنسل
 هذا المال فما الحيلة حتى يطيب له فضله قال الحيلة ان يدفع
 المضمون عنه هذا المال الى الضامن على انه فضله مما ضمن عنه
 فاذا اقتبضه عياله كفيجزيه وطاب له فضل قال فقلت له فما
 تقول اذا ادرك الكفيل الطالب خمسمائة درهم وابراة من الخمسمائة
 الباقية هل يطيب له فقال لا يطيب له وعليه ان يرد ما على المضمون
 عنه والبرائة لا تشبه الهبة لان الهبة تشي ملكا يابسا والبرائة
 حصلت مما ضمن له فلما مفسوقان قلت رجلا كفلا بنفسه حل
 كفالة واحدة فدفعه احدهما الى الطالب قال محمد بن الحسن يركب
 جميعا من الكفالة وقال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
 انهما قال لا يبرأ الذي لم يدفعه وانما يبرأ الدافع قلت فما الحيلة حتى
 تكون برائة لهما جميعا قال ان يقول في نفس الكفالة قد كفلتا بنفس
 فلان هذا عينا انه ايناد دفعه اليك فنجي جميعا يبرأ فاذا كفلا
 به على هذا الشرط قد دفعه احدهما يبرأ جميعا قلت فان لم يكن هذا
 في نفس الكفالة ولكنهما كفلا كفالة مطلقة فاذا دان بدفعه
 احدهما وان يبرأ جميعا قال الحيلة في هذا ان يتعهد جميعا ان كل
 واحد منهما قد وكل صلته في دفع فلان من فلان الى فلان من فلان
 بالكفالة التي كفلت له بها فاذا دفعه احدهما يبرأ جميعا قلت
 رجل له على رجل مال فاذا الطالب ان ياخذ من الذي عليه المال
 كفيلة لا يبرأ من الكفالة حتى يستوفي الطالب ماله هل في هذا حيلة
 قال نعم قلت وما هي قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحبا مال على المظنة
 من هذا المال مائة درهم او اقل منها في عشر بين يمين او ثلاثين
 يمين ويقول الكفيل كلما حل لك على فلان نجم من هذا المال فانما الكفيل
 بنفسه على النجوم التي مضت لك في باب الكفالة في الباب الذي قبل

تف

هذا الباب فان اراد ان يتوثق بما قلنا من ضمان المال ادخلت ذلك على ذلك المثال قلت اوليس هذا جائز قال لي لا ترى ان رجلا لو استاجر رجلا دارا سميت معلومة كل سنة بمائة درهم فضمن رجل من جوارب صاحب الدار كمالا وجب له عليه من اجرة هذه الدار ان ذلك جائز فهذا قد ضمن ما لم يجب بعد وكذلك لو قال الكفيل في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة فانا كفيل لك بنفسك فقلان كان هذا جائزا قلت سال رجلا ان يكفل بنفسه لرجل فاداد الكفيل ان يتوثق من الذي تكفل به لئلا يتوارى عنه كما الحيلة في ذلك قال ياخذ هذا الكفيل من الرجل الذي يريد ان يكفل به كفيلة **بمئة** فان اخذ الطالب الكفيل الاول بكفالة الرجل اخذ الكفيل الاول الكفيل الاخر بكفالة له قلت فكل يجوز ان ياخذ منه وهما مكان الكفيل قال لا يجوز في هذا الامر ان الرجل يتبع الدار فياخذه من البائع كفيلة بالدار فيجوز ولو اراد ان ياخذ منه بالدرك لهما لم يجوز ذلك قلت فهل في هذا حتى يجوز الرهن مكان الكفيل قال ان اقر المطلب انه امر هذا الكفيل فضمن عنه مالا للرجل من الناس لم يسمعه قد عرفه انه قد رهنه بذلك المال الذي ضمن عنه بهذا العبد او هذا الجارية او الشيء الذي يريد ان يرهنه اياها ويكتب بذلك كتابا ولا يسمى حتى يكون القول في مبلغ المال قول المطلب جاز قلت فان قال المطلب لست آمن ان يعلق رهنه فيقول الكفيل صاحب المال غائب والرجل عندي فلا اتضمن منك حتى يعود الرجل قال اذا دفع اليه المالا فليكن له ان يحبس الرهن قلت فاذا اختلفا في مبلغ المال فقال المطلب انما ضمننت على الف درهم وهذه الالف فخذها وادفع الي الرهن قال الصديق بل ضمننت عليك الف درهم قال القول قول المطلب في مبلغ المال مع يمينه عا ذلك قلت فما تقول ان قال الكفيل فليست امن ان ترهنني هذا الرهن فاذا اكلت بنفسه قال قد ضمنني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون القول قوله في المال ولعله ان يقول انما ضمننت على مائة درهم فندفعها وياخذ الرهن فتبقي كفالة في عني قال فالوجه في

علم مقابله

فان اراد ان ياخذ منه ماله انما لم يجوز

هذا

هذا ان يكون بينهما رجل عدل ثقة يتفان به فيكون الرهن على يديه والمال باسمه فيسمى ذلك مالا يثقل على المطلب ويكتمان بينهما مواضعة بعمل العدل بما فيها قلت فكل كفيل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا ان يضمن المال الذي عليه فارد الكفيل ان يتوثق من المطلب بوهن قال لا يجوز الرهن في كفالة النفس ولكن الحيلة في ذلك ان يضمن الكفيل المال على انه اذا وفاق به في يوم كذا فهو بري من المال ويرهنه بالمال الذي ضمن المرتهن الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت فكل كفيل لرجل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فقلان عليه بنفسه للطالب وقلان هذا رجل للطالب عليه قال هذا جائز عند بعض الفقهاء وبعضهم لا يجوزون ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل الكفيل بنفسه الرجلين جميعا على انه ان اذا وفاقا فقلان في يوم كذا فهو بري من كفالة الاخر فيجوز هذا الشرط قلت وان كفيل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فاما المال الذي على المكفول به عليه قال هذا جائز قولنا والذي هو وقت من هذا حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يقول انما كفيل لك بالمال الذي على قلان وبذنبه على اني اذا دفعت اليك فلان في يوم كذا فانا بري من نفسه ومن المال الذي ضمننت عنه قلت رجل له جار رجل مالا فقات الذي عليه المال قال الوارث صا المال ان يوجهه الى اجل قال لا يجوز هذا التأجيل لرجل قد مات لان المال لو كان في الاصل ايا اجل ثم مات الذي عليه المال يحل عليه قلت فالحيلة في ذلك حتى يجوز التأجيل قال الحيلة في ذلك ان يقر الوارث انه كان ضمن هذا المال عن هذا الميت في حياته الميت لقلان الى وقت كذا وكذا اجال الى الوقت الذي يتفقان عليه ويقر الطائفتان هذا المال كان موجلا على الميت وعلى كفيله هذا الى هذا الوقت الذي قد اجله اليه ويقر الطائفتان لم يقبل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فلو اذوا ذلك صار الضمان على الوارث الى الاجل الذي يوجهه ولا لصاحب المال مطالبة بالمال الى الاجل فاما الميت فقد حل المال عليه

لا يجوز من يركن الى النفس

ان لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال لم يحل عليه ان يترق

قلت فان قال الوارث لا اضمن هذا **المال للطالب** لاني ادفعه اليه
بعد سنتي ورضي الطالب بذلك وادخل حتى يتم هذا الامر بينهما قال
الحيلة في ذلك ان يقر الوارث ان الميت كان ادى به في حياته وصحته
الف درهم الى سنة ويقر صاحب المال بذلك فاذا اقر بهما جميعا
لم يكن للطالب ان يطالب الوارث بالمال الا لاجل ويقر صاحب المال ان
لم يصل اليه الوارث من تركته الميت شي قلت فاذا قال الوارث اليس تعلم
ان القول قول صاحب المال او وارثه في الاجل اذا قال المال عليك حال
هذه اية قول اصحابنا واما غيرهم فانه يقول القول قول المقر فيما
اقر به ان قال هو ابي اجل كان القول قوله في ذلك فلو لم يكن ان يكون
ههنا وارث اخر يقول المال عليك حال وليت يبيته بالاجل في الحيلة
في ذلك قال الحيلة ان يقر هذا الوارث انه كان ضمن للميت عن رجل
من الناس الف درهم الى سنة ويقر الطالب بذلك فيكون القول قول
الوارث فيما ضمن انه الى الاجل الذي قال في قول اصحابنا وغيرهم
ويقول الطالب بذلك قلت فان قال الوارث لا اضمن هذا الطالب ان
يختلفني بالله اني ضمننت هذا المال للميت الى سنة قال يقر الغريم
قد استخلف الوارث على هذا عند قاض من قضاة المسلمين فلا يكون
له بعد هذا خلافة على هذا الدعوى **باب الحيلة في الرجل**
يموت وعليه دين فيأخذ الورثة المركة فيجزي الغريم فيطالب به
فيقول له بقر الوكيفة خذ مني معدا **باب** نصي من هذا المال عاذا
هو ارثا عن الميت على ان يرمي عن الباقي ولا يظا ليني شي منه
وطلب سائر الورثة بالباقي فاجابه الغريم الى ذلك ما للحيلة في
ذلك حتى لا يهدر على مطالبة قال الحيلة في ذلك اذا ترك الميت
ثلاث بنين وترك ستة آلاف درهم فخذ كل واحد منهم الف درهم
بميراثه وللغريم على الميت ثلاثة آلاف درهم فقال له احد البنين خذ
من الف درهم وابرمي عن الباقي قال ياخذ الغريم من هذا الابن
الف درهم ويقر انه لم يصل اليه من تركته الميت الا هذه الف درهم
فان قال الابن كنت اضمن ان يستخلفني بعد ذلك انه لم يصل الي من تركته

الميت

الميت شي غير هذه الف فلا يمكنني ان اخلف قال فيقر الغريم في
الكتب الذي يكتبه لهما ان ادى ذلك عليه واستخلف عنه قاض
من قضاة المسلمين فحلف فلا يمين عليه بعد هذا فاذا اقر بذلك
لم يكن له عليه يمين في هذه الدعوى قلت رجل له على رجل مال او اراد
ان يقر بعينه لرجل على انه ما يخرج من هذا المال فهو مسلم للمقر واما
يكون للمقر شيء حتى تستوفي المقر له ماله ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
ان يقر الذي باسمه المال على ان رجلا من الناس قد عرفه باسمه ونسبه
جعل هذا المال باسمه على فلان بن فلان واوصى به السيد لفلان
بن فلان وعلى ان لفلان منه كذا وكذا وعلم انه ما يخرج من هذا
المال وهو كذا وكذا فهو لفلان يبيد اية حتى يستوفي ما اوصى له
من هذا وهو كذا وكذا فاذا استوفي فلان ما سمي له من ذلك كان
ما يخرج له بعد ذلك من هذا المال فانه جميع ما سماه لكل واحد منهما
على ما شرط وان ذلك الرجل فكم يقضي ذلك واجاز امره وبيد اوصى اليه
بذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك الرجل توفي و
هذا المال يخرج من ثلثه ويكمل هو هذا الرجل الذي يقر له ببعض هذا
المال يقضي ما يقر له به فيوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك على ما كذا
الكتب قلت فان اراد ان يقر لهذا الرجل بنصف هذا المال او ثلثه
على ان يبيد اية ما يخرج قبل الذي يقر له به قال الوجه في ذلك ان
يقر بالمال على مثال ما تركت لك ويقر انه اوصى له واشهد الرجل بهذا
المال انه له بهمة كذا وكذا فلان كذا وعلى ان يبيد اية فيما يخرج من
هذا المال فيكون له قبل فلان حتى يستوفي ما يخرج بعد ذلك من
هذا المال لفلان ويؤكد ذلك على ما شرطت لك **باب** الرجل يريد
ان يدفع الى رجل مائة مصرية ولا يميزان بمحمد اية او يتلفه
بوجه من الوجوه فاذا جعل ان يضمنه المال فاحمد اية او ظله
فيها اخذ منه فان تلف المال في المضاربة لم يطالب به قال الحيلة
ان يقرضه رب المال الذي يريد ان يدفعه اليه الماد ومما
ثم يشاركه بعد ذلك بالدرهم الباقي فيكون راس المال المضاربة

تقر

ح

الذي يقرضه اياه ويكون راس المال هذا الذي هم على ان يعمل
فان رزقها الله في ذلك من فضل توبتهم انصفان او كيف احببت
فان عمل احد ههما بالمال دون صاحبه قال فذلك جائز والرجح على شرط
قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مصادبه وليس عنده لا شيء
كيف يصنع قال يسبح المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيه فغله
الى المضارب مصادبه ثم يشتري المضارب هذا المتاع من الرجل
الذي ابتاعه من صاحبه قلت فان اراد ان يدفع الى الرجل مال للشارع
يجاز ان يصنعه المضارب ويكون عليه ان لا يبعه ان يأخذ ربح ما لم
يضم قلت فكل في هذه الحيلة ان يكون المال مضمونا قال نعم قلت
وما هي قال يقرض رب المال المضارب هذا المال ثم يدفعه المضارب الذي
استقرضه الى رب المال مضارب بالانصف او بما اراد ثم يدفعه
رب المال الى المستقرض وهو المضارب بضاعة فيكون ذلك في قول
ابي حنيفة والي يوسف وقال زفر النخعي في هذا الذي يعمل بالمال قلت
رجلان بينهما مال على رجل وعن شئ باعاه اياه فارد احدهما ان يقبض
حصته من هذا المال ولا يتركه فيه صاحبه بالحيلة في ذلك وهما
عبد الله ومحمد قال الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل
محمدين دينارا ثم يقرض الذي عليه المال لعبد الله ومحمد هذين هذا
الرجل الذي اقرض عبد الله هذه المحمين الدينارين دينارا فقد
صار لزيد على هذا الرجل محمين دينارا او صار لهذا الرجل على عبد الله
محمدين دينارا ثم يقول هذا الرجل لزيد قد وكلتك ان تقبض من عبد الله
المحمدين الدينارين التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلت لك ان
تخطها قصاصا بمحمدين الدينارين التي لعبد الله عليك فنيقيل زيدا
الوكالة ثم يقول زيد لعبد الله قد جعلت قصاصا بمحمدين الدينارين
التي للرجل الذي وكلني وهو فلان على عبد الله فيكون ذلك قصاصا
ولا يترك عبد الله محمد من قبل ان زيد انما هو يقبض المحمين الدينارين
وليس بقاض لما عليه فلذلك لم يترك محمد عبد الله قلت فما تقول ان
قال عبد الله للرجل الذي اقرضه المحمين الدينارين لك على المحمين

علي

علي زيد محمدين دينارا فقد وكلتك يقبض مالي على زيد واجزت فيه
وجعلت لك ان تجعل المحمين الدينارين التي لي على زيد قصاصا بمحمدين
الدينارين التي لزيد عليك فقال الرجل قد قبلت هذه الوكالة وقد
جعلت ذلك قصاصا قال يكون قصاصا ويكون الرجل هو المقبض
فاصب الي ان يكون زيد هو المقبض ولا يكون قاضيا ولا يكون لغيره ان
يترك عبد الله في شئ من ذلك قلت في هذا عيب هذا قال نعم
وفيه بعض ما فيه قلت وما هو قال يترك زيد وهو الذي عليه
المال لعبد الله ومحمد لانه عبد الله والمملوك له مقدار حصته
عبد الله من المال الذي عليه ذلك ومحمدين دينارا ويقبل
ذلك الموهوب له ثم يقرض عبد الله ان الذي عليه الدين وهو زيد
كان اقوله ومحمد بكذا وكذا الدينارين او ذلك انما كان منه على زيد
المال بما لم يكن له على زيد من هذا المال شئ وان قد ضمن لزيد
جميع ما يدركه في ذلك من ذلك من قبله وسببه ويؤكد ذلك اذا
فعل ذلك لم يكن لغيره ان يترك في شئ قلت فما تقول ان لم يقبض
ولكنه قال قد ابرأت زيد انما كان اقرب اليه من المال الذي باسمه
واسم محمد عليه فقد ابرأته من حصتي من ذلك وعلى محمدين دينارا
قال براءة جائزة وما يكون لمحمد على عبد الله سبيل في ذلك لان
عبد الله لم يقبض ما لا يتركه فتركه فتركه وانما ابرأته من مال قلت ليس
هذا المال لعبد الله ومحمد على زيد قال بلى قلت فاذا ذهب زيد
لعبد الله محمدين دينارا وقبض عبد الله منه ولم يجعلاها
قضا ثم ان عبد الله ابرأ زيد من حصته من المال الذي بينه وبين
محمد هل يترك محمد عبد الله قال لا قلت فهل اسهل مما قلت قال نعم
هو اسهل فان عملا هذا انما هو جائز قلت فان كان هذا المال بينهما
على ما وصفنا لاحدهما صاحبه ان لم يسلم له ما يقبض من المال حتى
يسمى في حصته من هذا المال ولم يسم ان يسلم له ذلك قبل القبض
فاذا قبض يشاركه فيما يقبض فاذا حيلة حتى يتوثق من يديه
فلا يكون له ان يترك بعد ما يقبض قال الحيلة في ان يقول لم

لشريكه ان يشركه فلان قد باع من فلان حصته من العلق الذي كان
 بينهما مفردا في صفقة غير الصفقة التي باع هويتهما فلانا
 حصته وانه ليس له ان يشركهما بقبض من فلان من هذا المال الذي
 باسمهما على فلان وسوكذا وكذا ويؤكد المكتب في ذلك فندخل
 فيه وان حصته فلان من هذا المال وجبت له على فلان مفردا
 دون حصته فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يشرك فيما يقبض قلت فان
 اراد كل واحد منهما ان يتقصد بحقه فان اقتبض كل واحد منهما
 من فلان حصته من العبد او من العلق الذي كان بينهما مفردا في صفقة
 على حدة وانما لم يبيعا ذلك العلق من فلان في صفقة على حدة
 وان مال كل واحد منهما وحصته من ذلك وجبت على فلان بمفرده
 دون حصته صلح به ويؤكد المكتب بذلك فان قبض احدهما شيئا
 لم يشركه الاخر فيما قبض من المال قلت فان كان المال باسم احدهما
 وهو بينهما جميعا وفي الصك الذي كتبه باسمه على الغريم ان هذا
 المال من عبيد اشتراه فلان من فلانا فاد الذي باسمه المال ان يقبض
 لصاحبه بنصف المال ويبقى كل واحد منهما لصاحبه ما يقبض من
 هذا المال كيف الوجه في ذلك قال يقر الذي باسمه المال لصاحبه
 هذا المال وان اسمه في ذلك عارية لصاحبه ويؤكد بقبض ذلك
 ويقر في المكتب انه باع حصته من ذلك العبد من فلان مفردا في
 صفقة وانه باع حصته صاحبه فلان من ذلك العبد مفردا
 في صفقة واحدة على حدة وان حق كل واحد منهما من هذا المال
 وهو النصف وجب له على فلان في صفقة على حدة فانه ليس لـ
 منهما ان يشرك صاحبه فيما يقبضه من هذا المال من فلان
 ويقر الشريك الاخر في هذا المكتب ان صاحبه باع حصته من ذلك
 العبد باسمه وكذا وكذا في صفقة على حدة وان فلانا باع حصته
 حصته نفسه من هذا العبد من فلان بكذا في صفقة على حدة وانه
 ليس لواحد منهما ان يشرك صاحبه فيما يقبضه من هذا المال ويؤكد
 المكتب بينهما بذلك فلا يكون لواحد منهما ان يشرك الاخر في شيء مما يقبض

شأن من هذا المال لم يشركه الاخر في ذلك قال
 يكتبان بينهما كتابا يشتران فيه ان كل واحد
 منهما

من

من هذا المال **باب** في الحوالة وما الحيلة في ذلك قلت اريت
 له عيار رجل مائة دينار فاد الذي عليه المال ان يحيل به هذا المال على
 رجل على انه ان عدم هذا المحتال عليه اومات ولم يترك شيئا لم يرجع
 الطالب على الذي احواله بهذا المال ما الحيلة في ذلك قال يسميهم
 فيقول كان زيد هو صاحب المال والمال على عمرو والمحتال عليه بالمال
 رجل يقال له خالد فالحيلة في هذا ان يقبض زيد وهو صاحب المال وخالد
 وهو الذي يحيل عليه بالمال فيقول ان جميعا كان لزيد على عمرو مائة
 دينار فاحال عمرو زيد ابهذه المائة دينار على رجل يقال له خالد
 بن الفضل بن محمد فيسميان رجلا محولا لا يعرف ويقربان اسمته
 خداس بن الفضل بن محمد المحل الكوفي بهذه المائة دينار حوالة
 صحيحة جائزة وقيل زيد هذه الحوالة وقيل خداس ذلك فصارت
 هذه المائة دينار لزيد على خداس بن محمد الكوفي بالحوالة وقيل
خالد الموصوفة في هذا المكتب ثم ان خداس بعد ذلك احواله لزيد بهذه
 المائة دينار التي كان احواله بها على خالد بن فلان هذا او قيل زيد
 بهذه الحوالة وقيلها خالد فصارت هذه المائة دينار لزيد على خالد
 بالحوالة الموصوفة في هذا المكتب فتصير حوالة على خالد فان عدم
 اومات ولم يدفع شيئا لم يرجع زيد على عمرو وبالمال من قبل انه انما يحيل
 الرجوع بالمال اذ عدم خداس بن محمد وهو لا يعرف ولا يدري من هو
 ادب ان كان مال لرجل على رجل فاد المطلوب ان يحيل الطالب
 بماله على رجل المطلوب عليه مال فقال الطالب للمطلوب عدي
 اوتق من هذا ولا آمن ان احواله عليه فيتوي مالي قال الحيلة
 في هذا ان يقبض غريم المطلوب عن الطالب عليه فيكون المال عليهم
باب في الرهن رجل اراد ان يرهن رجلا نصف صيغة او نصف
 دار معا قال لا يجوز ذلك قلت ما الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال
 الحيلة في ذلك ان يشترى الذي يرهن ان يرهن من الرجل الذي يرهن
 ان يرهن نصف الصيغة معا بذلك المال على ان المشتري بالخيار
 بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا اتوا بها البيع نقص المشتري البيع بثلث

الرجل

نصف

يكون قد قبض على ما اشترى فيسقي ذلك في يد من يملك الرهن بهذا المال فاذا
تلف الرهن في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضعة او الدار فان
اصاب ذلك عيب ذهب من الدين بحسابه ذلك قلت فان كان الحايض
للبايع وقد سلم ذلك للمشتري وقبض منه المال ثم نقص البيع في اللام
الايام قال في هذا يكون ذلك الشيء مضمونا في يد المشتري بالقيمة
ان تلف ذلك الشيء او نقص كان ذلك من قيمة الشيء فلا يكون ذلك
عن الدين ولكنه ينظر الى قيمة ذلك الشيء فان كان تلف عزم
قيمة ذلك كله وقاصه به من دينه فان بقي له شيء اخذه وان بقي
عليه شيء اداه الى البايع وكذلك ان كان حدث به عيب في يد المشتري
فقد ذهب بالضيق منه ضمن المشتري نصف قيمته مقاصة بذلك
من دينه ويرد ان فضلا ان كان قلت فرجل اراد ان يرهق من
رجل رهنا لينتفع به مثل ارض يزرعها او دار يسكنها كالحيطة
في ذلك قاله الحيلة في ذلك ان يرهق منه ذلك الشيء ويقبضه
ويتشاهد ان يحاذل ثم يستعير المريض من ذلك الراهن فيقول
اغربي هذه الدار اسكنها فاذا قال قد اعركك واذنت لك في شئها
طلب له ذلك فمضى اراد الراهن او الموثق ان يرد ها الى الرهن ثم
وردها الى الرهن فعادت الي ذلك قلت وكذلك الارض اذا زرعتها
ان يقول الموثق للراهن اغربي هذه الارض ازرعها فاذا اعانه
اياها كان له ان يزرعها قلت فاذا كان لرجل عمار رجل الف درهم وفي
يده رهن بالف فطالب المطلوب بالالف وقدمه الى الحاكم وقال لي عمار
هذا الف درهم وكذا ان يقول له عندي بهذه الف رهن وهو كذا
وكذا فيقول المطلوب ماله على شئ من هذه الف التي يدها وهذا
الذي يزعم انه رهن في يده هو لي وما هو برهن فياخذ الشيء منه
ويصلح المال قال في يدعي عليه الف فان سأل القاضي المطلوب عن المال قال
واذني ان له بهذا المال رهنا عنده فليقر الطالب بالرهن بعد ان
المطلوب له بالمال فان حجج المطلوب بالمال وادعى الرهن فقال لي في
يده كذا وكذا لم يقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي سأل هذا الرجل

فلو

هل هذا الشيء الذي يده عليه رهن بالالف ام لا فان سأل القاضي عن ذلك
وانكر ان يكون رهنا فليقل الطالب احلف ماله عندي هذا الشيء الذي
يده عليه غير رهن فان حلف على ذلك كان صادقا في عينه انه ليس يده
هذا الشيء غير رهن قلت قال الموثق ان يرد ان ازرعها مادام
في يدي ان كانت ارضا واسكنها ان كانت دارا ولا يكون لهذا الرجل
الذي له ان يحاذل في يتفرعها الي ان يودي الي سالي هل في هذا
حيطة قال نعم الحيلة في هذا ان يقر الراهن ان رجلا من الناس قد
عرفه بعينه اسمه ونسبه ودرج اليه هذه الضعة او هذه الدار
وامر ان يرهقها على كذا وكذا من المال بامره وانه رهن هذه
الضعة او هذه الدار من فلان على كذا وكذا من المال فيؤكد له
على ما تأكدت الرهن وقبض فلان ذلك من فلان ثم ان مالك الشيء
وهو الرجل الذي امر ان يرهق اذن لفلان هذا في ذراعة هذه
الضعة ابد اما كانت في يدي او اذن له في سكن هذه الدار ابد
ما دامت في يده وثبت ذلك لفلان فليس له ان يمنع فلان من ذراعة
هذه الضعة وامر سكن هذه الدار ولا يعترض عليه في ذلك وكذا
ذلك ولا يكون له ان ياخذ الموثق بتفريع ذلك فاذا اراد ان يفتكها
واحضر المال اخذها وسلم المال الى الموثق فاذا دخل ذلك لم يكن له عمار
الموثق في الزراع والسكن سبيل قلت فان قال الموثق لا اخذها عمار
هكذا ولكن اشترى بها بهذا المال شرا صحيحا واقتبضا فاذرعتها ان
ارضا وان كانت دارا اسكنها وله عمار عهده انه اذا جاءني ركن
عليه ذلك ونسخت البيع فنيه وقال صاحب هذا الشيء لست آمن ان
يحدث حدثا فيذهب ميني هذا فما الحيلة حتى ذلك حتى يسلم كل واحد
منهما قال الحيلة في ذلك ان يتراضيا برجل ثقة عدل لهما جميعا فيكتب
الشرا باسمه الي وقت معلوم فيتفقان عليه ويكتبان مواضع ثم
يتفقان عليه في ذلك فتكون عند العدل يحلها عليه فان رد هذا الشيء
في الوقت الذي يوقان رد الارض الي صاحبه فان مضى الوقت ولم
يحضر الثمن عمل في ذلك بما في المواضع وضع كل واحد منهما من علم

من

تفت

صاحبه قلت وان كان المرافع قال هذا الشيء يساوي اكثر مما لهذا الرجل
 عيا وليست آمن ان يحدث فيه حدثا فيذهب بي هذا قلت فالوجه في
 ذلك ان يكتب له الشرا من هذه الدار والصنعة بقدر ماله وتسلمه
 اليه فاذا سلم اليه وقبضه نقض الذي بالخيار بينهما هذا البيع
 عيا النقض فيبقى ذلك في يد المرتهن بمنزلة الرهن ولا يكون للرهن
 ان يخرج ذلك من يد المرتهن الا ان يودي المالك الى المرتهن قلت هل
 له مال غير رجل فزهنه بذلك صنعة او دارا والدين الى اجل فقال
 المرتهن للرهن سلطني عيا بيع هذا الرهن عند محلي الاجل فقال
 الرهن لست اشد ان اسلك عيا بيع ذلك فتقواري بيني عنده محل
 الاجل ولا يقبض مالكم مني ويتبع رهنه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
 ان يجعل هذا الرهن في يد عدل بينهما ويسلطا العدل على بيع الرهن
 عند محلي الاجل فيكون العدل هو الذي يبيع ذلك ان لم يحضر الرهن
 المالك وان احضر الرهن المالك لم يبيع العدل ذلك قلت رجل له عيا
 دين مائة دينار والمطلوب رهن بها عند الطالب فقدم الطالب
 المطلوب الى القاضي وادعى عليه المائة دينار واسك عن الرهن
 ان يذكره فخاف المطلوب ان يقر بالمال فتعجز الطالب الرهن ويخلف
 عليه ويلزمه المال ويذهب رهنه ما الحيلة في ذلك ان يقر بالمطلوب
 بدينار ويقول له عيا كذا دينار ولي عند رهن كذا وكذا فاذا
 قال هذه للقاضي سأل القاضي الطالب عن الرهن قال اقر بالرهن
 فتينبغي للمطلوب ان يقر للطالب بجميع المائة دينار وان حجه
 الرهن وحلف عليه وسع المطلوب ان يخلف له عيا باقي المال اذا
 كان رهنه قيمته مثل الدين او اكثر من قبل ان الرهن ان كان
 ضاع فقد بطل الدين وان كان الطالب استهلكه صارت قيمته
 قصاصا بالدين قلت فان كان المطلوب هو الذي قدم الطالب
 الى القاضي وادعى عليه عيدا او جارية واسك بان يقر بان
 له عند هذا العبد او هذه الجارية فيجوز للمطلوب الدين ويخلف
 عليه ياخذ الرهن منه اذا لم يقر في دعواه ان ذلك رهن ما الحيلة

ذلك

تفت

اذ
 ذلك حتى يسلم الطالب قال الحيلة في ذلك ان يقول الطالب للقاضي
 سأل عن دعوي المطلوب ما لهذا في يدي هذا العبد الذي يودي
 انه يجب له اخذه فان ابا القاضي ان يقبل منه ذلك وقال ما ينبغي
 قولك يجب له اخذه قال ايها القاضي قد يكون في يد رجل الشيء
 عيا الرهن او عيا غير ذلك مما ليس عليه عيتهن ياخذنه فان قبل ذلك
 منه والاقال ما لهذا في يدي هذا العبد ويودي في قلبه ما للعبد
 الذي يجب له اخذه من غير ان يودي الى ماله قلت لما تقول ان
 استخلفه عيا ذلك قال يخلف ويودي في قلبه ماله في يدي هذا العبد
 الذي يجب له اخذه مني حتى يوفيني مالي عليه فانه اذا كان نظرا
 كانت النيسة في اليدين عيا ما يودي قال واجود من هذا ان يقول
 الطالب للقاضي سل هذا المدعي عن هذا العبد هل هو رهن
 درهم فان سأل القاضي عن ذلك فانكر ان يكون رهن وسع الطالب
 ان يخلف له بالله ماله في يدي هذا العبد الذي يديه عيه ويودي
 في عيته ما قلت ان ماله في يدي هذا العبد الذي انكر ان يكون
 رهن بهذا المال قلت رجل اراد ان يرتهن من رجل دارا او اراد
 المرتهن ان يسكن الرهن فيها او كانت صنعة فاراد ان يقرها
 في يد الرهن او كان ذلك في بلد اخري فاراد ان يرتهنها
 وليس عليه ان يقبضها اليوم واراد ان يصح الرهن حتى ياتي
 الرهن بتسليم ذلك متى شاء ويحكم له القاضي بذلك هل في هذا
 حيلة قال نعم قلت وما هي قال الحيلة في هذا ان يكتب عليه
 الدين ويقول في الكتاب قد رهن فلان بن فلان جميع الصنعة
 المعروفة بكذا وكذا ودها وصحها الرهن عيا ما يكتب في الرهن
 ويقران جميعا ان المرتهن قبض هذا الرهن وصار ذلك في يديه
 ثم يكتب بعد ذلك واقر فلان يعني الرهن انه رهن فلانا هذه
 الصنعة او الدار وسلمها اليه وقبضها فلان منه ثم انزعها
 من يدي فلان واخذها منه فاهو الله متعديا عليه فلان يعني
 المرتهن اخذ فلان برده هذه الصنعة الى يديه لكون في يديه

ما للعبد

الذي يقر نية احسان ان كان فطوما

على الرهن الموصوف في هذا الكتاب ويؤكد في ذلك فاذا اقرب هذا
 على ما وصفت كان للمرتهن ان ياخذ الرهن بدفعها اليه متى
 شا قلت رجل في يده صبعة او دار رهن والراهن غائب فاد
 ان يثبت ذلك عند القاضي حتى يسجل له بذلك في رقبته هذه
 الصبعة ويقدم هذا الرجل المرتهن الى القاضي في ذلك فاذا اسأل
 القاضي ذلك عن دعوى الرجل قال للقاضي هذه الصبعة لفلان رهنها
 بكذا وكذا من المال الذي عليه فانه القاضي يقول فأت شهرك
 على هذا او الا جعلتك خفما لهذا المدعي فيخبر بنبته فتشهد عند
 القاضي على ذلك فيحكم القاضي بانها رهن في يده من فلان ويدفع
 الخصومة المدعي بذلك عن نفسه قلت فان قال قائل فلم احجب الرهن
 عن الغائب بهذه البنية قلت له من قبل ان هذه المرتهن لا يبيع
 المحضومة عن نفسه الا ان يثبت الرهن عن الغائب الا ترى ان
 رجلا لو ادعي رقبته رجل وقال هذا المملوك فقال الذي ادعي رقبته
 اني كنت عبد الفلان فاعتقني واقام على ذلك بنية اني احكم بقوة
 من قبل الغائب واجعله حرا وامنع المدعي منه وكذا لو ادعي
 رجلا قد ف رجلا او قطع يده فقدمه الى القاضي فقال القادر والقاطع
 ان هذا المملوك لفلان فقال المقتدوق او المقتطوع قد كنت عبدا
 لفلان فاعتقني واقام على ذلك بنية اني احكم بعقده واضرب قاذفه
 الحد واقص له في هذا الباب شيئا كثيرا فتسببه هذه او نحوه قلت
 رجل اراد ان يرتهن دارا من رجل فلم يامن ان يستحق انسان بعض
 هذه الدار شيئا فيبطل الرهن فيما بقي من الدار ويخرج ذلك من يده
 قال الجبل في ذلك ان يشتري الدار كلها عا انه بالخيار بينهما
 او اثنين ويقتضها ويقتض البيع بينهما فيكون سنة بالرفق فلا
 للراهن اخراجها من يده قال استحق فيها شيء من مال يستحق
 في يده على الرهن وان اشترى اهلها كلها عا انه بالخيار فيها وبينها
 ولم ينقص البيع فيها لم يضر ذلك فان استحق انسان فيها شيئا
 كان الباقي في يده ولم يكن للراهن اخراجها من يده الا بالمال

قوله ان الغائب
 رجل اخر ص

قف

قف

قف

قلت

قلت فان قال المرتهن انت امن ان يستحق انسان بعضها ولا يساوي ما
 فيها مالي ما الخيلة في ذلك تمال يكتب بهذا الشرا ويكتب على الرهن بالرهن
 كتاب اقرار ويشهد عليه بذلك وبعد ذلك كتاب الرهن ان لم يكتب الرهن
 بالمرتهن ويكون كتاب الشرا في يد المرتهن فانه احتياج الى كتاب الذي
 دفع كتاب الشرا الى العدل ليكون في يده ولقد منه كتاب الدين ان اراد
 ان يقابل الراهن بما فيه ويكتان بينهما امر اضعه بذلك قلت رجلان بينهما
 مال عا رجل من ثمن عميد باعاه اياه او غيره لك فقال احدهما لصاحبه
 قم باقتضا هذا المال فاني مشغول عن ذلك واريد سفرا عا ان اجعل
 لك من ثمن شيئا قال لا يجوز ذلك لانه اذا كان شي بين رجلين يعمل فيه احدهما
 لم يكن له اجرة عا ذلك قلت في الخيلة في ذلك حتى يجوز ما جعله له قال
 الخيلة في ذلك ان يبيع الذي يدين ان يقوم باقتضا المال صاحبه ثوبا
 بمقدار ما جعل له من حصته من المال الا كان المال الذي بينهما الف دينار
 فاراد ان يجعل له مائة دينار — قال فيبيعة هذا الثوب بمائة
 دينار ويدفع الثوب اليه فيجب له مائة دينار فينزل هذا الذي اشترى
 الثوب صاحبه باقتضا حصته من هذا المال وهو ثمان مائة دينار ويجعل
 له ان يقض من ذلك مائة دينار اقتضا من هذه المائة عن الثوب
 ويشهد عليه بمن ثوب قلت فان قال الشريك لا امن ان يلزم من ثوب
 مائة دينار ويتوي هذا المال فتكون هذه الدنانير المائة عا فريد خيلة
 ان خرج المال اخذ هذه المائة الدنانير وان خرج منه شيء اخذ
 بحساب ذلك وان توي المال يلزمه المائة الدنانير قال الوجه في ذلك
 ان يامن هذا الرجل عبدا او امته يشتري هذا الثوب من صاحبه
 بمائة او من رجلا غريبا لا يعرف ثرا بمائة دينار ويعرفه ان المشتري
 هذا الثوب من الخجامة الدنانير والذي باسمه مائة دينار حتى قد عرفه
 لم يضمن عنه المائة الدنانير التي في ثوب عا ان يدفع ذلك من
 المائة الدنانير التي باسمه عا العريب ثم يوكله ثركه باقتضا هذا المال
 ويعينه في ذلك مقاسه فان خرج المال ادى اليه المائة دينار وان خرج
 بعضه كان له حبطه وان لم يخرج شي لم يكن له شيء لانه انما ضمن له المائة

قف

الدينار فاذا اتى المال لم يلزمه شيء قلت فزجل له على رجل مال فزجل رجلا
يتقاضي هذا المال واستخلفه عما ان جعل له نصف هذا المال واستخلفه عما ان جعل له
لم تلت له هل يجوز هذا اقل لا فان وكله على هذا التوط فاقبض حاية كان
له اجرة مثله لا يجاوز به ما جعل له ان كان جعل له نصف المال وان
جعل له الثلث لم يجاوز اجرة مثله ثلث المال فان اقتضى بعض المال كان
المال بحساب ذلك قلت فهل له حيلة حتى يكون له ثلث المال فان خرج
شيء كان له وان لم يخرج شيء لم يكن له اجرة قال نعم الحيلة في ذلك ان يقر
هذا الذي باسمه هذا المال لابن الوكيل او لرجل يجي به الوكيل بثالث هذا
بحق عرقه له ويؤكله يقبضه عما ستر حناه ثم يوكل الذي باسمه المال في
له ثلث هذا الوكيل باقتضا المال والقيام به فان خرج المال كان المحرر
له الثلث من ذلك فان خرج بعضه كان له لتطمينه قلت فان قال صاحب
المال لا آمن ان يتوكل هذا المال او يطالبني الوكيل باجر مثله قال يشهد
عني الوكيل انه يوكل في اقتضا هذا المال بعين اجرة فلا يكون عليه مطالبة
قلت فان قال صاحب المال اريد ان اقررت بثالث هذا المال لمن يريد
الوكيل فاذا وقعت الشهادة عليه بذلك لم يقيم هذا الوكيل يتقاضي
هذا المال لو حدث حدث يبطل به الوكالة فقد صار هذا الرجل شريكا
في المال له بثلثه لما جعل له في ذلك قال بعد ان كتاب الاقرار على يدي
من يتقون به ويكتبون مواضع بينهم تكون على يدي العدل يعمل
بينها ويحمل عليها فان خرج هذا المال يتقاضي هذا الوكيل وقبضه كان
لهذا الرجل ثلثه الثلث وان خرج بعضه كان له يتطمن وان لم يخرج من
شيء او لم يقر الوكيل بذلك او حدث حدث بطلت به الوكالة لم يكن للرجل
المقر له ثلث المال شيء ورد العدل الذي بينهم الكتب على يدي من يجب
عليه يكتب في المواضع امرهم كله ليحل العدل بينهم بذلك قلت
فزجل له ضياء في يد سلطان او في يد رجل ذو غصبة عليها فقال ازل
استخرج لي هذه الضياء عما ان لك عشرها قال لا يجوز هذا قلت ما
الحيلة في ذلك حتى يجوز ما يجعل له من ذلك ان استخرجها وان لم يستخرج
لم يكن له شيء قال الحيلة في ذلك ان يكتب هذا الرجل الذي يقوم باستخراج

هذه

هذه الضياء على صاحب الضياء عشرها شيء معلوم اما يتوب واما على
من العروض ويدفع الثمن الى صاحب الضياء ويكتبون مواضع
يكون امرهم فيها على وجه ويعد لون ذلك على يدي عدل يتقون به
فيحل العدل بينهم بما في مواضع قلت فان قال صاحب الضياء لا اكتب
التراب باسم هذا الرجل قال قيد خلون بينهما عدل لا يكون التراب باسمه في شيء
العرض من هذه الضيقة فالعرض الذي يدفعه اليه الرجل الذي يريد ان
يقوم باستخراجها فان استخرج هذه الضياء دفع العدل كتابا للرجل
اليه واثبت له اذا استواها له ذلك بأمره وماله فان استخرج بعضها
كان له بقسط ذلك وان لم يستخرج منها شيئا رد كتاب الشراء الى صاحب الضياء
واقاله البيع في ذلك والذي هو اسلم بهما جميعا ان يكون الشراء باسمه
عدل يكون بينهما يعمل في ذلك عما وصفتا قلت رجل له ضياء اراد ان يدخل
رجلا معه بينهما فجعل له شيئا من غلتهما عما ان يقوم بأمره ويدفع عنه
جود السلطان وتقدمه فكيف الحيلة في ذلك حتى يكون امر الصالح لهما
جميعا ولا يكون لهذا الرجل من رقاب الضياء شيء ولكن يكون له غلتهما
ما يجعل له سادام يقوم بأمره قال الحيلة في ذلك ان يعطى فان كان
يريد ان يجعل له من غلتهما الثلث او الربع فليقره يكون ذلك من كراب
المخضرة والشعر فاذا عرف مقدار ذلك بالخير وجعل ذلك مسلمة كل
عنه بواس مال قليل يبيع اليه في ذلك ويدفع اليه راس المال السلم فيأخذ
ذلك منه فان قال الرجل الذي يريد ان يقوم بأمر هذه الضياء اريد
ان يكون لي اسم في هذه الضياء حتى يجوز لي الكلام فيها والدفع عنها
فان تالفت له كتابا بالثلث منها وعدل الكتاب على يد عدل يراضيان
به جميعا وكتبوا مواضع بما يتفقون عليه تكون عند العدل يعمل بما
بينها فان كره ذلك صاحب هذه الضياء وقال لا أحب ان يكتب هذا الرجل على شيء هذه الضياء فيستحق
عاشيا من رقابها قال فجعل الكتب بذلك باسم العدل الذي بينهما ان
اسلم كما يخاضه الرجل في العاقبة قال فان كان بهذه الضياء مما يقع عليه
المسألة الصغر مع المخضرة والشعر فاذا ان يجعل من ذلك شيئا فليكتب
الوجه في هذا قال هذا شيء لا يعرف الا بالحرز والظن فيسفي ان ينظر

قوله

ذلك في كل سنة ما هو فاذا عرفنا ذلك نبيع الذي يريد ان يقوم باحد
الصيغة او الصيغ من صاحبها على بمقدار ذلك لعشر سنين وكتب عليه
بذلك كتابا مبنيا في كل سنة كذا ويحدد لان الكتب فان قال صاحب
هذه الصيغ لست آمن ان لا تجي غلة في بعض السنين فيلزم من هذا
الاقرار وهذه الدراهم ويأخذني بها هذا الرجل قال فالنقطة لهما انما
ان تكون هذه الكتب باسم هذا العدل ويكون عندنا مواضعة يعرفون
فيهما امرهما وما التفوق عليه فيجعل العدل بما فيه النصفه فان سلك
غلة الزم صاحب الصيغ في ذلك ما يلزمه وان لم يات غلة في بعض السنين
استقطعت صاحبها ما يشترط استقطعت **باب** الرجل يكون له
الدين ويكون عليه الدين فينول وكيل في اقتضاء ديونه ويتوارى عن
عن يابه فامر رجل ممن له على هذا المتواري من حيلة في اقتضاء دينه
منه قال الحيلة في ذلك ان يجي هذا الرجل الذي له دين على المتواري
الى رجل ممن المتواري عليه دين ممن يتقنه فيقول له قد وكلتك
تقبض جميع ما على فلان بن فلان اعني المتواري وبالحضومة في
ذلك وكلتك ان تجعل ما له عليك قضايا بما لي عليه واجزت امرك
في ذلك وما علمت فيه من شيء فيقول الوكيل قد قبلت ما اسندت الي
من ذلك وشهدون على ذلك تشهدوا من اهل العدل ثم يشهد
الوكيل او ليك الشهود وغيرهم فيقول اشهدوا ان فلانا وكيل
تقبض ما له فلان وان اجعله قضايا بما على فلان على واجاز امرى
في ذلك وما صنعت فيه من شيء وقبلت فلان ما جعل الي من ذلك وشهد
الي قد جعلت الالف درهم التي لفلان بن فلان على قضايا بما لي
التي لفلان الذي وكلني عليه قلت فاذا اشهد على ذلك فليكن
لما له قضايا وتخل ما كان للرجل المتواري على هذا الوكيل للرجل الذي
وكله **باب** الرجل يكون له على الرجل مال فيغيث الذي عليه مال فيقول
الرجل ان ثبت ما له عليه حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب بالحيلة في ذلك
قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل قبض من هذا الذي له المال جميع ما له على
الرجل الغائب ويسمى ويمنه ويأمره ببيع المال ويشهد على ذلك ثم

يقدم

يقدمه الى القاضي فيقر الضيق بالضممان فيقول قد ضمنت ما له على
فلان بن فلان ولا ادري الك على فلان بن فلان مال ام لا فان قال القاضي
يكلف المضمون له ان يحضر بينة على ما له على الرجل فاذا احضر بينة
قبلها القاضي يحضر من هذا الضمين وحكم على الغائب وعلى هذا الضمين
بالمال لصمانه ذلك ويجعل القاضي هذا الضمين بالمال حصصا عن القاضي
لانه قد ضمن ما عليه ولا يجوز الحكم على هذا الضمين حتى يحكم به
على الغائب المضمون عنه ثم يحكم بذلك على الضمين قلت رجل غفبت
رجلا صيغة له واني ان يرد ما عليه وقال بعينها وهو يقر له بها
المعروف ويحدد في العلانية فاذا حيله يتخلص بها صيغة قال الحيلة
في ذلك ان يبيع الصيغة المعضوبة ممن يتقنه ويشهد له على ذلك
شهودا عدد ولا ثم يبيعها بعد ذلك من الغاصب ويكون بين البيوعين
من المدة مقدارا ما يعرف الشهود ذلك حتى يوثقوا فذلك عند
الشهادة فاذا اشأ الغاصب جاء الى الذي اشهد له المعضوب او لا فاما
قام البينة انه اشترى هذه الصيغة من المعضوب قبل ان يتباعها
هذا امته تخم القاضي له بها لانه اولى بها يرجع الغاصب على المعضوب
بالثمن الذي دفعه اليه قلت فاما يقول ان اقربها المعضوب لرجل
يتقنه ما برحق عرفه له ثم باعها بعد ذلك من الغاصب ثم جاء المقر
فاقام البينة على الاقرار والوقت قال جازن ويحكم له الحاكم بها وانما ينظر
الحاكم في ذلك الى الوقت الاول فيحكم لصاحبه قلت فان هذا الغاصب
الحيلة وتخل للمعضوب لست ابتاع منك هذه الصيغة ولكن امر من
يتباعها فاذا المعضوب حيله يرجع اليه صيغة ما الحيلة في ذلك قال
يبيعها او لا ممن يتقنه ولا يكتب في الكتب الذي يكتب لذلك الرجل
قبض الصيغة ثم يبيعها بعد ذلك من الرجل الذي يشتريها للغاصب
يكتب في هذا الشر للرجل الذي يقيمه الغاصب قبضها اذا اقر وكيل
الغاصب قبض الصيغة من المعضوب ثم جاء الرجل الذي كتب له المضمون
الشر كان اولى بها من وكيل الغاصب لان وقت شرارة اقدم من غيرها
القاضي من يدي وكيل الغاصب باقراره يقبضها ويأمرها الى الرجل الذي

تقنه

لها أولا ويرجع وكيل الغاصب على المعصوب منه بالتمن الذي دفعه
اليه قلت فان قال وكيل الغاصب لا افرق بقبض هذه الضيعة
قال له المعصوب لا يجوز ان يكتب بقبض التم ولا يكتب بقبض
الضيعة فان قال الغاصب للمعصوب ان يكتب بكتاب اقرار بان
هذه الضيعة لي فعمل الذي وصفت لك ويكتب في كتاب الاقرار ان
الضيعة في يد الغاصب فاذا فعل ذلك اخرجها الحاكم من يديه
ودفعها الى الذي اشتراها او ما قلت رجل استقرض من رجل مالا
ثم سأل ان يوجله بالمال قال الما جيل في الغرض لا يجوز قلت لما جيل
في ذلك حتى يجوز الما جيل لانه لا يمين ان يجده بالطالب حدث
فيطالبه ورثة قال الجيلة ان يجمل المستقرض صاحب المال على رجل الى
سنة او سنتين الى الوقت الذي يريد ان يوجله فيكون الما على الحال
عليه الى ذلك الاجل ولا يكون للطالب ولا ورثته على المستقرض سبيل
ولا على المحتال عليه الى الاجل قلت فان مات المحتال عليه قال يجمل
المال عليه ويؤخذ ذلك من ماله قلت فان لم يكن له مال قال يرجع الطال
بذلك على المستقرض قلت فان اراد المستقرض ان يتوالت حتى يرجع عليه
المقرض وما ورثته قال يقبل المقرض ان هذا المحتال عليه على من يورثه
المال يملك اصنافه حتى لا يقدر ان يرجع على المستقرض بالمال الا ان يقيم
بنية انه مات بعد ما قال ووجه اخر ان حال المحتال عليه صاحب المال بال
على رجل اخر الى ذلك الاجل كانت الحق الجارة فان مات المحتال عليه الاول
لم يكن لصاحب المال على تركته سبيل ولا على المحتال الثاني الى اجل
قلت فان مات المحتال عليه الثاني قال فيطالب ان ياخذ المال من مال
هذا المحتال عليه الميت ولا يرجع ورثته على المحتال الاول الا الى محل الاجل
لانه ليس على المستقرض فيكون الما حالا عليه **باب** الرجل يريد
ان يمتاع الضيعة او الارض فيخاف المتاجران تنقض الاجارة بموته
او بموت المالك لها او بعد رجوعه مالهها فارد التوثيق من ذلك
قال الجيلة في ذلك ان يجعل لكل سنة من اول شئ الاجارة اجرا قليلا
ما يريد ان يمتاعه الارض ويجعل اكثر الاجر للسنة الاخيرة من هذه

الحيلة في ما جيل من

متمم

السين

السين فان اراد اخرجها من يديه بجيلة من الجبل لم يلزم المتاجر
من الاجارة الا القليل ويسقط عنه الكثير من الاجر قلت ارايت ان قال
المتاجر اريد ان اتفق في هذه الارض نفقة واعمرها ولست آمن ان
تنقض هذه الاجارة فمذ ذهب نفقتي فارد حيلة ان تنقضت هذه
الاجارة قبل تمام هذه السن ان يرجع على رب الارض بهذه النفقة
فاجابه رب الارض الى ذلك ما الجيلة في ذلك قال الجيلة في ذلك ان ينظر
مقدار هذه النفقة كم هي فيزده على اجر السنة الاخيرة من شئ الاجارة
فيجعل اخر ذلك اجرة تلك السنة مع هذه النفقة اجر للسنة المتأخر
ثم يكتب الى سالتك ان تلحق من السنة الاخيرة كذا وكذا اعني مقدار
هذه النفقة انك اسلفتني ذلك وقبضت منك فان انقضت هذه
الاجارة قبل تمام هذه السنة رجع المتاجر على رب الارض بهذا المقدار
الذي اقترانه استلوه منه وهو مقدار النفقة وان تمت الاجارة
لم يكن له عيار رب الارض سبيل قلت فان قال المتاجر لا آمن ان يستحقني
المواجر على هذا السلف الى قد اسلفه اياه قال فيبيعه هذا السلف
ثوبا ويدفعه اليه فان خلف لم يبدخل عليه في ذلك شئ قلت فان كان رب
الارض او رب الدار هو الذي يخاف العذر من المتاجر ما الجيلة في ان
يتوالت منه قال الجيلة في ذلك ان يجعل اعظم الاجر للسنة الاولى
من هذه السن ويجعل ما بقي من الاجر لما بقي من السن بعد هذه
السنة قلت فان اراد رجل ان يواجر ذاك فيخاف رب الدار ان يمتاع
المتاجر من يديه بضرب من القروب فيزعم الذي يصير الدار في يده
ولا يكون لرب الدار على المتاجر سبيل قلت وكيف لا يكون لصاحب الدار
على المتاجر سبيل اذا اخرج الدار من يديه قال يخرجها بان يواجرها
من رجل فاذا قبضه ذلك الرجل اضاها فان اراد رب الدار ان
يتوالت من المتاجر هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي وقد اجابه
المتاجران يوثق له قال الجيلة في ذلك ان يبي رجل فيقول لرب
الدار ان الدار التي في يد فلان بقي المتاجر ويجعل دها على لك
اعني صاحب الدار فان تسليمها اليك واجب علي وايضا من ذلك انه

وجب له على تسليم هذه الدار بأمر حق واجب حتى أسلمها اليك و
 اقتضك أياها وادفعها اليك فيكون لصاحب الدار أخذ الضامن للدار
 حتى يسلمها اليه قلت فان أقر الضامن بها صادت الدار مضمونة
 قال نعم وبقدر رجل يبي بها المتاجر حتى يضمن ذلك قلت ارايت مسئ
 الدار اذا اراد صاحبها ان تكون مضمونة فقال كي رجل فيضمن تسليمها
 اليك عيما وصفت له قلت انايت ان قال صاحب الدار لست آمن ان
 يستخلفني الضامن ان هذه الدار لم تكن اجارة في يدي قال اني
 انما ضمننت تسليمها عنه فان خلعت على ذلك خلعت على اني ارا
 حيلة في ذلك حتى لا تلزمه عيما قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا
 الرجل الذي يريد ان يضمن تسليم هذه الدار قبل ان يتاجر بها
 المتاجر فيأخذها من غير ان يدفعها اليه مالها فلا ولا يضمن
 يقبضها فاذا صارت في يديه اقربان هذه الدار لفلان ابن فلان
 في يديه مضمونة له وان تسليمها اليه فلا ولا واجب عليه حتى يسلمها
 اليه ويقبض أياها ويدفعها اليه ثم يوجرها بعد ذلك صاحبها
 من المتاجر بعد ان يقبضها من يدي الضامن من قبل ان يوجرها
 فيلزمه الضامن قلت رجل له ارض فقال لرجل انفق عيما في زراعة
 ارضي حتى ازرعها لما زرع الله من غلبتها استوفيت نفقتك من
 ذلك وما بي كان بي وبنيك تضمن قال لا يجوز هذا قلت فما الحيلة
 في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يتاجر هذا الرجل الذي يريد ان ينفق
 عيما في زراعة هذه الارض من صاحبها سنة باجر قليل فتكون الارض
 في يد المتاجر ويعينه صاحبها بنفسه وقيامه حتى يزرعها وتكون
 الغلة له المنفق وليتقن من ذلك نفقته وما بقي قسمه المنفق
 نصفين فاخذ نصفه وهب لصاحب الارض نصفه قلت فان قال صاحب
 الارض لست آمن ان لا يغني لي هذا المنفق بنصف ما بقي ولكن اريد ان
 اتوثق من قلت يتاجر الذي يريد ان ينفق عيما الارض من صاحبها
 باجر بقدر ما يتقنهما ان يكون موقدا نصف ما بقي بالحرز والظن
 يهد لان المكتب بذلك ويكتبان مواضع ويكون ذلك موافقا ليدرج

وواتا حرا رضا نازح لا يجوز الا حارة في حرة الرواية قال الشيخ الامام المروزي نحو قوله ان كان الزرع
 لم يزرع فله ان كان قد ازرع حارة المجاورة ومير ما يجاوره والتسليم انتهى فافهم ان صاحب الارض

ثقة يعرف امر هذه الغلة فيجعلها على ما فيه المنفعة قلت فان قال
 المتاجر لست آمن ان لا ياتي من الغلة بشيء بعد المنفعة فيعطاني
 رب الارض بالاجر ويستخلفني عليه قلت ارايت ارضا فيها زرع اولا
 رجل ان يستلجوها قال لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة
 في ذلك ان يبيع رب الارض الزرع الذي في هذه الارض من ذلك
 الرجل الذي يريد ان يستلجوها ثم يوجرها الارض بعد ذلك فيجوز الا
 قلت فان كان فيها نخيل وسجوفية ثمرة قال يبيعه الثمر الذي في ذلك الثمر
 ثم ياذن له في ترك ذلك الي ان يدرك قلت فان قال المشتري لا آمن صاحب
 الارض ان ياخذ هذا هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان
 يشتري منه الثمر الذي في النخل والتجثم يقرب النخل ان هذا النخل
 بارضه في يد هذا المشتري للمنفق استهزمه لم يقدرا ما تبلغ الثمرة
 بأمر حق واجب عرف ذلك كله وانه ليس له اخراج ذلك من يديه
 الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يعرض
 له قلت الا ترى ان مالها اذا اجرها من المتاجر وقد كان يقبضها
 من الضامن اليه في هذا ابرأ للضامن الا ترى ان رجلا لو غصب
 دارا فغصبها من الغاصب رجل اخر ثم ان صاحبها اخذها من الغاصب
 الثاني ان في ذلك براءة لها جميعا من ضمانها قلت فهل في هذا شيء
 غير هذا قال نعم يعرف المتاجر بان هذه الدار لفلان بن فلان لرجل
 يتقن به صاحب الدار وان تسليمها اليه ذلك الرجل واجب عليه ويشهد عليه
 ويؤكد ذلك في ايراد الحق ان ياخذ المنفق باقراره اخذه بذلك
 قال ووجه اخر ان يهب صاحب الدار هذه الدار لرجل يتقن به ويملكها
 اليه ثم ياخذها المتاجر منه بعير او امر ثم يعرضها له ويضمن تسليمها
 اليه عيما وصفت ثم يتاجر بها بعد ذلك من الذي كان يملكها
 الذي وهبها للموئبل له فيجوز الضمان عيما قلت كذلك ان كان
 من مالها الاول لم يربح ذلك بها للموئبل له ومن له تسليمها
 قال نعم هو جازي قلت فان لم يربح الدار ان يكون مضمونة ولكنه
 خاف ان يعيب المتاجر بعير عياله فيها ولا يقدر على اخراجها منها

تقضي
 ارض فيها زرع اراوه رجل ان يتاجر بها
 قال لا يجوز

تقضي

قلت فاذ قال المستأجر لا آمن اذ يوكلني
علي ما ذكرت ثم نسخ جني من الوكالة والوصية
بعد ذلك

طاق المروءات النبأ العظيم بعد من
المدح الجليل في

三

قال المستاجر لا آمن ان يتغير عني صا. الدار ليلزمي بهذا الكراء
مضي السنة ولكن اريد ان يكون لي بعض الاجارة بعد مضي السنة
وان ابرأ من ذلك ومن هذه الدناير اذا اتاسلمتها فما الحيلة
في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعل عدة بيوتها في كل يد الدار
يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضي السنة كل يوم بدنيا فيكون
العدل هو الذي يعقد هذا الكراء بعد مضي السنة فاذا انقضت السنة
جاء المستاجر فسلمها الي العدل فاقضه الاجارة التي كانت بينه
وبينه وسلمها للعدل الي صاحبها قلت رجل له ارض اراد ان يوجر
ها من رجل علي ان الخراج علي المستاجر قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة
في ذلك حتي يجوز قال الحيلة في هذا ان ينظر مقدار ما يلزم هذه
الارض من الخراج في السنة فيزيده علي الاجارة ويوجره بجميع
ذلك ويأمره ان يودى خراج هذه الارض عنه من اجرها قلت
فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادي ذلك قال لا ولكن الفقهاء
في ذلك ان يجعل ذلك لصاحبها ويشهد عليه بقبض ذلك منه ثم
يدفع صاحب الارض ذلك الي المستاجر ويأمره ان يوديه عن هذه
الارض من هراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك بعد هذا قلت
فهل له ارض فيها نخل اراد ان يوجر الارض من رجل
يواجرها من رجل علي ان يسلم له ثمره النخل والشجر للمستاجر قال
لا يجوز هذا قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز قال يوجر
بما يريد من السنين بمال معلوم ويدفع اليه النخل والشجر معاملة
هذه السنين علي ان يقدم علي ذلك لما رزق الله تعالى من غاليه
في كل سنة من هذه السنين كان لصاحب النخل والشجر من ذلك سهم
من الف سهم وكان الباقي من ذلك للعامل فيجوز هذه المعاملة
قلت ارايت رجلا استاجر ارضا سنين ليزرعها او يزرعها
ويوجرها من شئنا واجرها بالكثير مما استاجرها به هل يطيب
ذلك الفضل قال لا ولكنه يوسن ان يتصدق به قلت فما الحيلة في
ذلك حتي يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يوجر المستاجر هذه

أرب الأرض الاشجار وماء الله عز وجل
يكون رب الأرض الجزء والالف الحجرة
وما يرب بان يفتح ذلك الجزء حيث آخر
لان مقصود من الارض ان تحصل له راية
الحصول الارض يفتح الماء ومقصود
المتاجر له في الاشجار والارض

حیدر محمد ابرار علی الساجد

امة حصل لها مقصودها ما لم تكن محمودة
 ببعض الفضل على هذا اذا كان في تمام الوقت
 لانه المصروف في الوقت انما يكون باقية المصلحة
 وهذا لا يصلح فيه للوقت لانه لم يحصل المصروف
 اجمعه وهذا الجزء ضعيفا انتهى من كتاب القلام
 السيد محمد بن الحسين
 محمد بن الحسين

كيفية الاستفادة من

هذه الارض بهذه الاجرة وشئ يزيد من هذه اما ثوب او غيره
 فيواجز ذلك ممن اراد وينداد من الكراما شارب يطيب له ذلك
 الفضل قلت ارايت ان دفع مع هذه الارض قد ان او سلمه القدر
 او شيئا من الة الزرع فاجوز ذلك مع الارض قال يطيب له الفضل
 قلت فما تقول في المزارعة في قول ابي حنيفة بالنصف والنصف
 او الربع قال لا يجوز قلت فما الجملية في ذلك حتى يجوز المزارعة
 في قول ابي حنيفة قال الجملية في ذلك ان ياخذها مزارعة ثم يتنازعا
 الى قاض يري المزارعة جائزة فيحكم بجوازها عليهما فيجوز ذلك
 اذا قضى به قاض قلت فان لم يتسهما امر القاض هل في هذا
 حيلة قال نعم بكتاب اقرارهما ان قاضيا قضى عليهما بانفاذ
 هذه المزارعة فيجوز اقرارهما بذلك عليهما قلت ففي هذا
 شئ غير هذا اقل نعم بكتاب اقرارهما جميعا بقران فيه
 ان رقبة هذه الضيقة لفلان الذي هو مالكها ويقران في
 ذلك الكتاب ان مزارعة هذه الارض في يدي فلان اعني الذي
 ياخذها مزارعة ويشهد ان يالسين فيزرعها ما بدا له من غلة
 الشتاء الصيف ببذرة ونفقة واعوانه فان ذاق الله من
 غلتها في هذا السن كان ذلك له قلت فما حال صلحيها في الخلة
 ينبغي ان يتوثق الذي ياخذها مزارعة لما لكما من نصف الغلة
 وسبيل الجملية في ذلك ولكن يقران ان مزارعة هذه الارض لفلان
 هذا هذه السن بامر حق او جب له ذلك ويؤكد الكتاب بذلك قلت
 ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها نخل وشجر في
 من رجل اخر ياجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما
 الله من غلة ذلك كان لما لك ذلك منه سهم من الف سهم والباقي للوال
 هذا حتى يجوز لما لك ذلك ان يفعل قايما وكيل الرجل لو وكله ان ياجر
 ارضه او وصي يقيم او امين قاض يقيم ارضه وقف هل يجوز لا حد
 من هؤلاء ان يفعل هذا اقل لا قلت فما الجملية فيه قال الجملية فيه ان
 الوكيل والوصي والامين القاضى ينبغي ان ينظر الى الارض فيواجز
 فيها

تجمل في حوائض الفضل من الارض

المزارعة بالنكاح او بالعتق او بالبرج

تجمل في حوائض النخل الى حائض

بها بالتساوي ويعاملون المتاجرة في النخل والشجر معاملة على الا
 ولا يجعلوا له من المزارعة اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله لمن جعل
 منهم للعامل من ذلك شئ كان اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله فانه لا يجوز
 ذلك وكان كما قالوا فيما يعمل به من ذلك قلت وهل في المزارعة اذا
 استاجر الرجل ارضا عشر سنين او اكثر من ذلك باجرة معاملة حيلة
 حتى لا ينقض الاجارة موت المتاجر والمواجر قال نعم قلت وما به
 قال يعودت الارض ان مزارعة هذه الارض ونخلها وعددها
 لفلان بن فلان عشر سنين وبسبب يده ينزعها هذه العشر السن
 ببذرة ونفقة واعوانه فان ذاق الله من غلتها فهو له وان ذلك
 صار له بامر حق واجب لازم عرف فلان لفلان ولزومه الاقرار
 به قلت فاذا اقرب هذا اشتمات احدهما لم تنقض الاجارة قال نعم
 قلت فما حال الاجرة كيف يستحقه صاحب الارض وانما له ان يقبض ذلك
 منه عند انقضاء كل سنة قال نعم رجل من قبل المتاجر فيقبض من غيره
 ان يحضر المتاجر ان فلان بن فلان استاجر من فلان بن فلان جميع
 الارض التي قد هاجر سنين في كل سنة بكذا اعيا ان يودي كل سنة
 منها عند انقضائها وقبض فلان من فلان جميع ما استاجر منه
 مما سمي ووصف في هذا الكتب واول هذه السن عزة شهر كذا
 وكذا واخرها سلخ شهر كذا وكذا وقبض فلان ذلك في عزة
 شهر كذا وانه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه
 الارض صفانا صحيحا جائزا اما على ان يودي اليه اجر كل سنين
 هذه السن عند انقضائها قلت فاذا اقرب هذا الزم الضامن ذلك
 قال نعم قلت وكذلك الدار يعرض صلحيها ان سكنها فلان عشر سنين
 حق عرف له ذلك يسكنها ويسكنها ممن يحجب يواجرها ممن يحجب
 ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجرة قال نعم وروي عن ابي
 انه قال ان جعل ذلك صلحا عن حق ادعي عليه نكبت انك اذا ادعيت
 على كذا وكذا اقل انك بذلك ولم انكر واني صا لحتك من دعوى كذا
 على سكتي داري هذه التي قد هاجر كذا وكذا عشر سنين او لها عشر سنين

تجمل في عدم انقضاء الاجارة لموت
 احد السكتين في المزارعة والمستاجر

كذا من سنة كذا واخرها سلع شهر كذا من سنة كذا استكتب
 احببت ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا من سنة
 كذا وكذلك بقدر صاحبها الي صاحبك عازرا من كذا التي حد
 الاول كذا عشر سنين او لها غرة شهر كذا وترغها وترغها من
 بيدك ونفقتك واعوانك فما اخرج ~~من~~ الله من علمتها من شئ
 في هذه السنين فذلك ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر
 كذا من سنة كذا قلت في هذا الباب شئ غير هذا ان اراد الرجل
 ياخذ ضياعا ما بينهما من النخل والشجر فتكون في يديه في عتبه
 من بعدة سنين سنة او اكثر من ذلك قال نعم قلت وما هو قال الجارية في ذلك
 ان يقر المواجه والمساخران رجلا من المسلمين دفع القرية المذكورة المذكورة
 بكذا او جميع ارضها التي في طرح كذا من دستان كذا الى فلان بن فلان وامره
 ان يواجرها ويعمل فيها برأيه وان المستاجر استاجرها الرجل من المسلمين
 ويكتب في ذلك كتابا ولا ينقص الاجارة موت احدهما وتبع في يد
 المستاجر وعقبه عا ما وصفتا قلت فكيف يكون هذا الكتاب قال يكتب
 هذا ما استشهد عليه المشهود المسمون في هذا الكتاب تشهد وان فلان
 بن فلان الفلاني بن فلان بن فلان الفلاني اقرا عندهم واستشهد
 على انفسهم ما في حق من عقولهما وايد انهما وجواز امرهما طابوعين غير
 مكرهين ولا علة فيها لا من مرض ولا غير ذلك في شهر كذا ان
 رجلا اخر من المسلمين جاز الاموله وعليه قد عرفاه بعينه واسمه
 ونسبه دفع جميع القرية المعروفة بكذا التي من طوخ كذا من دستان
 كذا او جميع ارضها المعروفة بقرية بها والمسئوبة اليها الى فلان وامره
 باجارة ما يقع عليه الاجارة ومنها المعامل عا ما تقع عليه المعاملة
 منها عا سمي ووصف في هذا الكتاب ويجمع جميع هذه القرية وما
 من الارضين المعروفة بقرية بها والمسئوبة اليها ويشمل عا جميع ذلك
 ومحيط حدودها اربعة احدى حدودها جماعة مني الي كذا او الثاني
 والثالث والرابع ان فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفنا
 الموصوف امره في هذه الكتب دفع جميع هذه القرية وارضها

وقف

شهادة الله

من سنة كذا ام

الحدود

المحدودة جميع ذلك الموصوف في هذا الكتاب الى فلان بن فلان
 المسمى في هذه الكتب وامره ان يواجرها وما بينهما من ارض
 وما يقع عليه الاجارة منها من راي ان يواجر ذلك كله منه من
 كلم ما راي من السنين والشهور عا راي من الاجر وان يدفع ما
 فيها من نخل وشجر وكرم وطراب وما يقع عليه المعاملة ما راي من
 السنين والشهور عا راي وان يعمل في جميع هذه القرية وارضها
 وما بينهما عا سمي ووصف في هذا الكتاب برأيه واقامه في جميع ذلك
 مقامة واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شئ وقبل فلان
 من جميع ما اسند اليه من ذلك وتولي القيام به وقبض فلان جميع
 هذه القرية وارضها الموصوف في جميع ذلك الموصوف
 في هذه الكتب واقرا جميعا ان رجلا من المسلمين جاز الامر له
 وعليه قد عرفنا باسمه وعينه ونسبه وكل فلان المسمى في هذا الكتاب
 بان يستاجر له جميع ما في هذه القرية وارضها من ارض بيضاء
 وما تقع عليه الاجارة منها ما راي من السنين والشهور عا راي
 وان ياخذ له ما بينهما من النخل والشجر والكرم والطراب وما يقع
 عليه المعاملة منها معاملة ما راي من السنين والشهور عا ما يملك
 في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله برأيه واقامه في جميع ذلك مقام
 نفسه واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شئ وقبل
 فلان بن فلان من هذا الرجل ما اسند اليه من ذلك وتولي
 القيام به عا سمي ووصف في هذا الكتاب ثم ان فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتاب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمى في هذا
 الكتاب ان يواجره جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في
 هذا الكتاب من ارض بيضاء وموتها ومنازلها وساكنها ومستغلا
 قتها وما تقع عليه الاجارة منها حدود ذلك وارضه وبنائه
 وسفله وعلوه وشربه ونسواقه وطرقه وموافقه من حقوق
 وكل قليل وكثير هو كذا في هذه ومنه من حقوقه وكل ما هو له داخل
 فيه وخارج عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو كذا في هذه ومنه

للرجل الذي امره ان يتاجر ذلك له مائة سنة متواليه اولها
 عن شهر كذا من سنة كذا و اخرها سلخ شهر كذا من سنة
 كذا كل سنة من هذه السنين المتواليه المسماة في هذا الكتاب
 بكذا وكذا اما قيل ذهب غنيا وازنت جبارا عيانا للرجل الذي
 استاجر ذلك ان يزرعه هذه الارض البيضاء التي وقعت عليها
 هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وما شأنها بما بدا له
 من غلب الثآليل والصف ويزرع ذلك من احد يواجر ذلك من احد
 احب ويعرس في ذلك ما بدا له من النخل والشجر والكرم ويعا ان له
 ان يسكن ما وقعت عليه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ويتبع
 ذلك بوجوه غلاته وبيكن ذلك من احد يواجر ذلك من احد
 ويعا ان يودي فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب اجر كل سنة
 من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب الى فلان بن فلان المسمى
 في هذا الكتاب عند انقضاءها فاجاب فلان بن فلان الى جميع ذلك
 الذي سئله بما سمي ووصف في هذا الكتاب واجره الرجل الذي
 وكله جميع الذي سئله ان يواجره اياه سبع ووصف في هذا الكتاب
 هذه المائة السنة المسماة في هذا الكتاب وبالأجر المسمى في هذا
 الكتاب فقيل فلان بن فلان جميع ذلك كله من فلان بن فلان الرجل
 الذي امره ان يتاجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان المسمى في هذا
 الكتاب بعد ذلك على شرط كان في عقد هذه الاجارة الموصوفة
 في هذا الكتاب حال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ان يدفع
 الى اليه الرجل الذي وكله جميع ما في هذه القرية واصحابها من نخل
 وشجر وكرم ووطاب بمواضع من الارض كما هو الممتنع معاملة هذه
 السنين المائة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم ذلك الرجل على ذلك
 بنفقته واعوانه وسفقه وتلقيح نخله ويكسح كرومه ويعا ان ماز
 الله تعالى من غلاته ذلك في كل سنة من هذه السنين المسماة
 في هذا الكتاب وللرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 معاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم بخط نخله وشجره

وكرومه

وكرومه ووطابه وما بقي من ذلك وهو كذا وكذا من الرجل الذي
 وكل فلان بن فلان ان يباخذ ذلك له معاملة فاجابه فلان بن فلان
 الى جميع الذي سئله بما سمي ووصف في هذا الكتاب من هذه المعاملة
 الموصوفة في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل الذي وكله جميع الذي
 سئله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
 الشروط الموصوفة في هذا الكتاب وقيل فلان فالتفت بين فلان
 وفلان عقد جميع هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا
 الكتاب على ما سمي ووصف في هذا الكتاب اجارة ومعاملة صحيحتين
 جازين بين تامين على شروطهما الموصوفة في هذا الكتاب وذلك بعد
 ان حوت فلان بن فلان فلان وبن فلان جميع ما وقعت عليه عقد
 هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وبعد ان حوت
 فلان انه قد نظر الى جميع ذلك ونحوه ورضي بقرينة عقد هذه
 الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب ونصيحتهما بينهما
 تراخى بينهما جميع ذلك كله وتبين فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه
 عقد هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب فدفع
 فلان بن فلان ذلك اليه معز غايب مشغول في شهر كذا من سنة كذا
 بجميع ما وقعت عليه عقد هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في
 هذا الكتاب في يد الرجل الذي وكل فلان على الاجارة والمعاملة الموصوفتين
 في هذا الكتاب الى انقضاء هذه السنين المسماة في هذا الكتاب فقلت فلذا
 اقربما في هذا الكتاب لم تنقض الاجارة بموت احد هما قال لا قلت
 لقال لان المواجهات ان ذلك الرجل امره او وكله بان يواجر ذلك
 ويدفعه معاملة وكذلك اقرار المتاجران رجلا امره ان يتاجر
 او يباخذ له معاملة فيتم الامر بينهما على ما عقداه ولا يبطل ذلك
 بموت احد هما قلت فان اراد ان يتاجر سها ما من بيت وجار
 من جماعة وسيلون تعجيل الاجر لم كيف يكتب هذا اما استشهد
 عليهم الشهود المسمون في هذا الكتاب يشهدوا ان فلان بن فلان
 فلان وبن فلان اقروا عندهم واستشهدوا على انفسهم في صحة

في كتابه

من عقولهم وابدانهم وجواز امرهم طالعين غير مكرهين لا غلة
بهم من مرض ولا غيره وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلا
حرام من المسلمين جازا المولى وعليه قد عرف نفسه واسمه ونسبه
ودفع كذا وكذا اسمهما من كذا وكذا اسمهما من جميع بيت الرجا
والاحجار الثلاثة اللواتي من هذا البيت ومن جميع المطبخ الذي
يلقى فيه الطعام لهذا الرجا شاعيا في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد
ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان
بن فلان وفلان بن فلان المسلمين في هذا الكتب وهذا البيت الذي
فيه هذه الاحجار الثلاثة والمساح الذي يلقي فيه هذا الطعام
لهذه الرجا في القرية المعروفة بكذا التي هي في طسوج كذا
استاق كذا اجمع هذا البيت الذي للاحجار الثلاثة والمساح
ويشمل عياد ذلك كله ويحيط به حد وداربعة اهل حد وداربعة
هذه تنهي الى كذا والثاني والثالث والرابع اقر فلان وفلان
وفلان وبنو فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف
امر في هذا الكتب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا
السهم من جميع بيت الرجا الذي فيه الاحجار الثلاثة ومن جميع
المساح المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب شاعيا
في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد وجميع حقوقه الداخلة
فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان
المسلمين في هذا الكتب وامرهم ان يواجروا ذلك ممن رآه
يواجروا من الناس كلهم بما رآه من المسلمين والشهود بما رآه
من الاجروا ان يعملوا في جميع ذلك كله مقام نفسه واجاز امرهم
في جميع ذلك كله وما عملوا منه من شيء وقيل فلان وفلان وفلان
وبنو فلان المسلمون في هذا الكتب من ذلك الرجل الحر المسلم ما جعل
اسم من ذلك عياد ما سمى ووصف في هذا الكتب وتووا القيام به
وقضوا جميع ما منه جميع هذه السهام لطسوج الموصوف امرها في
هذا الكتب وصارت في ايديهم واقر فلان بن فلان وهو

بها
المسحوق

النقر

النقر المسمون في هذا الكتب رجلا حراما من المسلمين جازا الامر
وعليه قد عرف نفسه واسمه ونسبه جعل الى فلان بن فلان المسلم في
هذا الكتب ان يستاجر له جميع الكذا والكذا السهم من جميع
الرجا الذي فيه الاحجار الثلاثة والمساح المكتوب الى هذا الرجا
المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب ما رآه من الشهود
والسنيين بما رآه من الاجروا ان يعمل في جميع ذلك كله الموصوف في هذا
الكتب بوايه واقامه في ذلك مقام امره واجاز امره في جميع ذلك
كله وما عمل فيه من شيء وقيل فلان بن فلان من ذلك الرجل الحر المسلم
ما جعل اليه من ذلك عياد ما سمى ووصف في هذا الكتب وتووا القيام
به ثم ان فلان بن فلان بعد ذلك كله سأل فلان وفلان بن فلان
المسلمون في هذا الكتب يواجروا في جميع هذه الكذا والكذا
سهم من جميع بيت الرجا الذي فيه هذه الاحجار الثلاثة و
المساح المحدد وذلك كله الموصوف في هذا الكتب شاعيا في جميع
ذلك كله غير مقسوم بحد وذلك كله بجميع حقوقه الداخلة
فيه والخارجة عنه الرجل الحر المسلم الذي وكله ان يستاجر ذلك
ما به سنة متواليه اولها عن كذا من سنة كذا وآخرها مساح
كذا من سنة كذا وكذا وكذا ادينا راسا وقيل ذهابا عينا
وان نرجياد ايعا ان الرجل المسلم الذي استاجر ذلك كله
يستغل ذلك يواجروا ممن احب وراي وعليه ان يودي فلان بن فلان
المسمى في هذا الكتب عند القضاء بها فان خاف فلان بن فلان
وفلان بنو فلان المسمى في هذه الكتب بن فلان بن فلان الى جميع
الذي يستأجرهم مما سمى ووصف في هذا الكتب واجروا للرجل
الحر المسلم الذي جعل الى فلان بن فلان ان يستاجر له جميع هذا
الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا السهم من جميع بيت
الرجا والمساح المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب
شاعيا في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد وذلك كله وجميع حقوقه
الخارجة والداخله بحصر هذه السهام الواقعة عليها هذه

الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاجار الثلاثة الاولى
 في هذا البيت واذابة الحديد والخبث ومجاري مياه وطرقه
 وساقفة الداخلة فيبر والحاجرة عنه هذه المائة سنة التي
 اولها غرة شهر كذا من سنة كذا واولها سابع شهر كذا وكذا
 بكذا وكذا دينار مثاقيل ذهب عينا وازته عينا اجارة صحيحة
 حائزة تامة وقيل فلان بن فلان ذلك منه وقيل منه
 فان عقدت عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بين فلان
 وفلان وبين هبونا النضر المسميين في هذا الكتاب الرجل الذي جعل
 الى محمد بن عبد الله ان يستاجر له ذلك اجارة صحيحة تامة
 جائز عينا مسمى ووصف في هذا الكتاب بالاجار المسمى في هذا الكتاب
 وقيل فلان بن فلان من هبونا النضر المسميين في هذا الكتاب جميع
 ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بدفعهم
 ذلك اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا مفرغا غير مشغول وذلك
 بعد ان عرف فلان بن فلان هبونا النضر المسمى في هذا الكتاب جميع
 ما وقعت عليه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
 فلان انه قد نظر الى جميع هذا البيت والراح والاحجار اللواتي في هذا البيت
 والمسلك المنسوب الى هذه الرجا ورضي جميع ذلك كله ونفقوا بوجده
 هذه الاجارة وتصحح بينهم عن تراخي منهم جميعا بذلك كله قال ارادوا
 ان يجعل لهم الاجار كتيبة هذه المواضع ثم ان فلان وفلانا وفلانا
 بنو فلانا بعد ذلك كله سألوا فلان بن فلان عينا غير شرط كان في عقدة
 هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يجعل لهم جميع اجرة هذه المائة
 السنة المسماة في هذه الكتاب عينا انضمامون لفلان بن فلان جميع الذي
 يجب له الرجوع عليهم من الاجار المسمى في هذا الكتاب ان وجب له اخذهم بذلك
 الرجوع بشئ من ذلك بسبب من الاسباب عينا ان لفلان ان ياخذ جميع ذلك
 ايهم شئ ان شاء اخذهم بذلك جميعا وان شاء اخذهم بها شئ كيف شا
 وكلما شاء وكلما واحد او مجاز شئ وبما شاء لكل واحد منهم ياخذ فلان
 اخذهم بذلك دون اصحابه حتى يستوفي جميع ذلك كله وكل واحد منهم

كفيل

قف

كفيل بنفسه اصحابه يا امر اصحابه لكل فلان وفلان وكل ما وجب له الرجوع
 من ذلك وكل واحد منهم كفيل بنفسه اصحابه يا امر اصحابه لكل فلان
 وفلان كلما وجب له الرجوع بشئ من ذلك وكل واحد منهم وكفيل
 لاصحابه يا امر اصحابه في قصومة فلان بن فلان فيما يطالب به اصحابه
 في ذلك من حق وكل واحد منهم قبل الوكال في ذلك من اصحابه محض
 خفيين فاجابهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه مما سمي و
 وصف في هذا الكتاب وعجل لهم جميع اجرة هذه المائة السنة المسماة
 في هذا الكتاب ودفع اليهم ذلك وقبضوه منه تاما واقبا وهو كذا
 وكذا دينار مثاقيل ذهب عينا وازته عينا او كان دفع فلان
 بن فلان ذلك اليهم عينا ما شرطوا له عينا انفسهم من الضمان الموصوف
 في هذا الكتاب وقيل فلان بن فلان جميع هذا الضمان والكفالة والو
 كحاطبتهم اياهم عينا جميع ذلك كله اشهد فلان بن فلان بن فلان
 وفلان بن فلان عينا انفسهم جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب
 اقر واجمع مافيه والزموا انفسهم بعد ان قري عليهم واقر وايضه
 ومعرفة وذلك في شهر كذا من سنة كذا اقلت اليس انما احتطت
 من انتقاض الاجارة بان كتب الاجارة لا انسان لا يعرف ولا ينقص
 الاجارة بموته وان مات واحتطت بان وجلا هو اسما اقر يا جارا بها
 ليلا ينقص الاجارة بموته فكيف تنقص الان بعد هذا الاحتياط
 قال ان استحق هذه الاجارة وهذه الارض التي استوجرت انسان
 انتقضت هذه الاجارة قلت فان لم يستحقها انسان فيما اذا انتقض
 الاجارة قال ان ضربت هذه الرجا والقطعت بانقطاع الماعنها
 انتقضت الاجارة وكذلك الارض ان غلب عليها دجلة او الفرات
 فغمرت ولم يتغير عينا الما او غلب عليها واد من الاودية او صار
 بحا لا تصلح للزراعة او صارت سبخة لا تصلح للزراعة انتقضت
 هذه الاجارة فيها وكذلك كلما اخذها من حال الزرع الى حال
 لا تصلح فيه للزراعة لطلبت الاجارة فيها قلت قد قلت في الرجل
 يريد ان يواجر ارض من رجل ولا يمان ان يخرج الارض من يده

قف

انما اجازت لغيره لا يصح للزراع انفسهم

انه ان ضمنه اداها لم يجز الضمان لانها مواجزة والمجارة في يد
 المتاجر على الامانة وجرت بما في ذلك من الجيلة فهل في هذا حيلة
 غير هذا اقال نعم قلت وما هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض
 ممن يثق به ويشهد له عياد ذلك او يقر بها لئلا يثق به ويشهد
 عياد ذلك ويسلمها اليه بحضرة شهود يشهدون على معاينة القبض
 ثم يواجرها بعد ذلك من الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ التوا
 او لا قرار فاذا انقضت الاجارة فان ردها المتاجر على صاحبها
 والا جاز المتجرى بشرأ والمقر له بكتاب قاربه وناذع في ذلك فاذا
 اقام البينة على ذلك كان المتاجر في معنى الغاصب وكان له ان يأخذ
 بيمينها عياد من عبد محمد بن الحسن ولما بد ان يكتب في كتب الاجارة
 وكالة المتاجر للمواجر في قبضها والحضرة فيه وبوكا الوكالة في
 ذلك ويجعله ايضاً وصياً بعد وفاته قلت فان قال صاحب الارض
 لست امر ان يعقب هذا المتاجر واما الوكالة في قبضها والوصية
 في ذلك فقد احتلت بها فان وجب لي عليهما الواجب شي والافلت
 يطالب له قال ياخذ منه ضمينا بالاجر فيقول وقد ضمن فلان
 بن فلان لفلان جميع ما وجب ويجب لفلان من اجر هذه الضعة
 المحدودة في هذا الكتب ويجعل المتاجر الضامن وكيله في حضرة
 المواجر وبما يطالب به من الاجر المسمى في هذا الكتب فيؤكد الوكالة
 والضمان في ذلك ويجعل وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله
 مما سمي ووصف في هذا الكتب فيكون في هذا احتياط في الاجر
 انشاء الله تعالى قلت فان كان يريد ان يدفع الارض من مزارعة
 قال فذلك جائز ويقر ان بذلك على سبيل المزارعة قلت وكذا لكم
 لو اجر رجل المعاملة وشجر قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر
 على هذا السبيل جاز ذلك قلت فهل للذي اجر ان يقبض الاجر
 لكل سنة من هذه السنين ابد احيى تنقضي قال نعم وكذا ياخذ
 السهم الذي للمعاملة قال نعم قلت فان حدث على الواجر حدث الموت
 قال له ان يوصي بذلك الي من شاء فيقوم وصيه ذلك مقامه قلت

فان

فان حدث الموت على المتاجر قال الاجر عليه ماله ابد احيى تنقضي قلت
 فما نقول في ماله هل يقتسمونه الورثة اذا كان الواجر على هذا اقال
 الواجر في ماله فان اقتسموا ماله لم ينعوم من ذلك الا ترى ان ذلك
 قد يضمنه الانسان فيقسم ماله ذلك ثم يدرك الدرك بعد ذلك
 فيكون ذلك في مال الضامن الا ترى ان رجلا لو استاجر من رجل
 دارا عشر سنين كل سنة بالف وضمن رجلا على المتاجر لصاحب
 الدار جميع ما يجب له من الاجر على المتاجر ثم مات الضامن بعد
 مضي سنة من سني هذه الاجارة ان الضمان جائز على حاله
 وجميع ما يجب من اجر ذلك فهو على الضامن في ماله ولا يبطل
 ذلك وكذا ذلك امر المتاجر فان اراد الذي اجر هذه الضعة
 ان يتجمل الاجر للسنين كلها فاجابه المتاجر الى ذلك فهو جائز
 يا بـ رجلا لكل واحد منهما ارض فامد كل واحد
 منهما ان ياخذ ارضاً من صاحبه مزارعة بارضه قال لا يجوز قلت
 فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يواجر واحد منهما صاحبه
 ارضه بمرأهم او دنائير او بعرض من العروض ثم يواجر الآخر
 ارضه ايضا من صاحبه بمرأهم او دنائير او بعرض من العروض
 فيجوز ذلك قال وكذا لك سكني دار بسكني دار وخدمته عبد
 بخدمته عبد وركوب دابة بركوب دابة قال هذا كله سواء
 والسبيل فيه ان يواجر ذلك على ما وصفت قلت فان استاجر
 دارا بخدمته عبد قال جائز ان اختلف ذلك قلت ارايت رجلا
 استاجر عبداً لخدمته سنة بمائة درهم لطعام العبد قال لا يجوز
 ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ينظر الى مقدار
 طعام العبد في هذه السنة فيزيد على هذه المائة درهم
 التي هي اجر العبد ثم يوكّل رب العبد المتاجر بان يطعم هذا
 العبد من هذا الكراما يكفي فان اراد ان يتعلم من ذلك نظر الى
 مقدار الطعام كم مبلغه فاسلفه الواجر واقر يقبض ثم دفعه
 الواجر الى المتاجر لينفق على العبد في طعامه قلت وكذا لك

ضمن رجل

لا يجوز سكني دار بسكني دار

الدابة قال نعم لان هذا الجمل الا ان ابا حنيفة استحسن ان يجيز
 ذلك في الظير قلت ارايت رجلا اراد ان يستاجر دابة مشاهرة
 فحلف ان يستكفها شهرا او شهرين فان دخل الشهر الاخر يوم
 او يومين وهو ساكن في الدار يلزمه اجر الشهر كله قال الجمل
 في ذلك ان يستاجر بها يوما كل يوم يكاد وكذا لمن شاقها
 ولم يلزمه الا كراما سكن قلت ارايت رجلا يستاجر العبد بخدمة
 مشاهرة فاراد ان يواجره من غيره قال له ذلك قلت فان استفضل
 اجره شيئا هل يطيب له قال لا قلت فما الجمل في ذلك حتى يطيب
 الفضل قال يزيد مع العبد شيئا اما مقيضا واما ثوبا او غيره فيقول
 قد اجزتك هذا العبد وهذا القمص كل شهر بكذا وكذا فيطيب
 له الفضل في ذلك قال وكذا ان استاجر دابة مشاهرة فاراد
 ان يستفضل في كراهها قال ان يستاجر بها بصر من عذرة واجر
 مع المرح طاب له الفضل قال وما الدابة قال استاجر بها لكرها
 هو او لكرها اناسا بعينه لم يكن له ان يواجرها ~~ففضل~~
 من احد ثمان الركوب مختلف قلت فان استاجر دابة فاراد ان يواجرها
 ويستفضل من كراهها قال لا يطيب له قلت فما الجمل في ذلك حتى
 يطيب له الفضل قال ان رقبها او طين سطحها طاب له الفضل
 قلت وكذلك الارض يستاجر بها قال ان كرت نهرها او شربها
 او عمل لها مسنة او عمل فيها عذرا يكون زايدها طاب له الفضل
 من كراهها قلت فان استاجر دابة مشاهرة كل شهر بدراهم معلومة
 وعلف الدابة او كان غلاما فاستاجر به في كل شهر بدراهم معلومة
 وطعامه قال لا يجوز هذه الاجارة وهذه اجارة فاسدة
 قلت فما الجمل في ذلك حتى يجوز الاجارة قال الجمل في ذلك ان
 ينظر كم مقد ارعفت الدابة في كل شهر فيزيد على الدراهم التي
 سماها في كل شهر وكذلك العلف ينظر كم مقد ارعافه في كل شهر
 فيزيد على الدراهم التي سماها في كل شهر وانما استحسن حنيفة
 ان يجيز الطعام في الظير خاصة ان يستاجر الرجل المرأة ان توضع

في كل شهر بدراهم معلومة
 في كل شهر بدراهم معلومة

ولد

ولد في كل شهر بدراهم معلومة وطعامها فاجاز ذلك
 قال لانه من امور الناس وقال غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك
 ولكن ينظر الى مقد ار طعام الظير في الشهر فيزيد على الدراهم
 قلت وجعل اراد ان يستاجر من رجل ان يضا سينا معلومة بالاسم
 وفي الارض عين يخرج منها القار والنقط او عين فاراد ان
 تكون العين في يديه وليخرج منها القار والنقط ولا يخرج من يديه
 ان حدث بالمواجر حدث الموت ما لوجه في ذلك قال الوجه في ذلك
 ان يستاجر هذه الارض سنين مسماة بمال معلوم ويستترط ان
 ان يزرع هذه الارض ما تسمى غلة المسار والصفى على ما كنت
 الاجازات قلت فعين القير وعين النقط تقع عليها الاجارة
 قال لا يقع عليها الاجارة قلت فما الجمل للمساجرة ان يستغل
 على العينين هذه السنين قال بقر صاحب الارض ان العينين
 في يد المستاجر هذه السنين له ان يستغلها قلت وهل يجوز
 هذا الاقرار قال نعم الاقرار جائز قلت فعلى ما يوجه هذا الاقرار
 فانما يقر بما في يديه سينا معلومة يستغلها وليس هو اقرار له بذلك
 الاجارة ولا يقع عليها والمعاملة لا يجوز فيها اي شيء جمل هذا
 الاقرار قال ما اجد له وجهها الا الوصية قلت وهل يجوز لرجل
 قير او عين فقط يوصي له بغيرها سنين قال نعم قلت فان مات المقر
 له قيل ان يستكمل هذه السنين قال تبطل هذه الوصية فيما بقي
 من السنين قلت فان كان يريد ان يكون في يديه ويدي وارثه
 ان حدث به حدث الموت الى تمام هذه السنين ما السبل في ذلك
 للسنين وهل تعرف له وجهها قال ان اقران هاتين العينين في
 يدي فلان بن فلان العلفي يستغلها كذا وكذا سنة اوها
 عذرة فهو كذا من سنة كذا او اخر فاسلح شهر كذا من سنة
 كذا من سنة فان حدث بفلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين
 فتكون في يدي ابنه فلان بن فلان ما بقي من هذه السنين يستغلها
 فلان بن فلان الى ان يستكمل استغلالها في هذه السنين وكذلك

سينا
 امها
 انما اراد ان يستر

ان كان له من احوال في يدك ان حدث بالان الاول حدث الموت
قبل ان يستكمل استغلا لها بهذه السنين وان ذلك صار لكل واحد
منهما ما سمي له منه بامره ووجب ثابت لازم وعرفه فلان من فلا
لكل واحد منهما ومن ابنه فلان وفلان ابني فلان ولزومه الاقرار
بذلك لهم على ما سمي ووصفية هذا الكتاب **باب الوكالات**
رجل امر رجلا ان يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه
فما الحيلة في ذلك قاله يقول لمولي الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية
واجزت امري فيها وما عقلت فيها من شيء فاذا قال ذلك وقبل
الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكّل وكيل الا ان يبيع هذه الجارية
فبشترها الوكيل الاول من هذه الوكيل الثاني فيجوز ذلك قال له
هذا الوكيل الثاني هو وكيل الاول قال لان الموكل لما قال للوكيل الاول
قد اجزت امرك في هذه الوكالة وفي امر هذه الجارية وما عقلت
في ذلك من شيء كان الوكيل وكيل الموكل الجارية لان وكالة انما جازت
من قبله قلت فان لم يكن الموكل اجاز الوكيل الاول في فعل للوكيل حيلة
في ان يشتري هذه الجارية قال نعم قلت وما هي قال يبيعها من رجل
ويعتقني قيمتها ويكون الرجل الذي يبيعها منه ممن ثقت به فاذا
وجب البيع قال له بعد ذلك اقلني هذا البيع في هذه الجارية
فاذا اقاله البيع فيها صارت الجارية له قلت وكذلك ان سأل ان
يوليها اياها ففلا او قال بعيها فباعه اياها قال نعم ذلك كله جائز في الجارية
للكيل قلت ارايت الوصي له ان يشتري من متاع الميت شيئا لنفسه قال
لا قلت لما الحيلة في ذلك قال ما قلناه في الوكيل وهو ممن له في جميع ما وصفت
لك قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له جارية بعيها او
او صيغة بعيها فقبل الوكيل الوكالة له ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها
بممن معلوم فاشترها بخلاف ذلك المتن الذي امره ان كان امره
ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف درهم وعشرة دراهم
اشترها هذا الوكيل بخلاف دينار في الوكيل وكذلك ان اشترها

فكل من جازة فاراد ان يشتريها لنفسه

فمن سأل ان يشتري من متاع الميت لنفسه والحيلة فيه

يعرف

بعض من العروض او كان امره ان يشتريها بعاية دينار فاشترها
بعاية دينار ودينار قال في الوكيل ولا يكون للامركلت ارايت
ان كان امره ان يشتريها بعاية دينار ولم يسم لها عتقا قال فان اشترها
بدينارهم او دينارين للامركلت لما الحيلة في ذلك حتى
يشتريها لنفسه قال ان اشترها بمحظرة بعيها او بغير عبيتها
او بغير بعيته او بغير عتقه او اشترها بمشوب او بعض من العروض
وفي الوكيل ولا يكون للامركلت فان اشترها بالف درهم وقوب
بعتنه او بالف درهم وبعض من العروض بعيها مع الف او اشتر
الصيغة او المماثلة الف درهم بعيد او بجارية او بجارية
مع المائة الف او بتوب او بكرة ففعله مع الدراهم قال فالصيغة
للكيل ولا يكون للامركلت في المتن عرض من العروض صارت
للكيل قلت فلم لا يكون للامركلت ما اصاب المائة الف درهم ويكون
ما اصاب العبد او العرض الذي مع المائة الف للوكيل ولا يكون للامركلت
منها شيء قال من قبل الله ان مؤان يشتري له الصيغة كلها ففعله
الامر حصه المائة الف صارت بوعصها وصار للوكيل بوعصها وهذا
لا يجوز لكن ما يكون للوكيل دون الامر قلت في هذا شيء عن هذا
قال نعم قلت وما هو قال ان امر الوكيل ان اشترى ذلك الشيء
وكيل الوكيل حاضرا لذلك فهو للوكيل ولا يكون للامركلت فان قال
الوكيل الاول للوكيل الثاني ان فلانا وكلني بشراء هذه الصيغة
وقد وكلتك ان تشتريها فاشترها الوكيل الثاني قال في الوكيل
الاول ولا يكون للامركلت ان يكون الامر قال للوكيل الاول اجعل
في هذا ابريك فان كان قال له اجعل في ذلك براك في الامر ان اشترها
بدينارهم او دينارين او غيره لك قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره
رجلا ان يشتري له شيئا ما وصفت فاحال بشيء مما ذكرت حتى
اشترى ذلك لنفسه هل يبيعه ذلك قال هذا امره عليه الامر عليه
لوفسخ الوكالة ثم اشترى ذلك لم يكن جائزا له فذلك قلت وكذلك
الرجل يوكّل الرجل ببيع الشيء فيحتمل ان يشرأ ذلك لنفسه قال هو جائز

ملازم

مع

ولست اكرم ذلك اذا كان قد استقصى في التمس الذي باعه به قلت
 ارايت الرجل يامر الرجل ان يشتري المتاع من بلد من البلاد ان تخاف
 الوكيل ان يبعث بذلك مع غيره فيضمن ما يملكه في ذلك قال الجمل
 في ذلك ان يقول للوكيل وكله اجعل الامر في ذلك اني ان عمل فيه
 برائي فاذا فوض ذلك اليه وقال له اعمل فيه براك فاذا بعث المتاع
 فلا ضمان عليه في ذلك قلت الرجل يوكل الرجل ببيع صبرة او حبة
 او غلام او غير ذلك فلم يأمركم الوكيل ان يبيع ذلك ويأخذ التمس
 فيه فوجه الى الذي وكله ثم يرد المشتري ذلك عليه فيبطل ويشتري ذلك
 فتحتاج الى ان يرد التمس قال الجمل في ذلك ان يوكل الوكيل رجلا
 فيبيع ذلك الرجل الذي يامر الوكيل بحضر من الوكيل ذلك الشيء
 فيكون الشراء ولا يكون الوكيل الاول وكيل بالخصوص في ذلك ان
 استحق او اباد المشتري ان يرد له بعيب قلت فان قال الوكيل الثاني
 للوكيل الاول فاصطنع الدرك عني او طلب ذلك المشتري قال ان
 ضمن الوكيل الاول الدرك عن الوكيل الثاني ثم وجد المشتري عيبا
 لم يكن الضامن خصما له في ذلك وكذا ان خاف الوكيل الذي باه
 في ذلك فيفضي له عليه برده هل له على ضامن الدرك سبيل في التمس
 قال لا الوكيل يبيع الشيء من رجل فارد المشتري ان يحط عنه
 من التمس شيئا قال ان حط الوكيل شيئا كان الخطية كماله في قول ابي حنيفة
 وابيه في قول ابي يوسف قال الخط لا يجوز قلت فما الجمل في ذلك
 حتى يجوز الخط قال سب الوكيل للمشتري دراهم او دنانير
 فاذا اقتضها المشتري قضاها الوكيل من ثمن العبد فيكون ذلك
 عنزلة الخط ويسلم للمشتري في قول ابي حنيفة وابي يوسف قلت
 ارايت الرجل هل له ان يشتري من متاع ابنه الصغير شيئا قال
 نعم ثم اوصى جاز من متاع ابنه ما اشترى قلت فهل له ان يبيع
 متاعه شيئا لابنه الصغير قال نعم ذلك جائز قلت فان اشترى
 من متاع ابنه شيئا بمائة دينار الشئ يكون المائة دينار عليه فكيف
 يبرأ منها قال الرجل في ذلك ان يخرج الاب مائة دينار من ماله فيقول

تف
 وكله لغيره متاع من بلد كذا فاني ان
 لا ان يملكه فيضمن ما املكه من ذلك

تف
 ثم باعه الوكيل بالبيع ان يرد عليه البيع
 بعيب من العيوب من التمس كحلاط من

تف
 ليس للوكيل ان يحط سب التمس

تف
 ثم اشترى من متاع ابنه الصغير والبيع
 منه ايمان

الى

الى اشترى من متاع ابي كذا وكذا بمائة دينار وهذه مائة دينار
 اخذتها من ماله غنما الذي ابتعته وقد قبضتها لابي
 في يدي له ويشهد على ذلك قلت لما قولك الجواب الاب اذا
 كان الاب ميتا ولم يكن الاب اوصى الى احد هل له ان يشتري من
 متاع ابنه او يبيع منه شيئا قال نعم فوجه ذلك بمنزلة الاب اذا
 لم يكن الاب حيا ولم يوص الى احد قلت ارايت رجلا امر رجلا
 ان يبيع جارية له وامره رجلا ان يشتري له هذه الجارية
 هل يجوز ذلك له قال لا قلت فما الجمل في ذلك حتى يجوز قال
 الجمل في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يتفق به ثمن يتقضي
 فيه فاذا وجب البيع اشتراها بعد ذلك من المشتري الذي
 امره ان يشتريها له فنصير الامر الذي امره ان يشتريها له
 قلت في هذا الشيء عيب هذا اقال نعم يقول الوكيل للرجل الذي
 امره ببيعها اجزموني في هذه الجارية وما علمت في ذلك حتى
 فاذا فعل صاحب الجارية ذلك قبل الوكيل ثم وكل الوكيل رجلا
 هذه الجارية ويقبل الوكيل الوكالة ثم يشتريها الوكيل
 من الوكيل الثاني للرجل الذي امره ان يشتريها له فنصير
 الجارية لذلك الرجل قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يشتري
 له ضيعة او دار ا فقال البائع كره ان اكتب الي قبضت التمس من
 فلان يعني الامر فلا امره ان يقول لم امر فلانا بذلك ان يشتري
 ذلك في ترجع على التمس فارد الجمل في ذلك قال الجمل في ذلك
 ان كتب الشراء ولم يكتب فيه هذا اما اشترى فلا فلان بامر
 وماله ولم يكتب في موضع القبض وقبض فلان جميع التمس من
 مال فلان فاذا فرغ من كتاب الشراء امر المشتري ان يفرغ
 به انه نقد التمس من مال فلان الامر ثم يوكله بالرفع لما يجب له
 بسبب الدرك وهذا جائز ولا يرجع على البائع منه شيء قلت فان قال
 المشتري لست اذن اقررت بهذا ان يرجع على الامر فيقول
 لم امرك بالشراء وليست عليه بنية انه امرني بذلك فما الجمل

م

في ذلك قال انه كتب في كتب الشرا و قبض فلان اعني البائع جميع الثمن
من فلان من فلان ولا يكتب من مال فلان لم يحن المشتري في ذلك
قال قال قائل في هذا الامر مال الامر لان المشتري ان يرجع بالثمن
على الامر فيأخذ منه وان لم يأخذ من الاذن منه فاستحققت هذه
الادارة لم يكن للامر ان يرجع بالثمن على احد فهل في ذلك شيء يكون فيه
الامانة لهم جميعا قال نعم قلت وما هو قال يقول المشتري في اسفل
الكتب بعد تمام الشراء والاشهاد عليه فيقول المشتري ويثبت على نفسه
فلان الذي اقترع البائع في هذا الكتاب انه قبضه مني اعني قبضه من فلان
يعني الامر وان فلان لا يقبل جميع الثمن عني ويؤكد بالرجوع بما يجب له ويؤ
الدية في ذلك ويؤكد ذلك فيسلم القوم جميعا وان كان استحقاقا يرجع
الامر بالثمن بوكالة المشتري اياه بذلك وبقراره الذي وصفناه
قال من قبل ان المشتري اذا اقرا ان الامر هو الذي قبضه الثمن للبائع
عنه فلم يقربانه هو الذي دفع ذلك من مال الامر لاقر البائع انه
قبض ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول
رد على الثمن لاني قد نقدت الثمن من ما ياتيك في هذا الاحتياط لهم
جميعا قلت رجل له عارجلين مال وكل واحد منهما كعبك عن صاحبه
فوكل الطالب وكيد في قبض ماله قبلها والمضومة في ذلك فقال
احد الرجلين للوكيل خذ مني ما عارجل في خاصته نفسي وهو المصنف
ابرائي من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك
جاز ان يفعل ما سأل الرجل من البراءة قلت فان لم يكن الطالب اجاز
امره في ذلك حال اقراره قال اذا اقرا الذي وكله كان ابراه
من ضمانه ما عارجله فان ذلك جائز ويأخذ منه المصنف الذي خليف
في خاصته نفسه ويقول بهذ قلت فان كان الطالب لم يخذ اقراره
عليه قال في يجب له في ذلك ان يقول بهذ ا قال يخرج من الوكالة
في خطا لية هذا ا بالضمان ويكون له ان يطالب الشريك وليس
له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحبه لال قد ابراه من
ضمانه عن شريكه فاذا اجاب الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك

بار

بها

باب - الشركة قلت ارأيت رجلين ارادا ان يشتركا ويضع احدهما
مائة دينار ومع الآخر الف درهم فخافا ان يضع احدهما لئلا
ان يشتركا بالمال شيئا فيكون ما يضع من مال صاحبه وارادا
ان يكون ذلك عليهما بالحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع
صاحب الدنانير نصف الدنانير من حصا الدراهم بنصف الدينار
فاذا افعلوا ذلك صار المالان جميعا نصفين بينهما فاني المالين
ضاع كان من مالهيهما جميعا ويتبعان قدان الشركة على ما يريدان
قلت فان كان لاجد ههما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا
قال لا يجوز الشركة بالمتاع قلت لما الحيلة في ذلك حتي يجوز قال
يبيع صاحب المتاع من صاحب المال بنصف ذلك المال فيصير المال
و المتاع بينهما نصفين ثم يعقدان الشركة على ما يريدان قلت
فان كان مع كل واحد منهما متاع واراد الشركة قال لا يجوز الشركة
في ذلك قلت لما الحيلة في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف
متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتقايضان ولشركان
على ما يتفقان عليه قلت ارأيت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
الآخر ولجيت الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر
فان كان متاع احدهما قيمته اربعة الاف وقيمة متاع الآخر
الفين الذي قيمة متاعه الف درهم اربعة الف درهم متاعه من
متاع صاحبه خمس متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله بينهما
الخامسا لصاحب الكثير اربعة الف درهم المتاعين جميعا قلت
ارأيت رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم
ان يشتركا على ان يربح بينهما نصفين قال لا يجوز هذه الشركة
فان اشتركا كان الربح بينهما محاسبه والوضوعة على قدر كل
اموالهم قلت لما الحيلة في ذلك حتي يكون الربح والوضوعة
نصفين يجوز الشركة على هذا قلت فان كان مع احدهما ثمانية
الآهون والآخر الف فارادا ان يشتركا على ان يربح بينهما نصفان
والوضوعة عليهما ثلثا قال لا يجوز هذا قلت لما الحيلة في

الاول

ذلك حتى تجوز الشركة على ما اراد قال يقرض صاحب الحصة الالف
 الف من هذه الخمسة الف درهم ثم يشتركان على ان يخرج
 بينهما اثلاثا فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان رجل موعدا
 للمال له فادان ان يشتركا على ان يعمل على المال على ان يخرج
 بينهما نصفان قال لا تجوز هذه الشركة قلت لما الجائز في ذلك
 حتى تجوز الشركة قال يقرض نصف المال ثم يشاركه ما يريد وان
 كره ان يقرضه نصف المال فليقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على
 ان راس مال صاحب المال ما يبقى في يده من المال ورأس مال الآخر
 هذه العشرة الدراهم على ان يخرج بينهما على ما يريد ان قلت ان
 الشريكين اذا اراد احدهما ان ينقص الشركة التي بينهما وشريكه
 غائب ما الوجه في ذلك قال الوجه في ذلك ان يוכל ويكيلا يصير
 الى شريكه فيقول له ان فلانا شريكك يقول لك قد ناقضت
 الشركة التي بيني وبينك وفسختها ويشهد على ذلك او يقول
 ان فلانا وكلني ان اناقضك الشركة التي بينك وبينه ويشهد
 بذلك عليه فاذا فعل ذلك انقضت شركتهما وبطلت قلت
 فتزويجان في تجارة اراد ان يفترقا وله ديون على الناس وعليهما
 ديون فاداد احدهما ان ينفرد بالدين الذي على الناس لهما
 على ان يكون الدين الذي للناس عليهما على هذه الشريك الذي ينفرد
 التي على الناس واراد الآخر ان يبرأ من الديون التي للناس عليهما
 الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقرض الشريك الذي يريد ان يبرأ
 من الدين ان جميع ما باسمه واسم شريكه فلان من الدين الذي على الناس
 وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا فيسمى جميع ما باسمه من الدين على
 رجل رجل وينسب كل واحد منهما الى ابيه وحده وما يعرف به ويقول
 هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان وفي ملكه ذونه وديون الناس
 جميعا باصق لانهم واجب عرفه شريكه فلان ويؤكد يقبض ويجعل
 وصيته في ذلك فيصير هذا الدين لشريكه قال واما الدين للناس
 فان الحيلة فيه ان يقرض هذا الشريك الذي يريد ان ينقض بالدين

ثم قال دافع المال له اراد ان لا يشتركا
 على ان يخرج بينهما قال لا يجوز

فمنه الشريك اراد ان ينقض الشركة
 الاخر غائب قال له جاز ذلك الا اظهر

تعد

ان

ان كان عليه ديون لانا س شي منهم فلان بن فلان له عليه كذا وكذا
 ومنهم فلان له عليه كذا وكذا فيسمى رجلان رجلا منهم وما لكل واحد منهم
 من الدين ولا يشتركان ذلك من مال شركتهما ويقربان جميع هذه الاموال
 المسماة في هذا الكتب عليهم لولا البقر المسماة في هذا الكتب دون
 فلان بن فلان شريكه وان كان اسر فلان هذا انقضت عنه بامره
 جميع هذه الديون الموصوفة لهما في هذا الكتب لولا البقر المسماة
 وجميع ما يورثه من قبل احد منهم بسبب هذه الديون فافضل ان يرجع
 عليه ديونه ويؤكد ذلك وان كان عليهما صطاك بهذا المال او بعضه
 وكان في الصطاك ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه ذكرت
 في الكتب الذي يكتبه لشريكه ان لفلان عليه كذا وكذا وان فلانا
 كتب عليه وعلى فلان بذلك كتابا صلا تاديه شريكه من سنة
 كذا وضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من ذلك ولم يذكر في هذا
 الصك ان هذا المال عليه وفلان وافر فلان بن فلان ان جميع
 هذه الاموال عليه للبقر المسماة في هذا الكتب دون فلان ولا
 فلان ضمن ذلك لهم عنه بامره ويؤكد ذلك على ما تكتب الكتب قلت
 رجلا نفاقا على ضيعة يريد ان يشرها فقال كل واحد منهما لصاحبه
 ان اشتريت هذه الضيعة فانت شريك في النصف قال فهو
 جائز وان اشترها واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت فاذا اراد
 احدهما ان يشرها حاصره ولا يكون للاخر ان يشرها قال ان
 اسانا فاشترها له وليس الاخر يجازي الشرا قال في الذي امره
 دون الاخر قلت ولم لا يكون للاخر فيها شيء قال من قبل انهما تعا
 على انهما ان اشترها واحد منهما كانت بينهما فلما اشترها
 اثنا فاشترها لم يكن هو المشتري لها فلذلك لم يشرها صاحبه
 فيها قال ووجه اخر ان مال احدهما صاحب الضيعة ان يهبها له
 على عوض على مال سماه له ففعل ذلك في الذي وصفت له دون الاخر
 قلت وليس الهبة على عوض بمنزلة الشرا لانك يجب المشقة فيها
 فلم لا يكون في هذا الموضع بمنزلة الشرا قال لانها انما اشترى كايضا انه ان

التي يار عرض بمنزلة الشرا

اشترىها احد هما فالآخر شريك وهذا ليس بشرا الا ترى انه لو اشترى
 فاشترىها له المأمور بانها تكون للآخر دون الشريك الاخر فالأشقة
 فهي واجبة بينهما الا ترى انهما اذا تعاقد ليعا شراها واشترى كايما ذلك
 فان كل واحد منهما وكيل صاحبه في ان يشترى له لم يكن المشتري
 وكيل للشريك في شرا ذلك النصف له لان الشريك انما وكل شريكه الذي
 عاقده ان يشترى النصف منهما فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة
 صاحبه في النصف فالنصف في هذا الموضع ابعد من امره انما ان يشترى
 له قلت لما نقول ان اشترىها لاي له صغير قال شراؤه جائز ويكون
 لانيته نصفها ويكون للذي عاقده الشريك نصفها قلت لم لا يكون للآخر
 كلما قال من قبل انه انما عاقده ان يكون لكل واحد منهما النصف ثم
 اشترى المشتري للرجل الذي عاقده وان يكون لكل واحد منهما النصف
 ثم اشترى المشتري للرجل الذي عاقده عيان يكون لكل واحد منهما
 النصف **منها** فلو للذي عاقده الشركة واما النصف الآخر
 لاي للمشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شرا سلعة لم يكن
 له ان يتوكل في شراها لغيره حتى يباع في الاول الوكالة التي كان
 توكل له فكذلك بعنا اما حصه نفسه في ما يملكه قد رضي ان اشترى
 لانيته بذلك واما حصه الشريك في الشريك على ما ليها **باب** رجل له
 ام ولد اراد ان يجعل لهما دارا او صنعة او متاعا ولا يكون ذلك
 ثلث ماله فذلك في صحة منه هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي
 قال يقول المولى ان هذا الدار التي حذها كذا وان هذا المتاع ولحمته
 ويصفه بوجه التهود حتى ينظروا ويرى يكتب بذلك كتابا او امانة
 ويشهد عليه ان هذا الشيء رجل اخر قد عرفه وملكه وانه ذلك الرجل
 الذي ملك هذا الشيء او دع ام ولده فلانه الغلامه ذلك وانه
 اذن لام ولده ان يعقل وديعة هذه الرجل اياها ذلك وانها
 قبضت ذلك من الرجل الذي او دعها بامر مولاها وباذنه لهما
 في قبول ذلك وقبض منه وان جميع هذه الدار المحذورة الموصوفة
 في هذا الكتاب وديعة لذلك الرجل في يد ام ولده فلانه الغلامه

رجل اذا نظر في كالة اهل ان شرا سلعة
 لم يملك ان ينظر في شراها لغيره حتى يباع في
 الاول الوكالة التي كان توكل له

قلت

قلت فاذا فعل ذلك لم يكن لاحد من وديته عيان ذلك سبيل قال لا
 في مملكته في الطلاق بعض ممالكها **باب** في العتق رجل له جارية
 فغرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيوع احب الي
 فاراد ان يوصي ان توضع في الموضع وهو يعلم ان الموضع **وهو**
الحيلة يحتاج ان يحيط من القرض هل يجوز هذا قال لا قلت في
 الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال بيعوها في موضع وحطوس
 عنهما الثلث والرابع او غير ذلك لم يجوز هذا لان هذه ليست
 بوصية لانها بعينه قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول
 ممن احببت او حيت ارادت وحطوس عن المشتري من عنهما الف
 درهم فاذا قال هذا اجازت الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
 رجل قال قد اوصيت بثلثي الى فلان يصنع حيث احب فاذا قالت
 الجارية ببيعوني من هذا الرجل **باب** كانت الوصية لذلك بعينه
 واجازت له قلت فاذا اراد ان تكون الوصية للجارية فقال
 ببيعوها لمن ارادت او ممن احببت او دفعوا اليها بعد بيعها
 منها الف درهم وصية لها قال فهذا جائز فاذا احببت ان يتباع
 من انسان باعها منه ودفعوا اليها من ثمنها الف درهم كانت
 هذه الف وصية للمشتري لانها لما احببت ان يتباع من انسان
 وجبت الف وصية لذلك الانسان قلت رجل له محلوك فساله المولى
 ان يدبره فلم يامن المولى ان يدبره فيفسد عليه ببيع بعد ذلك
 فلا يمكنه فاراد حيلة يعق بها بعد موته ويكون له ببيعها اراد
 ذلك مادام حيا قال الحيلة في ذلك ان يقول المولى للعبد ان مت
 وانت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال ذلك ثم له الامر حيا ما
 اراد فان اراد ببيعها مادام حيا كان له ذلك وان مات وهو في ملكه
 عتق قلت وكذلك ان قال الرجل لعبد ان مت في مرضي هذا انت
 حر بعد موتي او قال ان مت من سفري هذا انت حر بعد موتي قلت
 نعم نعم مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا
 ان يري من مرضه ذلك او يرجع من سفره ذلك بطل القول ولم يعق

الحيلة في بيع المحترق

نصف

العقد يموت السيد بعد ذلك قال وكذلك اذا قال ان مت ما يبني
 وبين عشرين سنين فهو مثل هذا وله ان يبيعه في هذا كله ما كان
 حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي ساعة او يوم او شهر
 او اكثر من ذلك فذلك وصيته وله ان يرجع في ذلك وفي هذا لا
 لا يعتق العبد حتى يعتقه الوصي او الوارث قلت في جارية
 قالت لولاها احب ان تعتقني وتزوجني ففكر المولى ذلك لراد
 ان يعطي نفسها ما ايجده من ذلك قال يبيعها ممن يثق به
 سيرا او يهبها له ويقتضها الترهوب له والبيع في هذا اجود
 لانه لا يحتاج في هذا الى قبض ويشهد على البيع شهودا
 عدولا ثم يعتقها بحضرة او ليك الشهود ويتر وجهها بحضرة
 هم ثم يقول للذي باعها منه اقلني البيع بينهما فاذا اقاله
 الى ملكه وانقضى النكاح وكان له ان يطاها بملك اليه ولا تعلم
 الجارية بشئ من هذا فتطيل نفس الجارية وفي مملوكة على
 طاعتها قلت رجل له جارية يريد ان يضعها موضعها لحي
 عند رجل يدبرها او يتخذها ام ولد ولا يبيعها ان اشترى
 ذلك عليه في عقدة البيع عند البيع في الحيلة في ذلك قال الحيلة
 فيه ان يقول للمشتري اذا اشتريت هذه الجارية فاني مدبرة
 فاذا قال ذلك من اشترى اها صارت مدبرة فلم يقدر على بيعها
 قلت فهذا اجاز في قول اصحابنا واما في قول غيرنا فان هذا لا يجوز
 فنزل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا قال الحيلة
 في ذلك ان يقر هذا الذي يريد من اشترى الجارية انه كان اشترى
 الجارية من مولاها هذا وانه يريد ردها بعد هذا اما اشترى اها
 وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا اعتد الشهود وشتم اشترى
 بعد هذا او الشهود ولا يعلمون من اشترى لها جاز اقراوه على
 نفسه ولو لم يقر بها قلت فان كان المشتري ممن يثق به في
 بعد القول لا يعمل فيه قيل ان يملكها ولا يجب تدبيرها قال فاذا
 اخذته الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البينة حكم لها عليه

فما اشترى اها

بالدين

قال
 بالدين قلت فان مولاها لاسم ان يصير الى قاضي يري يبيع
 فيحكم له يبيعها في الحيلة في ذلك قال يشهد عليه قتل ان سبعا
 منه انه كان تزوج هذه الجارية من مولاها تزوجا صحيحا
 وانها ولدت منه ولما تم نكاحها بعد ذلك فتصير ام ولد
 فلا يقدر على بيعها قلت في هذا غير هذا اقال نعم يتراضي البائع
 والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فياخذ مولى الجارية يبيعها
 من هذا او يري في الثمن ويشهد عليه في ذلك لم يقتض المأمور
 باع الجارية من المشتري الثمن الذي تارقه عليه فقبض الثمن
 عليه فان هم يبيعها اخذ اخذ العدل يباي الثمن ويكون الزيادة
 في الثمن زيادة تقبل عليه قلت فان خاف العدل ان يستأمنه
 في هذه الزيادة قال فلا يعلم المولى ما تارقه عليه من الثمن ولا
 يقول له بيع هذه الجارية من هذا الرجل بماية دينار واقبض منه
 خمسين دينار الى وقف الباقي عليه فان هم يبيع هذه الجارية يوما
 اخذته بالتخيير الدينار الباقي فيكون هذا اقل رجل له جارية
 لها منه موقع فطلبها منه انسان ان يبيعها منه ففكر ان يرد
 قارا حيلة يبيع بها من اخر اجها من ملكه قال الحيلة في ذلك ينبغي
 لمولى هذه الجارية ان يبيعها ممن يثق به سرا ويشهد على بيعها
 قوما من اهل العدل ثم يظهر انه قد اعتقها ويشهد على اعتقها
 قوما يكونون حجة له عنده الذي يطلب الجارية او يقر عندهم انها
 ولدت منه ولد اقد استبان خلفه ويقرب ذلك وليست في ملكه
 ما يبيعها ممن يثق به ويشهد على ما يقول من ذلك ثم يشرى به ملكه
 الذي كان باعها منه سرا فتعود الى ملكه فان قال ان فعلت هذا ثم
 اشترى منها وطلبها مني الرجل بعد ما قال قد اشترى منها فان قلت
 له انها حرة عتقت بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول في ملكي
 فيحكم على القاضي بعقدها وكذلك ان قلت قد ولدت مني قال يكون
 البيع ممن يثق به من السالم امام او اخت وامينة ويتر وجهها
 ويتر كفاها على ملك الذي يبيعها منه ويكون له ان يطاها بالنكاح وان

بجملتها لان نوع ولا يبيعها الجارية

اقول بشي من هذا الموضع ذلك قلت ارايت رجلا له مملوك فماله ان
 يزوجه جارية له او امرأة واراد المولى ان يجيبه الى ذلك ولم ي
 ان يتغير عليه بعد التزوج فلا يملكه فغير جارية فادخله ان
 هم بان يفتق بينهما كان له ذلك قال يقول له ان وحك جاريته فلا
 او هذه المرأة الحرة على ان امرها بيدك في طلاقها بعد تزويج
 اياها كلما شئت فان زوجة اياها على هذا اذن الشرط فغير راسه
 شيئا كان له ان يفتق بينهما قال وكذلك ان قال في الحرة قد اذنت لك في
 تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك اياها بيدك كلما شئت
 فاذ افعل ذلك كان الامر بيد المولى قلت ارايت عبد ابين رجلين
 اراد كل واحد منهما ان يزوج نصيبه منه ولا يصنع واحد منهما صاحبه
 شيئا في قول ابي يوسف قال الجارية في ذلك ان يوكلا رجلا يدبر العبد
 عليهما جميعا في كلمة واحدة فيقول الوكيل قد دبرتك عن فلان وفلان
 او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مدبرا عنه فيكون
 مدبرا عنه قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهما ان يكتب نصيبه
 من هذا العبد قال نعم يوكلا ذلك رجلا يكتب العبد عليهما جميعا
 قلت فان كاتب الوكيل نصيب احد هما اليس قد صار في قول بعض الفقهاء
 مكاتب الذي كاتب نصيبه ويكون للزوجة ان ينقض الكتابة قال بلي
 قلت لما الجارية في ذلك حتى يكون مكاتب لهما جميعا ولا يترك واحد
 منهما صاحبه في ماله من الكتابة قال الجارية في ذلك ان يقول احد
 هما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيب منه عيا خمسين دينار افيين كل
 واحد منهما غير الذي سماه صاحبه ثم يرد المطالب فيقول للوكيل
 كاتب حصته من فلان مني على الف درهم وكاتب حصته من لاي فلان
 مني على خمسين دينار فيقول الوكيل جميعا له قد كاتبك على ذلك
 فيكون مكاتب لهما جميعا ذلك جميعا ولا يصنع واحد منهما صاحبه
 شيئا اذ افعل الوكيل ما وصفت لك قلت فان اراد احد هاتين
 ان يعتق نصيبه من العبد ولا يصنع لشره حصته الجارية
 في ذلك قال ان قال هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه من العبد

ان

ان الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قبل ان يبيعه عتق
 نصيبه من العبد ولا يصنع لشره ويبيع العبد لشره نصف قيمته
 قلت فان كان العبد ولديه ملكها قد عرف ذلك لما الجارية في ان يقع
 العتق عليه ولا يصنع هذا الشريك شيئا قال اذ اقال ان شره في هذا
 قد اعتق هذا العبد عتق بهذا القول ولم يصنع لشره شيئا فان كان
 الشريك المشهود عليه باعتق معسرا سعي لهما جميعا في قيمته وان كان
 مورا سعي للمور المشهود عليه في نصف قيمته هذا في قول ابي يوسف
 واما في قول ابي حنيفة فانه يسعي لهما جميعا في قيمته كلما سوا كان
 المشهود عليه مورا او معسرا قلت ثلث في هذا شئ عن هذا قال نعم
 قلت وما هو قال ان قال هذا الشريك لشره قد وكلتك ان تعتق
 نصيبه منه ففعل الشريك الوكالة واعتق نصيبه الذي وكله منه
 فوجابن ولا يصنع الموكل لصاحبه شيئا قلت ووجرا هذان باع هذا
 الذي يريد ان يعتق رجلا معسرا حصته من هذا العبد فاعتق المشتري
 وهو معسر لم يكن عليه ضمان قلت فان لم يرد ان يعتقه ولكن اراد ان
 يشتري نصيبه منه قال يقول ان مات ونصبي من هذا العبد ملكي
 فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يصنع شيئا فاذا مات عتق
 العبد كله من ثلث ماله عليه في جميع ماله حصته الشريك من قيمة العبد
 قلت ارايت رجلا له عبد فاراد ان يعتقه والموصي مريض واما
 المولى ان يتركه ويصرفه فيخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد
 ماله الجارية في ذلك قال الجارية ان يبيعه نفسه بمال ويعتق المالك منه
 بخضر من الشهود فيعتق العبد حين اشترى نفسه ويبر من المال بقبض
 المولى المالك منه قلت فالو لم يكن عند العبد مال قال يدفع المولى الميه
 ما لا ية الشرف فيشترى نفسه ويدفعه الى المولى بخضر من المشهود فاذا افعل
 ذلك عتق ولم يكن عليه الوارث بسبيل قلت فرجل اعتق عبد الله في
 صحته ولم يكن استهد على العتق فلما مرض اراد ان يتوفى العبد من العتق
 قال هذا اذا لم يعلم انه كان اعتقه في صحته وكان العتق في المرض
 وكان من الثلث ولم ينفذ العبد اقرار المولى وهو ايضا ان كان اعتقه

تفر

في صحته قلت نه في هذا حيلة حتى يجوز اقراره وما يكون من الثالث
قال اذا قال المولى لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل ليس هذا
العبد بل ولكنه حر فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كان
جماعة اعبد قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لهم بذلك في
ان اقر لهم بالعق في مرضه ان يعتقوا من ثلثة قال ان اقر بهم
لرجل فقال هبوا عبدك يا فلان فقال فلان هبوا احرار وليس
هم عبيدي قال نعم احرار لا سبيل عليهم قلت فرجل له عبد سحرى لرب
فاداد المولى ان يحدث في امره شيئا بعد موته لا يباع ولا يحمته
عتق ويبقى مملوكا قال ان اوصى بخدمته لرجل ماعاش ثم بعد ذلك
لرجل ثم بعد ذلك يخدم فلانا لرجل اخر ماعاش قال فهذا اجاز و
يكون مملوكا فاد انمو هبوا احيا فاد اما تو اوقد خدمهم رجع الي
ورثه مولا قلت فان مات الاول والثاني في الحياة ثم مات الاول
بعد ذلك هل تصير خدمته للثاني قال الذي هو اوثق من هذا ان
يعول قد اوصيت بخدمته عبيدي فلان العالاني من فلان ما
عاشوا وكلامات واحد منهم صارت خدمته لمن يتبقى منهم حتى يموتوا
جميعا فاد اجد قلت فان قال يخدم عبيدي بعد ان يمتي ثم يموت
ثم هو حر بعد ثلاث سنين قال فاد اجاز قلت فان قال العبد
ما اقبل وصيته في العتق ولكن اريد البيع هل له ذلك قال لا
له ان ياتي الوصية بالعتق الا ترى ان رجلا اوصى لعتق عبد
عند موته فقال العبد بعد موت مولاه لا قبل هذه الوصية كان
قوله هذا باطلا ولم يكن له ان يرد الوصية بالعتق قلت فما تقول
ان اعتقه الورثة قبل ثلاث سنين او اعتقوه في المسألة الا ان
التي اوصى فيها ان يخدم المقر الثلاثة الميراث عتقهم ويضمنون
قيمته فيشترى به عبيدا مكانه فيخدم الموصي له قال بل قلت انما يريد
حيلة لا يعتق بها قال فيوصى بخدمته لثلاثة المقر على
ما فرضناه ويقول اذا مات هبوا وهو وصيته لفلان لانه احر
فلا يجوز عتق الورثة قلت رجل عتق عبد له وقيمته الف درهم

ثم

ثم حجج المولى العتق ما حيلة له في ذلك قال الحيلة ان يدي العبد
الي مولا من يقول له قل لعبدك هذا اد الى الف درهم وثبت
حر ويقول له الرجل تاخذ منه الف درهم فيعلم لك فان هذا اعلام
يدي عليك العتق فاذا قال المولى لعبد اد الى الف درهم وثبت
حر فيشهد عليه بذلك ثم يبي العبد الى رجل يتق به فيستقرض
منه الف درهم ويشهد له بذلك على نفسه ثم يودي الى مولا منها
الف درهم بحضور الشهود فيعتق بها العبد ويعيب القاض لا
يظهر بها واذا اشهد الشهود على المولى بقبض الف من العبد
عثر بها ثم يبي الرجل الذي اقرض العبد الا الف درهم الى المولى فيقول
له قد استقرض عبدك مني الف درهم وقد ادي اليك منها الف
درهم فادفعها الي فاني احق بها منك لانه عبد مذكور له في
البيارة فيحكم له القاض ياخذ هذه الف درهم من المولى فاذا
اخذها قال له ايضا لي على عبدك الف درهم اخري وقد اعتقته
قبل ان اضمنك قيمته لانك قد منعتني بالعتق قيل ان يبايعوني
من ديني فيضمنه الف درهم اخري فياخذها منه فيدفعها الي
العبد من فيكون قد استوفي منه قيمته ان كان المولى ظلمه حين
عتقه ثم حجج العتق وان شا العبد ان يستقرض الف درهم
من الرجل فيدفعها الي المولى فيعتق بها ثم يبي الرجل فياخذها
من المولى قلت فاذا فعل هذا ليس يرجع المولى عليه الا الف مكان
هذه الف فياخذها بها قال فمن اجل هذا قلنا يستقرض الغني
فيعمل بها بما وصفت لك قلت رجل له عبد واد ان يدي بره واد
ان لا يحب سعيه لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح ليس
فالوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا اخر يقر فيه المولى ان رجلا احر اجاز الاسرار
عبد هذه الف وانه قد اذن له في قبول هذه الوديعة
من الرجل الحر فيقبل الوديعة وقبضها وهي الف درهم وصارت
في يديه لرجل الحر الذي اودعه اما ها ويقر المولى بانه اخذ هذه

وه

المالك الدرهم من عبد **و** استهلكها وانفقها وصارت ديناً عليه
 يجب لعبد **و** اخذها منه لتكون في يديه لذلك الرجل الذي
 اودعه اياها ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتيق
 المدين ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا هو
 دين على المولى ولا يجب على العبد ان يسعى فيه فيكون سعيه
 ياخذها العبد فتكون في يديه وديعه للرجل الحرفان شيئا
 ان يعرف الرجل يتقن به بدين الف يشتري بها ثوباً من الرجل
 لكني استخلف الرجل ان هذه المالك واجبة تخلف لا ياتم وتكتب
 بالالف للرجل كتاباً على نفسه ويقرب في الكتب انه رهون عبد **و**
 هذا من هذا الرجل بهذا الف وانه دين العبد بعد ذلك
 فيصير العبد مديراً فان حدث حادث الموت بالمولى سعي العبد
 في قيمته لصاحب الف ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الرجل
 عتيق يتقن به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد الف وانه فان
 كانت اكثر من الف ودينهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة وله
ابواب الشفعة رجل اراد ان يشتري داراً من رجل فخاف ان
 يشتريها قلزمه الشفعة للشفيع قال فالوجه في هذا ان
 يقرب صاحب الدار لهذا الذي يريد يشتريها بان الدار له
 باسحق واجب عرفه له ويشهد على ذلك شهوداً ثم يبيع الذي
 يريد الشراء الثمن لهما الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا لمز
 الشفعة ويمنحه الدرر في الدار على ما يجوز فليزله ذلك فيها
 وجه آخر من الشفعة فيما يريد ان تملكه قلت فان ادعى ان
 المال لابن له صغير وانها في يدي هذا الرجل بتم صالح الذي
 هي في يديه على ان يدفع اليه مائة دينار ولم يقل اليها من مال
 ابنه على ان يسلم الذي في يديه الدار لابن هذا الرجل قال بعد
 جازر ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك قلت فان
 في هذا امر يكرهه من هذه الدوي في مثل هذه الابايات يتخلص
 قال نعم قلت وما هو قال ان امر الاب مملوكا ان يشتريها لابنه

من كتاب

قوله في تناط الشفعة

من

من صاحبها بالثمن الذي يتفق فان عليه ويكون ذلك سراً
 فاذا باعها صاحبها في الثمن بهذا المملوك لابن الرجل كما لا بد
 ذلك وادعي ان هذا الدار لثلاثة ولا يقول اشترى له احد
 فيكون صادقاً في دعواه ان انكر صاحب الدار ان تكون لابن
 فقد المدعي ثم صالح الاب عن ابنه بهذا المال على ان يسلم الدار
 لابنه فهو جازر ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار
 في الشفعة ايضا قلت ارايت الرجل اراد ان يشتري داراً
 فخاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل له ان يحتال في الشفعة
 قال فذكر في ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فيه فقال انما
 تحب الشفعة بعد البيع فلا بأس بذلك قبل ان تحب لانه
 الما يدفع الماشي عن نفسه فلا يجب عليه حق الشفعة قلت فما
 الحيلة في ذلك قال اذا اراد ان يشتري داراً وخاف ان تؤخذ
 منه بالشفعة ان يشتري منها واحد من مائة درهم منها
 بثلاث الثمن الذي يريد ان يشتري به او ربحه ثم يشتري
 بعد ذلك في عقد ثمانية مائة من الدار ياتي الثمن فان اراد
 الشفيع ان ياخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له
 شفعة في الباقي منها فتقول عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك
 الثمن فان قال المشتري لست آمن ان ياخذ الشفيع السهم الاول
 الثمن بالمصايفه لي قال فيجعل ثمن ذلك السهم الف درهم ثم يدفع
 اليه باقي درهم عشرة وثمانين ثم يشتري ما بقي من الدار بقية
 ديناراً قلت فان قال المشتري ولا آمن اذا اشتريت منه
 هذا السهم بهذا الثمن الكثير من ان يمنع من ان يبيعني
 ما بقي من الدار ياتي الثمن الذي كنا قد اضعنا عليه قال فان
 خاف هذا فليقل له الذي يريد ان يبيع الدار ليسهم واحد من
 الف سهم من هذه الدار شاعاً فيما تم يشتري منه ما بقي من الدار
 بالثمن فان خلا هذا لم يكن للشفيع ان ياخذ منها شيئا بالشفعة
 قال فان قال البايع اني اكره ان امر لهذا السهم من داري

من كتاب

قوله في تناط الشفعة

قوله

شريكي في الدار ثم لا يشتري مني باقي الدار قال يدخلان بيضا وحدا
 يتقان به جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذه المصراة باسم
 باقي الدار فيأمن كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه ثلثها
 ان يقصد صاحب الدار بيع من الدار ثم يبيع باقي الدار بعد
 ذلك فلا يكون للشفيع فيها شفعة لانه قد صار شريكا في الدار
 بذلك البيت ومن اراد ان يشتري الدار بناية دينار اشتراها بخمسة
 آلاف درهم ثم يوطئها ~~بالمائة~~ الف درهم مائة دينار وان
 خلفه انه وفاء الخمسة آلاف خلف على ذلك لم يجز وجه آخر
 هذا الباب قال ان ذهب صاحب الدار هذه الدار كحدودها
 لهذا الذي اراد شراها ثم عوض الموهوب له من ذلك اوصاف
 فهذا اجاز ولا شفعة للشفيع في هذه الدار قلت لما تقول ان
 فعل هذا ثم قال للشفيع للقاضي خلفه انه لم يجز بهذا لا بطلان
 شفيعي قال لا يجب عليه ان يحلف على هذا اقلت وكذلك ان حلف
 بما هو المست ولا المست قال نعم قلت وكذلك ان حلفه حين اشتراها
 فحلف على ذلك قال يحلف بآراء ولا يجزى قلت وكذلك ان اراد
 ان يشتريها بعشرة الاف درهم فلم يواجه البيع حتى اشتراها
 منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم فمات
 يكون قيمتها عشرة الاف درهم لحلف على ذلك قال لا يحلف قلت
 فان قال البيع قلت امن ان يشتري الدار ويرجع على بعشرين الف
 درهم وينقد من الخمس تسعة الاف درهم وخمسمائة درهم
 يدفع اليه بالعشرة الاف والخمسمائة الباقية عشرة دنانير او
 عشرين دينارا فاذا استحققت الدار رجع المشتري على البايع بالسبعة
 الاف درهم والخمسمائة الدرهم التي دفعها اليه وبالعشرة
 الدنانير والعشرين الدينار لانه اذا استحققت الدار بطل العرف
 الذي كان بينهما ولم يرجع المشتري على البايع الا بما دفع اليه
 ايا في الشفعة فليس له ان ياخذها الا بعشرين الف درهم قلت
 فان دفع اليه بدل الدنانير ثوبا بعشرة الاف درهم والخمسمائة

قلت وجه انما الشفعة

بالخمسة

تفصيل في الشفعة

درهم

درهم او عرضا من العرف عن غير التوب قلت هذا ان استحققت
 الدار رجع المشتري على البايع بالعشرين الف كلها قلت فان كره
 المشتري اليقين واجب التخاضع لا تزعم اليقين للشفيع قال
 يشتريها باسم له صغير بعشرين الف درهم وينقد تسعة الاف
 وخمسمائة درهم ويدفع تمام العشرين الف عشرين دينار ويكون
 الشرا بعشرين الف درهم ويشاهد ان على ذلك ويكتب الشاهد
 ما يشتري فلان لابنه فلان بماله وهو يومئذ صغير في حجر
 يتولي على امره فلا يكون على الاب عاين في ذلك قلت ولم لا يكون
 على الاب عاين قال من قبل انه اذا علم انه اشتراها لابنه لم يكن
 عليه ان يحلف لابنه ومن قبل انه قد دفع الاقرار بمنه في
 الشرا بعشرين الف درهم فلما اقر هو بعد هذا انه اشتراها لابنه
 بعشرة الاف درهم لم يصدق على ابنته ان يبطل من عن داره
 عشرة الاف درهم وجه آخر ايضا ان امر هذا الرجل امراة
 فاشتريت هذه الدار او امر رجلا بكذا لا يعرف فاشتراها
 وشاهد البايع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي
 اراد شراها وكله بحفظها ويشهد على الدفع اليه والتوكيل
 حتى لا يكون بينه وبين الشفع خصومة في هذه الدار وكذلك
 لا يكون بينه وبين ابنه ان ادعاها خصومة ثم ان اراد ان
 يشهد له المشتري بشهود اية الشراة اشتراها له بامره وانه
 وتوثق له من ذلك وجه آخر يبطل فيه اليقين عن المشتري
 قلت وهو قال بجي رجل كل الذي يريد شراها بان يشتريها له بوقله
 له قد اجزت امره في شراها ويشهد على ذلك شهود اعدوا
 بذلك ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا
 ما اشتراه فلان لفلان بامره وماله ويزيد في الثمن ما اراد
 ويشاهدان على الشرا فان طلبها الشفع بالشفعة قال
 اشتريها لفلان بكذا او كذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس
 بين هذا المشتري وبين الشفع خصومة في الشفعة وقال

تفصيل في الشفعة واجب التخليص

تفصيل في الشفعة تبطل باليمين على الدين

ابو يوسف هو خصم ما دامت الدار في يديه فاذا سلمها الى المشتري
 له كان المشتري له هو الخصم في ذلك ثم جعل خصما للشفع ان
 الثمن لانه لما قال اشترى بها فلان بعشرين الف درهم لم يجز
 قوله بعد ذلك لو قال اشترى بها بعشرة الف اذا كانت لا تقبل
 قوله ان ينقص من الثمن لم يحلف على ذلك ولكنه يحتاج ان يكون
 على الوكالة شهود وعد وانه اذا علم القاضي انه اشترى بها
 لغيره لم يوجب عليه في ذلك يمينا فان شأنا سمي في الوكالة الثمن
 فزاد فقال اشترى بها لي بعشرين الف درهم وان شأنا سمي لم يسم
 فاذا قال اجزت امرك في هذا الثراء هذه الدار قال ووجه اخر
 قلت وما لو قال يوكل البائع الشفع ببيع هذه الدار ويقول
 ان لا يجب فتقول لي ببيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشترى بها
 للذي يريد شرائها من الشفع فتبطل شفقه حين باعها والى
 له ان يأخذها بالشفعة قال ووجه اخر ايضا قال ان باع صاحب
 الدار هذه الدار من الرجل الذي يريد شرائها على ان يضم الشفع
 من البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفع ان يأخذ بالشفعة
 قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يجيز لك
 البيع فلان هذا فاشترى بها على ان اجزله شرائها هذا المجيز
 هو الشفع ان شفقه تبطل ايضاً ولا يكون له ان يأخذها ايضاً
 قلت ارايت ان اشترى بها هذا المشتري على ان ضمن الشفع عنه
 الثمن للبائع قال له الشفعة قلت فان امر المشتري الشفع ان يشترى
 له فاشترى بها قال فللشفع ان يأخذها بالشفعة قال ووجه
 اخر تبطل به شفعة الشفع بمجي رجل الى الشفع فيشتري منه
 دار الى جانب هذه الدار ويبيده في الثمن ويرغبه فيشتريها
 على ان المشتري فيما بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان سمي
 ويشاهده على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد
 شراء الدار من صاحبه فاذا انفا قد البيع عليها وتناهد احا
 الرجل الذي كان اشترى الدار فيبيع منه بالخيار فيما قصته

بقيت
 ما يظن الشفع

الشفع

الشفع الشفعة في داره بخياره الذي له فيه فخرج دار الشفع
 اليه بالمناقضة ولا يكون له شفعة الدار الاخرى لان مشتريها
 اشترىها وقد زال ملك الشفع عن داره التي كان له ان
 يأخذها بالشفعة **باب** ما تبطل به الشفعة بعد التنا
 قلت ارايت رجلا اشترى دارا ونقد الثمن وقبضها فظلمها
 الشفع منه بشفعة فقال له المشتري ان اجبت ان اوليكها
 بما اشتريتها به فقال الشفع نعم توليتمها قال تبطل الشفعة
 بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود تشهد
 عليه فان المشتري ان يحلف على ذلك قلت وكذلك ان كان
 دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل فلان
 اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول ان اجبت ان اوليكها
 بما اشتريتها به وليتكها بما اشتريتها به فقال نعم توليتمها فانه
 تبطل شفعة هذا قلت فان اجمع البائع والمشتري ان هذا
 البيع فاسداً قال لا شفعة للشفع في هذه الدار قلت وكذلك
 لو اجمعوا ان البيع كان تلجئة ولم يكن بيعاً صحيحاً قال نعم لا شفعة
 للشفع في هذه الدار اذا انضاد قايماً هذا قلت وكذلك لو اجمعوا
 على ان البائع بالخيار في هذا المبيع قال لا شفعة للشفع ايضاً
 فيها قلت فما يقول لو دس المشتري الى الشفع رجلاً فقال له قد
 كنت انت اشتريت هذه الدار من فلان بن فلان يعني البائع
 قبل ان يشتريها هذا المشتري وقال نعم قد كنت اشتريتها
 قال تبطل الشفعة ايضاً قلت وكذلك لو قال له ان هذا لدار
 لك وليت فلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار داري قال
 فلا شفعة له فيها ايضاً قلت فان قال له المشتري قد اشترى
 هذه الدار بماية دينار ونقدت الثمن فاذا اجبت جعلتها لك
 بنمايين دينار فقال نعم او قال قد اجبت ذلك قال فلا شفعة
 له ايضاً فيها وقد تبطل شفعة بهذا القول قلت وكذلك لو
 قال قد اشتريتها بماية دينار فان اجبت ان احط لك من

ما تبطل به الشفع

قبل ان يشتريها فلان

عشرة دنانير قال تبطل شفعة هذا ايضا واياكون له فيها شفعة
قلت ولم تبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة انما تجب للشفيع
ياخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا اخرج عن هذا المعنى
صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع وكذلك ان قال المشتري
للسفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار سلم لي نصفها
وادفع اليك نصفها فقال نعم ان قال قد فعلت ذلك قال فهذا
التسليم منه للشفعة قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشترت
هذه الدار بمائة وانت راعب بينها وحريص على اخذها فانجني
فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت هذا
فهذا التسليم منه للشفعة قلت وكذلك ان قال ذلك انسان غير
المشتري فقال للشفيع قد فعلت وحضر لك الشهود قال فهذا
تسليم منه للشفعة ووجه اخر قال ان جاء انسان الى الشفيع
فاشترى منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام او عشرة ايام
فباعه الشفيع هذه الدار ثم ان المشتري ابطل البيع الذي كان
بينه وبين الشفيع فيها قال تبطل الشفعة لانه قد اخرج داره
من ملكه فلا يجوز له ان يطالب بشفعة دار كان قد باعها
عن ملكه قلت ارأيت الرجل اذا اشترى دارا فقبضها فظلم
الشفيع شفعة فصالح من ذلك على بيت من الدار ببيت
يدفعه اليه بخصته من الثمن قال لا يجوز هذا قلت فما الحيلة
حتى يسلم للشفيع هذا البيت ويسلم باقي الدار للمشتري قال الحيلة
في ذلك ان يجي رجل من قبل الشفيع فيشترى هذا البيت من المشتري
بثمن معلوم ثم يسلم بعد ذلك للشفيع للمشتري شفعة فيما بقي من
الدار فيسلم لكل واحد حصتها اراد من ذلك قلت قال اشترى
الشفيع هذا البيت قال هذا تسليم منه للشفعة والمساومة
بينهما تبطل الشفعة قلت فما تقول ان لم يكن للشفيع سهم
بهذا اراد ان يتولى ذلك بنفسه قال الحيلة في ذلك ان
يبدل المشتري فيقول للشفيع يا فلان قد بعثتك هذا البيت

وكذا

وكذا فيقول الشفيع قد قبلت ذلك فيجب البيع له في البيت
وتبطل شفعة بعد قبوله فيما بقي من الدار **باب** منها
ايضا قلت المبيع قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض
الفقهاء قد حصر الحيلة في باب الشفعة قبل ان يقع البيع
على وهذا بمنزلة قلت رجل كانت عنده مائة دينار فاشترى
كان قبل الحول بيوم تصدق منها بدرهمين على مسكين وقد
نقضت الدراهم عن مائتي درهم فلم تجب عليه الزكاة قال
وكذلك رجل له الف دينار فلما كان قبل الحول وهبها لابن
له صغير قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب زكاة
قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار فترقب بينهم
ووهب لكل واحد منهم شيئا من المال معلوما فزاد اولاده
قال يخرج عن ملكه ويصير في ملك اولاده ولا تجب احد منهم
زكاة قلت ومن على احد منهم اثم فيما فعل قال لا اثم عليه في هذا
النسأل له قلت ارأيت رجلا اراد ان يشتري دارا فلم يامن
ان ياخذها الشفيع قال الوجه في ذلك ان يواهب هذا الذي
يريد الشرا مملوكا له او ثوبا من صاحب الدار منه او شهرا بهذا
الدار ويقبضها من صاحبها فلا يكون فيها شفعة قلت فان
قال صاحبها داري بمائة دينار واخرج هذا المملوك انما
هو عتري دينار ولا اسلم داري في خدمته هذا العبد او يلبس
الثوب سنة قال يواجر العبد شهرا ويقبضها منه وبه ملك
المائة دينار فالتمزعه شفعة قال هذا اجاز على ما قلت ولكن
على الذي ياخذ الدار في هذا بعض ما فيه قلت وما هو قال ارأيت
ان استخفت الدار من يديه هل يرجع الا باجر مثل المملوك لذلك
الدار قال اجل لا يرجع الا بذلك قلت فما الشفعة لهما جميعا قال
ان اجرة العبد شهر البسهم واحد من الف سهم منها فان ا
مضى يوم او يومان اشترى من باقي الدار وهو تسعة اشعة
وتسعون سهما بالمائة الدينار ولا تمزعه شفعة قلت فان كان

قف
على انما جاز الزكاة

كانت الصيغة تفسر تساوي عزة الاول دينار قال هذا اجاز مستقيم
 في الصيغة والداد اذ افضل هذا لم تلزمه شفوه قلت فان كانت
 صيغة رجل يهبها سهام مشاعة فادرجل ان يشترى السهام
 الباقية التي للزك فلا يكون لصاحب السهام شفوة في ذلك قال
 قال ادعاهما لابنه كما قلنا في الابواب المتقدمة ونحوه صاحب
 السهام دعوى الاب بذلك فضا الى الاب عن ابنة على خمسة الاف
 دينار عي ان يسلم هذا السهام لابنه قال فهذا اجاز ولا شفوه
 للشفوع في ذلك قلت فلي في الدار خيرة ان كان يريد ان يشترىها
 بما في دينار فقد قلت ان استأجرت بالدار فملوكا للذي كان يريد
 شراءه هذا الدار واخرجها منه لم يكن فيها شفوة فان قال
 الذي في يد الدار فان استخفت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع
 اليها بجر مثل العبد وقد دفعت الي صاحبها ما في دينار وقال الوجه
 في هذا ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دار
 له ببعد اذ في موضع كذا عشرة سنين بكذا ودها بهذا الدار
 الذي استأجرها من هذا الرجل صارت في يد هذه السنين فوجب
 هذه الدار لفلان باجرة هذه السنين فان اجرة تلك الدار
 التي هي الاجر رجوع على صاحبها بجر مثل الدار التي كان استأجرها
 وذلك ما في دينار **باب** في النكاح قلت ارايت رجلا
 اراد ان يتزوج امرأة فخاف ان يخرجها من ذلك البلد
 فارادت التوفيق منه بعينين قال الحيلة في ذلك ان تزوجه
 نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها
 من البلد فلها تمام مهر نسيانها ويقتر الزوج ان مهر نسيانها كذا
 كذا فيسمى نقل من هذا الما ينقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك
 فان هو عزم على اخرجها من ذلك البلد اخذته تمام مهر نسيانها
 على ما اقربه قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها ويقترى
 عليها ففعلت هذا قال نعم هذا او ذاك سواء ان استقرت ذلك
 الزمت ما استقرت عليه في سوا المهر قلت فان زوجته نفسها لم

ان استأجرها من ذلك الدار
 لم يزوجها من ذلك الدار

تزوجته وخافت ان يخرجها من ذلك
 البلد

قلت ان يتزوج عليها او يقترى

يشترط

يشترط ذلك على من اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد ان
 اضار ان يها قبل في هذا الحيلة قال نعم قلت وما هي قال تقول لبعض
 ممن يتنق به اما والدها او امها او اخوها او عينيهم ممن
 تنق به بما يشهد به عليها فان اراد الزوج اخرجها اخذها
 ذلك الرجل الذي اقترت له بالمال بذلك المال ومنعها من الخروج
 قلت فان خاف الذي يشهد بالمال له ان يتخلف عا ذلك ويقول لم الزوج
 احلف ان لك عليها هذا المال ولم يامن ان يتارعه الزوج الى قاضي
 يري استخلافه عا ذلك قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عبدا او عوضا
 من العود من قبل حلف لم يكن عليه ما ثم قلت فرجل اراد ان يزوجه
 ابنته من عبدة وخاف ان يفسخ النكاح بموته لما الحيلة في ذلك
 قال يكتب العبد على مال فان مات لم يفسخ النكاح بموته قلت فهل
 في هذا غير هذا قال نعم ان باعه ممن يتنق به ثم مات المولى لم يفسخ
 النكاح فان كره يبعه فذبحه فانه يعتق بموته ولا يفسخ النكاح
 فرجل حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة قال يخرج الزوج والولي من
 الكوفة فيعقدان النكاح باسمها خارج الكوفة فلا يحث في يمنة
 قلت وكذلك ان وكلت رجلا ان يزوجهما وكل الزوج رجلا ان
 يزوجهما اياه فخرج الوكيلان جميعا ففقد النكاح خارج الكوفة قال
 لا يحث الزوج قلت ارايت رجلا قال ان تزوجه فلانة فهي طالق
 ثم اراد ان يزوجهما الحيلة في ذلك قال يزوجهما وتقع عليه الطلاق
 ويلزمه نصف المصداق ثم يزوجهما ثانيا على النصف الذي بطل
 عنه فيعود امراته ويعود المصداق عليه عما كان قلت ارايت
 رجلا له جارية فاراد ان يكاتبها وان يطاها في المكاتبه هل له
 في ذلك ان يطاها قال لا قلت لما الحيلة حتى يكون له ان يطاها
 يهبها لابن له صغير ثم يزوجهما وهي على ابنته ثم يكاتبها
 لابنته بعد التزوج فتكون امراته وهي مكاتبه ابنته وله ان يطاها
 بالنكاح قلت فان فعل ذلك ثم ولدت الجارية منه ولد ايمان لها
 قال هم احرا لان مولاهما اخوهم فيعتقون بقرايتهم منه قلت

فان تزوجت فلانة فطالق
 ان تزوجهما الحيلة في ذلك

تزوجته وخافت ان يخرجها من ذلك
 البلد

قلت

فان عجزت بعد ذلك من مال الكفاية هل يكون ام ولد له قال في
 عا ملك ابنه الصغير يبيعها وهما ذلك النكاح عا ما كان عليه
 قلت ارأيت رجلا خطب امرأة الى نفسها ان تزوجه نفسها
 فكرهت ان تعلم بذلك اولياها فجعلت امرها في تزويجها اليها
 هو يجوز هذا النكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تزوجها
 الرجل واشهد عليه بذلك وكان كفوا لها فالنكاح جائز فلا ريب قلت
 فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها
 اليه في تزويجها ووافقها عا المهر فقال الزوج للشهود اني قد
 خطبت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان تزوجها
 فاشهد كم اني قد تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي عا ما
 كذا وكذا فينقصد النكاح بينهما اذا كان كفوا لها قلت رجل له امرأة
 ولها ابنة فحلف بالطلاق فباتت فاراد ان يحدد لها نكاحا
 غير ان يعلم اهلها ولم يجب ان يعلم اهلها ولم يجب ان يعلم الشهود
 انها امراته التي كانت عند ذلك قال يقول لها ان تجعل امرها اليه
 في ان تزوجها فاذا فعلت ذلك وقيل ما جعلت اليه خرج الى الشهود
 فاشهد هم عا ما وصفت لك قلت فزجل له امرأة فباتت منه بيمين
 فاراد ان يحدد نكاحا من غير ان يعلمها انها باتت منه لانه
 لا يباينها ان علمت انها قد باتت منه ان لا تزوجه نفسها هل
 في هذا حيلة قال يقول لها اني قد طلقت بيمين وقد سألت الفقهاء
 فقالوا اجد دلا من نكاحها ان كان قد وقع عليها هذا الطلاق
 الذي تزعم فالنكاح يجلها لك وان كان الطلاق لم يقع به عليها
 لم يضرك هذا النكاح فاذا اجابته قال اجعل الامر لي في تزويجك
 ثم يشهد الشهود عا عقد النكاح فيصير امراته ولم تعلم باليمين
 قلت فان خاف ان قال لها هذا لا يجيبه الى تجديد النكاح قال
 يظهر انه يريد سزا يقول لها اني ورثة لاسمك عليك
 ولعلم ان لا ينفكوك واريد ان اجعل ذاري هذه اوصيتي
 لك واريد ان اشهد لك بما له فان حدث لي بحدث الموت كان ذلك

تفت
 واتفق
 كره الزوج ان يسميها عند الشهود

تفت
 باتت نكاحا وجمعة نكاح بغير علمها

لك

لك وقد قيل يا ان اتفق الاشياء ان اجعل لك صداقا فاريد ان
 لك عا ذلك فاجعل امرك الي في ان اجدد نكاحا بهذا الصديق
 فان جعلت الامر اليه اشهد عا عقد نكاحها عا الدار او على
 الضعة او على المال الذي دارقها عليه قلت فان تراض واتفق
 منزله وقال لها اريد ان اجعل لك هذا الشيء وانا مريض وليس
 يجوز اقراي لك بذلك اذ كنت مريضا الا ان اجعل مهر لك
 ونكاحا افتاتما الفقهاء فاريد اتوفا لك من هذا الشيء في هذا
 الطوبى فاجعل امرك الي ان تزوجك وامري ولك فلان ان يحضر
 ذلك حتى يجوز هذا النكاح فاذا فعلت ذلك جاز النكاح قلت في
 بيمينه في يمينه وبين الله تعالى مع انه لم يعلمها انها قد باتت
 منه قال نعم انما يريد جواز النكاح وتحديد ٢ فاذا اجدد ذات
 النكاح فقد تم الذي يريد فيما بينه وبينها الاتري الى انه جاز
 الذي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جدهن لهن هذا النكاح
 والطلاق والمعتاق فاذا كان الهزل في النكاح يلزم فالقصد فيه
 الزم واصح ان هذا انما قصد الى تجديد النكاح قلت ان الرجل
 انما يقصد الى النكاح الذي لم يقصد المرأة قلت ليس الامر عا ما قلت
 بل المرأة قصدت الى تجديد النكاح ليم لها الامر الذي قد
 جعله لها الاتري ان رجلا لو قال لامرأة زوجيني نفسك عا ما به
 درهم وهو يظهر لها ان ذلك مزاح فقالت قد زوجتك نفسي
 عا ذلك وقيل الزوج النكاح وحضر بهما الشهود فشهدوا عا
 ذلك انها صابت امراته وانقصد النكاح بينهما ووطبها له صلا
 وقرنها حرام عا غيره قلت رجل له طرية يطاها فخاف ان تأتي
 بولد فتصير ام ولد له ما الحيلة في ذلك قال يبيعها من ابن له
 او من شقيق به ثم يتزوجها فيكون اوداد احراز منها ان كان
 باعها من ابن له او من ذي رحم محرم منه فيعتقها او لادها فترتبتها
 من المالك وتأتي فانها يكون ملكا الذي باعها منه به ان يبيعها
 ويخرجها من ملكه يا باب النكاح الفاسد قال ابو بكر قال

تفت
 كرهت ان يسميها عند الشهود

اصحابنا يكون النكاح فاسدا من وجوه منها ان رجلا لو تزوج
امراة في غيرة من زوج قد طلقها او مات عنها فهذا النكاح
فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امراة بغير شهود ان هذا
النكاح فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امراة متعفة فقال
ان زوجك على مائة درهم او على عشرة دراهم خمسة ايام او شهر
اتمتع بك ان هذا النكاح فاسد ومن ذلك ان رجلا لو تزوج امراة
لها زوج وهو لا يعلم ان النكاح فاسد والماتعة موصوفة في ذلك
ان كان لا يعلم ومنها لو غاب عن امراته ففعل اليها فاعتدت ثم تزوجت
ان نكاحها فاسد والماتعة موصوفة في ذلك ومن ذلك ان رجلا
لو تزوج امراة قد كان ابنه او ابنته او ابنته بغيره ولم يعلم
هو بذلك قال النكاح باطل قال وكذلك لو ان رجلا تزوج اخته
من الرضا وهو لا يعلم قال الزوج باطل وهذا اليك قد اراه
وكذلك ان تزوج ذارحم محرم منه فالنكاح فاسد قلت ارأيت
رجلا حلف بطلاق امراته ليتزوجن اليوم اخته من الرضا
او امراته ذات محرم فتزوج المرأة التي حلف ان يتزوجها
فان نكاحها فاسد وبري يمينه ولا تطلق امراته من قبل انه
قد حلف على نكاح علم انه لا يجوز واذا اعتد بينهما وبينه على معرفة
منه بذلك بري يمينه ولم تطلق امراته قلت وكذلك لو حلف ان
يتزوج فلانه امراته لها زوج قد دخل لها قال ان تزوجها
في يومه ذلك بري يمينه قلت فان كان الزوج لم يكن دخل بها
قال فهذا في النكاح صحيح من قبل انه قد يجوز ان يطلقها زوجها
في ذلك اليوم فلا يكون عليها عدة منه فتزوجها نكاحا صحيحا
فان تزوجها من غير ان يطلقها زوجها في ذلك اليوم حلت
في يمينه ولم يبرك **باب الخلع** قلت ارأيت الرجل اذا اراد
ان يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة يجوز ذلك قال ان
خلعها بشئ من ماله جاز ذلك قلت فان اراد ان يخلعها
صدقتها قال الحيلة في ذلك ان يخلعها بغير صداقتها ويضمن

نكاح

الزوج

الزوج ما ادركه من دركه في ذلك من قبل ان يخلعها فاذ اخلعها هذا جاز
الخلع قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع ابنته المكينة بعد اذنها
فخلعها بغير صداقتها وصحة الدرك قال يقع الخلع وتطلق من زوجها
فان قالت لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان ترجع على الزوج بصداقتها
ويرجع الزوج بذلك على الاب لانه قد ضمن الدرك في ذلك قال
وكذلك ان يخلعها رجل اجنبي قال اذا ضمن الدرك كان بهذه
المنزلة قلت رجل له ام وهو وارثها وله عصبة وله اموال وعقارات
خلع فحاق ان حدث به حدث الموت ان يشار إليها في ذلك فاد
حيلة ان يكون ذلك لامة خاصة قال يبيع جميع عقاراته من امة
في حياته وصحته ويقض منها الثمن ثم يبعها لها ويكون البيع
على انه بالخيار في ذلك عشرين سنة او اكثر فان مات جاز البيع
عليه وبطل حياته وكان ذلك لامة وان حدث بالام رجوع ذلك اليه
قلت ارأيت ان كان للام ورثة يرثونها مع ابنتها هذا واراد ان
ان يبيع ذلك لامة ان حدث به حدث الموت ان يصير
ماله لامة وارثت الام ان حدث بها حدث الموت ان يكون مالها
لانيها بعد اخاصة بالخيلة في ذلك قال يبيعها الابن جميع ما يملك بمن
قليل في صحته ويقض منها الثمن على انه بالخيار في البيع ثلاثين سنة
او اكثر من ذلك ثم يصدق بالثمن عليها وتبعية الام جميع ما يملك على
انها بالخيار على ما يملك الابن فاذا ماتت الام وجب للابن ما كان
لها وبطل خيارها في ذلك موتها وينقض الابن البيع فيما كان باعه
منها بالخيار الذي له في البيع ويصير ذلك للابن وان مات الابن
صار للام ما كان باعه منها وبطل الام البيع الذي كانت باعته من
الخيار وما الذي كان لها فيصير جميع مالها لابنتها وجميع ما كانت باعته
من ابنتها لها قلت ارأيت دار بين رجل واخوته فارادت الاخت
ان تجعل نصيبها كدار لا غيرها فلم تأمن ان يموت قبلها فيصير ذلك
لوالده فارادت ان حدث به حدث الموت ان يكون ذلك لها قال تبعية
نصيبها من الدار بدراهم وهو الثلث بتم موقوف وتقبض ميتة

ابنتها والدار

التي ثم تهبه له و يعينه منها ثم يوصي لها بثلث الدار فان مات قبلها
رجع الثلث اليها بالوصية لها وان مات في بطلت الوصية لها وكان ذلك
على ملك الاخ **باب** الحجر رجل له عقارات وضاع واموال فارد
القاضي ان الحجر عليه في من يشهد على حجر عليه فقال الرجل بحضرة القاضي
امراته طالق ومالكه امرار وجميع ما يملك صدقه على المساكين على المشي
بيت الله الحرام ثلاثين حجة ان حجرت على قال لا ينبغي للقاضي ان يحجر عليه
قبل ان يجر عليه ليعلم ما له فاذا كان يتلف ماله وتطلق امراته
ويعتق رقيقه وتلزمه ثلاثون حجة بالحجر فلا ينبغي للقاضي ان يلزمه
ذلك ولا يحجر عليه قلت رجل في يده ضبعة او دار او غير ذلك فادعي عليه
رجل والمدعي ظالم له وهو يكره اليهم فارد حيلة ان تزول عنه
اليهم لانه يكره ان يحلف عاقل او يطل قال الحيلة في ذلك ان يحضر
ابن له صغير اذا قدمه المدعي فاذا قال المدعي في يدي هذه الضبعة
كذا او دار كذا او الشيء الذي يترعبه فاذا سأل القاضي عن ذلك
قال للقاضي هذا الشيء لا ينبغي فتزول عنه اليهم لانه قد اقر بملك
الشيء لغيره فهو لو اقر بعد هذا الاقرار للمدعي بذلك الشيء لم يقبل
منه قوله ولم يلزمه باقراره شيء فان لم يكن ابن صغير فاحضر ابنا
فقال يحضر القاضي هذا الشيء لهذا اصار الحكم في ذلك للذي احضره
ولم يلزمه يمين في ذلك فان خاف ان يقول المدعي للقاضي ان هذا اما
اقر بهذا الشيء لهذا الذي احضره معه فارد من اليهم فاذا
قال خلفه بالنسبة اليه على قيمته هذا الشيء وهو كذا وكذا
قال ان كان الشيء الذي يدعيه ضبعة او عقارة لم يكن عليه يمين في
قول المحضفة والي يوسف وان كان عرضا من العروض او من غير
ذلك حلفه القاضي واما في قول محمد بن الحسن فان اليهم تلزمه في العقار
وبغيرها قلت فما تقول ان كان الشيء الذي يدعيه غلاما او جارية
او عرضا من العروض غير العقار فعرضه على هذا الذي ليس بصفة
ساومه به ولم يتفق فيه سمعنا بيع الشيء يتصل دعواه قال في يتصل
دعواه ويلزمه في ذلك يمين قلت فان خاف ان يعرف المدعي ذلك الشيء

ساومه

يساومه به قال ان دسه اليه مع غيره حتى عرض عليه قال اذا سألني
بطلت دعواه قلت وكذلك لو غير عن الحالة التي هو عليها كان ذلك
توقفا فشفرت حتى اشكر امر على المدعي ثم عرضه عليه وساومه به
قال يتصل دعواه قال وجدا عن ان باع للمدعي الذي هو في يده من
بعض من يتيق به واشهد بما ذك شهودا في السر ثم ان الذي هو في يده
وهو بعد ذلك للمدعي وقال قد وهبت لك هذا الشيء من قبل
المدعي الهبة قال فاذا قبل المدعي الهبة فقد بطل دعواه وتجي
الذي كان اشتراه من الذي كان في يده فيقيم البينة على الشرا
فيأخذ منه ويكون الحق يد من الموهوب له ويتصل دعوي المدعي
ولا يكون على الذي كان ذلك في يده يمين في ذلك قلت رجل له مال
من وقت وقف عليه وعيانية فلزمه دين فارد ان يוכל عزيمة يقين
ما يصير اليه في كل سنة من غلة هذا الوقف قصاصا من دينه فقال
الغريم لست آمن ان تحرجني من الوكالة فاريد ان توكلني وكالة لا تقدر
على ارجي منها حق استوي ما لي عليك قال ان اقر هذا الرجل الذي
عليه الدين للمدين ان الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له
من غلته في كل سنة كذا وكذا اما عاشره اشترط في اصل هذا الوقف
بان له ان ينفق على نفسه وحشم وعياله من غلة هذا الوقف مادام حيا
وان يقضى من ذلك ديونه التي عليه وان يبدل لك في حياته وبعد
وفاته ثم تصير غلة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقف عليهم وانه وفلان
وفلان فيمنع غلته هذا اعني فلان الموقف لهذه الضبعة من الدين
فكذا وكذا درهما دينيا صحيحا وانه هو ضمن جميع المال المسمى في هذا
عن فلان لفلان بن فلان ضمانا صحيحا جائزا تاما وان فلانا جعل
ولاية هذه الصدقة الموصوفة امرها في هذا الكتاب الى فلان بن
فلان يعني هذا الغريم في حياته وبعد وفاته وجعل هذه الضبعة
في يديه يقص غلته فيبيع ذلك حتى يستوفي ماله المسمى في هذه الكفا
فاذا استوفي ماله فلا بد له في هذه الصدقة ولا ولاية له عليها
وهو خارج من ولايتها ومن القيام بامرها وان فلانا يقضى هذا

تق
لحال رقت

م وفيه المسمى في هذا الكتاب وحله وصيه
في هذه الصدقة الموصوفة امرها في هذا
الكتاب حتى يستوفي ماله

الصغير من فلان الواقف لها وصارت في يد عليا مسمى في هذا الكتاب
وليس له ان يعترض على فلان في هذه الصدقة الموصوفة امرها في هذا
الكتاب ولا شيء منها ولا من ولا يتنقل حتى يتوفي فلان دينه المسمى في
هذا الكتاب وان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لفلان بوجوب هذه
الصدقة الموصوفة امرها في هذا الكتاب وامر في يديه عليا مسمى
ووصفه في هذا الكتاب وحكم جميع ذلك كله وانفذت على الشروط
الموصوفة في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب وانه سوف وكل فلان
ايضا يقتض جميع ما يصبه من غلة هذه المنة الموصوفة امرها في
هذا الكتاب واقامه في ذلك مقامه حتى يتوفي المال الذي صفته له
عن فلان وقيل فلان بن فلان جميع ذلك كله عليا مسمى ووصف في هذا
الكتاب قلت فاذا اقر بهذا الم يكن له اخراجه قال انه قد اقر ان قاضيه
قضى بذلك قلت رجل لرجل مال ولان عليا مسمى في يد عليا مسمى
يقتضه ويقتض غلة من دينه حتى يتوفي دينه ذلك فقال الغريم
لما من ان يجعلها في يدي فتوكلني بذلك ثم تخزجها من يدي ولكن
اريد ان تجعل ذلك في يدي ثم لا يملك اخراجه من يدي حتى استوف
ديني قال برهنه ذلك ويدفع اليه ويكون في يديه فان الرهن لا ينقل
وانما يعلق بابه ويترك وان كان ضعة لم تزج قال يبيعها منه عليا
ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ينقض البيع بخلافه الذي له قال
ابوبكر فان كان العقار كثيرا للقيمة ودينه قليل قال يبيعه منه
بمقدار دينه وينقض البيع فيه ويدفع الباقي فيكون في يديه مع
ما نقص البيع واما ما ينقض البيع فيه فانه لا يمكن اخراجه من يديه
حتى يوفيه دينه قال فيكتب كتابا قرا منها جميعا ان لفلان المسمى
في هذا الكتاب عليا فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب كذا وكذا وان
رجلا قد عرفاه جميعا بغير واسم ونسب من لفلان المسمى في هذا الكتاب
عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع المال المسمى في هذا الكتاب وهو كذا
وكذا وان الرجل الذي ضمن لفلان هذا المال دفع جميع هذا العقار
بحدوده الي فلان المسمى في هذا الكتاب واقربا من له واستغلا له بيع

غلاية

غلاية وقبض امان ذلك من الدين الذي ضمنه له عن فلان وقد دفع
فلان هذا العقار الي فلان المسمى في هذا الكتاب وسلم اليه واخرج
يد نفسه منه وان فلان وكيل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قبض
من فلان جازن في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواضع
بما يتفقان عليه وبعد ان ذلك عليا مسمى من يده فان قال
صاحب العقار لست آمن هذا عليا العقار ان يعلق عقاره هذا في
يديه ويبقى فلا يمكنني تخليصه قال فيكتب كتابا لفلان
هذا او في ملكه لاحق له في غير عليا مسمى الاقرارات وبعد ان ذلك
الكتاب الاول على يدي العدل فاذا استوفى الغريم دينه فان سلم
العقار الي صلبه واما دفع العدل هذا الكتاب الذي فيه افراد
الغريم الي صاحب العقار فيطالبه به ويكون في هذا الكتاب ان
هذا العقار صار في يدي فلان هذا الغريم بغير حق له فيه وما في
رفقه وان تسليم ذلك واجب عليا فلان بن فلان حتى يسد ذلك
اليه ويقتضه اياه ويدفع اليه وانه ضمن ذلك لفلان ضمانا
صحيحا جازن بامره حتى واجب به ضمان ذلك لفلان عليه ولزم له
يوكد عليا ما توكد الاقرارات **باب** المراه تكون عند الرجل
فتكر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المراه انه قد حثت ووقع عليها
الطلاق الثلاث هل لها حيلة في التخلص منه وهو محدد الطلاق
ويحلف قال اذا كان الامر على ما وصفت انكرت وقالت ما هو
زوجي وتحلف له على ذلك ولا تقول كان زوجي فطلقني فان
قالت قد طلقني وقد كان زوجي الزمها القاضي النكاح وقال
لها احضري بشهود انه كان ذلك على مائه في من الطلاق قلت
فما تقول ان انكرت ان يكون زوجها ولها منه ولد فقد مرها
الي القاضي فقال له حلفها ما هي امرائي ولا هذا الولد ولدي منها
قال اما حلفها له انها ليست امراته في بارة في عيها عليا
ذلك ما جوزه اذا كان الامر على ما تحلف عليه قلت فما تقول في تحلف
على الولد قال اذا كان يريد عليا الفجر فلتحلف ولتعارض عليا

اليمن قلت فكيف تعارضه قال اذا قال لها القاي قولي والله
 ليحلفها هذا الولد ولده منها فليقل هو الله الذي لا اله الا
 هو وتدغم الواو فلا يبينهم القاي ويكون فيبر خلاصا قلت اي قول
 اصحابنا اذا كان صبي في يدي رجل وامرأة يقول هو ابني من
 هذه المرأة او من امرأة اخرى والمرادة بقول هو ابني منه
 او من غيره انك تجعل ابهما وتوحيدهما في نكاحها فلهما
 امراته قال لا اجعلها امراته لانها تنكر ان يكون ابها منه
 وانما اجعلها امراته اذا قالت هذا ابني منه وفي هذا الوجه
 انما جعل منها لكونه في ايديهما **باب الرجل يزوج الصبية**
 التي لم تدرك فين وجهها اياها او غيرها قال لها الخمار في
 قول ابي حنيفة قلت لما الخيلة حتى يصل خيارها قال انما الخمار
 لها في الخيل التي تدرك ونية فان لم تختبر من النكاح حتى تقوم
 من مجلسها ذلك بطل خيارها فان كان الزوج راعيا ونيها فالوجه
 في ذلك ان يدس اليها امرأة تكون عندها ساعة تدرك
 فتستغلها في وقت ادراكها من نكاح النكاح وتأخذها في كلام
 امر النكاح والخمار حتى يصل خيارها قلت ارايت ان قالت لها
 المرادة في المجلس الذي ادركت فيه كما تختارني حتى ادعواي
 اليك رجلا تشهد بسم علي من النكاح فقالت نعم فقالت لها
 والبي بيتك واجلسي في بيت اخو فاقامت بها من ذلك الموضع
 الذي كانت فيه الى موضع اخر فلما دخل الشهود عليها قالت
 لهم المرادة انها كانت في ذلك البيت فجلت الي ههنا لتشهد
 على من النكاح فسالوا الحارمية عن ذلك فارتدت به واستشهدت
 بها قد نكحت النكاح قال قد بطلت خيارها قلت ارايت رجلا جعل
 امر امراته بعد ما اوخبرها فحاف ان تختار نفسها وقال لها
 اذا كان عندنا امرك بملك فحاف ان تختار نفسها في ذلك الوقت
 وندم على ما كان منه قال يدس اليها جاريد او امرأة من أهل
 او من غيرهم فتقاولها وتخاصمها في ذلك الوقت فاذا اجابتها

قصة المرأة التي تزوجت

فخاصمتها

وخاصمتها وتشاغلته بحضوتها بطل ما جعل اليها قلت وكذا لك ان
 اليها جاريد فقالت لها غيريني تو بكذا او حلي كذا فقالت نعم
 اذا تشاغلته بغير من المصوب عن ان تختار نفسها فقد بطل
 ما جعل اليها وكذلك ان شامتتها جاريد وقاولتها فتشاغلته
 بحضوتها بطل ما جعل اليها **باب الرجل يزوج**
 امراته ثلثا فادارت التزوج والزوج اليه وهي تكرر ان يتزوج
 رجلا لا تامين ان يقيم معها ولا يبارقها او تشهر نفسها بانها
 قد استحلته فما الخيلة في ذلك قال ان كان لها مال وهبت لمن
 به عن مملوك فيشترى الموهوب له مملوكا صغيرا امره فبما مثلها
 بجامع النساء ثم يزوجها منها بئس هديين فيدخل بها الغلام فيطهر
 ثم يهب المشتري هذه المملوك للمرأة وتقبله وتقبضه فيبطل
 النكاح اذا اسلكته فاذا اعتدت رجعت الي زوجها الاول بها
 اخر ثم تبعت بهذه المملوك الي بلد من البلد ان فيباع هناك حتى
 لا يشين امرها قلت فلم قلت يشترى مملوكا صغيرا بجامع مثله
 النساء قال كيلا يكون كبير قد عرف الامر قلت هيب الذي اشترى
 لها فتملكه بالهبة فينكح من قبل ان الصغير لا يطلق له فان
 اشترى الموهوب له غلاما كبيرا فلا بأس به قلت رجل طلق امرته
 ثلثا ثم حمله الطلاق فراودها عا نفسها قال يعوب منه قلت
 فان طفر بها قال لا يقر بانها كانت امراته قلت لما الخيلة في
 ذلك وليس نقد رعا المعوب قال الخيلة في ذلك ان تخرج من منزله
 فتصير الي دار اخرى فقدس اليه من يباظره في امرها بحضرة
 من شهود عدول ويكون مناظرة الذي يباظره في امرها بحضرة
 صاحب هذه الدار التي هي فيها ولا يعلم الزوج ان المرادة في
 تلك الدار ثم يقول له الذي يباظره ان زوجتك فلانة تدرك
 لك انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار ويؤي الي الدار
 التي هي فيها وقد دخل الشهود قبل ذلك الي الدار فنظروا الي المرأة
 فيها فاذا قال الرجل ما تزوجت ولا يبايعة هذه الدار روجة يقول

قصة المرأة التي تزوجت

قصة المرأة التي تزوجت

له الرجل المناظر له كل امرأة لكي في هذه الدار طالق ثلاثا فادخل
 ذلك دخل الشهود فنظروا اليها في هذه الدار وشهدوا عليه بذلك
 قال وان اقام بعض اليهود اثنين منهم في الدار معها جماعة من النساء
 وبعضهم يكون بحضرة المناظر له فوجدت رجل طلق امرأته
 ثلاثا ولها عليه دين فخذها ذلك وحلف لها عليه فارادت ان تاتى
 بنفقة عدتها وتجعل ما تأخذ منه بسبب نفقة العدة قصاصا
 عما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك قال ابو يوسف كذا في الجمل
 لها ذلك قلت ارأيت ان حلفها عند القاضي بالله ما انقضت
 عدتها وقد كانت العدة قد انقضت قال لها ان تحلف عاذ لك
 تنوي شيئا غير ذلك ويسعها هذا ولا شيء عليها وفي المسئلة
 التي قبل هذه فان امكن المناظر له ان يقول قد تزوجت عليها
 وان المرأة التي تزوجها في هذه الدار وقد نفرت قلبها منك
 فاذا قال ما فعلت هذا قال له فخرج المرأة التي ذكرها انك تزوج
 اليك فاذا قال نعم اخرجوا امرأته منك مرة مع جماعة من النساء حتى
 لا يعرفها ثم يقول له قل كل امرأة يا في هذه الدار طالق ثلاثا
 فاذا قال ذلك طلقت امرأته ويشهد عليه بذلك وتسفر المرأة بحضرة
 قال وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجل قال لامرأته انت
 طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ان لم اخلعك فخلعت المرأة بعق
 مما ليكها وبصدقة ما لها ان سالت الخلع قبل الليل فجا الى الحنفية
 فقال ابو حنيفة للمرأة سلية الخلع فقالت المرأة لزوجها اني
 اسالك الخلع فقال ابو حنيفة لزوجها قل خلعتك عا الف درهم
 تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 لا اقبل فقالت لا اقبل ما قلت فقال ابو حنيفة قومي مع زوجك فقد
 بر كل واحد منهما في عيونه ولم يحنث قلت فلو كان امر المرأة ان
 يقع جميع ما تمك من ان كان فيمضي ذلك اليوم وليس لها شيء
 مما كانت تحنث قال لا ولكن كان في اليوم كل شيء تمك الي ثلاثين
 سنة فلو لم يكن لها في ذلك ليلة وسئل ابو حنيفة رضي

سيد الامام العظيم

الم

اللعنة عن رجلين اخوين تزوجا اثنتين فنمت امرأتهم كل واحد منهما
 الى الآخر فطيهما ولم يعلموا بذلك حتى اصحوا فقالوا ذلك لابي حنيفة
 وسأله الجليل في ذلك قال ابو حنيفة يطلق كل واحد منهما امرأته
 بتطبيقه واحدة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي وطئها
 ساعة يطلقها زوجها فتصير كل واحدة منهما امرأة الرجل الذي
 وطئها وسئل ابو حنيفة عن رجل دخل عليه اللصوص فاخذوا مناعه
 وخلعوه بالطلاق والعقاق ان لا يخرج عنهم بائناهم سرقوا منه شيئا
 ابدا فشكا ذلك ابي حنيفة فادرس ابو حنيفة الى نفر من رجال المحلة الذي
 هو منهم فقال لهم ان اللصوص دخلوا على هذا الرجل وقد حلفوا ان لا
 يدركهم فان اردتم ان تخرجوا فيه وتزدوا عليه ماله فلا يحنث فلا
 تتركوا احد من رجال المحلة الذي انتم فيه الا اذا خلعتموه المسجون معكم
 او دارا ثم يخرجون واحدا واحدا ثم يقول للمروق منه نقدا
 منهم قال ابو حنيفة للمروق منكم كلاما منكم واحد من القوم فسا لك
 القول هذا منهم فان كان منهم فاسكت وان لم يكن منهم فقل
 ليس منهم ففعلوا ذلك فظهر الرجل بماله ولم يحنث ذكره انه انا
 رجل في الليل فقال له قد جئتكم في امر لزمي وانا مستعنت بك
 فقال وما هو قال قد وقع بيني وبين اهل بيتي شرفا ولتما فاسكت
 عن ان تكلمني فخلعت عليها بالطلاق ان لم تكلمني قبل الصبح
 قد جمعت عليها اهلها وعينهم فكلوها في ذلك وسألتها ان تكلمني
 فابتت قال ولست اسوي اجمع فطلق امرأتها فقال ابو حنيفة اذهب
 الى منزلك فقل لا وليك الدين سألوها ان تكلمك تكلموها وكلامها
 اهلها عا من التواب هذه المبدلة بنت المبدلة واسمها في نفعها
 وفي ايها كلاما فانها سوف يجيبك فان قالت لك انت المبدل وابوك
 واماك فقد بررت وسقطت عني اليمين فذهب فقال لها ما قال ابو حنيفة
 فودت عليه الكلام فقالت له انت المبدل وابوك ونحو هذا فعاد الى
 ابو حنيفة فاحضره فقال له قد كلمتك وسقطت عني اليمين وهذه
 سائل من الشر كره وقد يقدم بعضها قلت ارأيت شريكين يقال لاهل

تفسير الامام العظيم

قوله

واعلم حال الشخص الى الامام العظيم

سيد الامام العظيم

عبد الله ولا آخر زيد فادان ان يعقبا عن رجل ماله بامر عا انه
 ان ادري المال عبد الله يرجع به عا زيد وعيا الذي عمتا عنوان
 ادري المال زيد يرجع به عا صاحبه الاصل ولم يرجع عا شريك عبد الله
 شي في الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يعقبا زيد هذا المال
 عن الذي عليه الاصل بامر عا ثم عي عبد الله بعد ذلك فيضمن عن زيد
 وعن الذي عليه الاصل المال بامر عا فان ادان عبد الله يرجع عا صاحب
 الاصل ويرجع هو عا شريكه زيد وان رجع عا زيد يرجع عا صاحب الاصل
 قلت فكيف يرجع عليهما قال يرجع عا كل واحد منهما بنصف المال من
 قبل انهما عمتا عنهما جميعا قلت فاذا اراد ان يرجع بما يودي عا ايها
 قال فالوجه في ذلك ان يعقبا عن زيد بامر عا جميع المال ثم يعقبا ايض
 عن هذا الاصل بامر عا جميع المال فان ادان رجوع عا كل واحد منهما قال
 اخذ بذلك من احد هما لم يكن له عا الاخر سبيل قلت فان كانا عمتا الا
 جميعا عن هذا الاصل عمتا واحدا وادان عبد الله ان يكون ان ادان
 يرجع به عا زيد قال يقول زيد بعد هذا الضمان لعبد الله كلما لم يكن
 من عوم سبب هذا الضمان بكون عا وهذا المال عا ذلك فيرجع عا
 من عوم عا زيد قلت شريكا بينهما دار وصورة باع ادهما بامر صاحبه
 من رجل ثم ان المشتري اراد ان يباع البايع من جميع الثمن عا نصف
 عا ان يعقبا له البايع ما ادركه من درك من قبل شريكه حتى يخلصه
 منه او يرد عليه جميع الثمن قال لا يجوز هذا قلت ولم قال من قبل انه
 انما يقبض منه النصف قلت فما الحيلة في ذلك قال ان عا هذا البايع
 عن المشتري حصته من الثمن نقبض حصته شريكه عا ان من عا ما ادرك
 المشتري من درك من قبل شريكه فان ذلك فان ادرك من قبل شريكه قد
 رجع عليه بنصف الثمن الذي دفع اليه قلت فما تقول ان اشترى البايع
 منه بخصته من الثمن فباو قبض الثوب ثم يقبض منه حصته شريكه من الثمن
 فان ادركه درك من قبل شريكه قال يرجع عليه بنصف الثمن وان ادركه
 من قبل انان اخذ في جميع الذي باعه رجوع عليه جميع الثمن قال هذا
 مستقيم **باب** حيل المريض قلت ادريت من ايضا اقرا بعض

بري

م

بدي عليه قال لا يجوز اقرا المريض لو ارث بدين اذ اعات به
 مرضه ذلك قلت فهل في هذا حيلة حتى يوصل اليه الوارث دينه
 قال ان اقرا هذا المريض بهذا الدين لرجل اجني يثق به وامره
 ان يعقبا ذلك من ماله ويدفعه اليه وارثه هذا صاحب
 الدين فهذا اجاز قال فان قال الاجني احاق ان تلزمي اليه
 بالتم ان هذا الدين واجبه عا الميت وما ابرائه منه وامن
 شي منه عا ما يستخلف عا الميت الرجل فلا يجوز ان اعطى
 عا ذلك قال بنظر الوارث اليه رجل يثق به فيعطي اليه المريض فيقول
 له المريض في عا ذلك هذا او جاريك هذا او دارك هذا
 من فلان بهذا الدين الذي له عا فيبيع الاجني ذلك من الوارث
 بدينه ويقبل الوارث ذلك فيصير دينه للاجني عا المريض
 وان لم يمتد يمين بعد هذا كله فخلف خلف عا اترصيح قلت
 قال لم يكن للاجني ما يبيعه من الوارث فان وهب له الوارث
 هذا او امة وقبض ذلك ثم قال له المريض بع هذا العبد او هذه
 الهامة من فلان بالدين الذي له عا اجاز ذلك فاذا فعل ذلك
 تحول الدين اليه للوارث لهذا الاجني فاذا قبضه او صله
 الي الوارث قلت في هذا شي غير هذا قال نعم قلت وما هو قال
 يحضر هذا الوارث متاعا او شي يكون قيمته بعد هذا المال الذي
 يكون له قبل هذا المريض ويبيعه من المريض يحضر جماعة من
 الشهود بكذا وكذا اقبله اليه ويقبض المريض فيصير الوارث
 بدينه ثم يبيع المريض ذلك المتاع لا يفسد ان يكون شراؤه وقبضه
 من المريض ثم يبيع الوارث فيرجع اليه المتاع ويصير اليه
 قلت ادريت رجلا جعل لابنه له صوغا شيا اما متاعا واما
 حليا او اما صيغة واما او المرض ولم يكن استشهد لها بذلك
 ولم يامن ان يمسلموها ذلك قال اما ما كان من حيل ومتاع فانه
 يبيع له ان يخرج ذلك سرا ويدفعه اليه من يثق به ويعلمه ان
 ذلك لابنته فلانه ويوصي اليه ان يحفظ ذلك فاذا اكبرت وكفه

في حيل المريض لو ارث بدين

في حيل المريض لو ارث بدين

في حيل المريض لو ارث بدين

في حيل المريض لو ارث بدين

فقر

فقر

اليها قال واما الدار والصيغة فانه ينبغي له ان ياتوا انسانا يشترى
ذلك منه لا يبيته ولا يظهر ان ذلك لا يبيته ولكن يقول له في الشرا
اشتر ذلك لا يبيتي فلانه مني ويدفع اليه مالا فيقول له هذا
مال اسيتي فاشتر ليها مني هذه الصيغة بهذا المال وبحضر الشهود
فيشهد هم انه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول لا يبيتي بلذا
وكذا ويعتض منه الممن بحضرة الشهود فيتم الشرا لهما فان كان
المريض ان تلتزمه الممن فان كان المريض اخرج الممن من عنده
وهو لا يبيته ثم دفعه الى المشتري فاشترى ليها ودفعه اليه
فينقذه اياه ثم لما اشترى منه فليس عليه بميمينه شي وكذلك
ان كان المريض استقرض من انسان وقبض منه ثم وهبه لا يبيته
ودفعه الى الرجل فاشترى منه لا يبيته بذلك المال الصيغة ونقذه
اياه فليس عليه بميمينه شي فاذا انقذه المريض ثم لما ابتاعه
للا يبيته فليرد المريض عياله الذي استقرض منه قلة اراست
مربطاً له فليبع ودود واموال وليس لروايت واداد ان يوتي
جميع ماله في ابواب البر والاحسان وطريقا من ان يرفع الي حاكم
يرى ان ينقذه الثلث من ماله ويرد الثلثين الى بيت المال
فان اراد حيلة في ذلك حتى يجوز له جميع ماله قال ان كان انسان
يتق به فاقوله بديي يحبط بماله كله كان اقراره جازيا في
يتقدم اليه ان ياخذ هذا المال الذي يقول به فيضوه في الموضع
الذي اراد ان يوضي بمال فيه فان خاف ذلك الرجل الذي تلمه
ممن في ذلك باع عرضا من العروص بذلك المال ودفعه اليه
ولم يكن عليه بميمينه بشي ان هو خلف ويكون من الموبين ذلك
العروض منه على ان المريض بالخيار في ذلك سنة فان مات في سنة
بطل خياره وشم هذا البيع للرجل وان يري من مرضه فاذا
ان يبطل البيع ابطله واما الضياع والدور والعقارات
والمستغلات فان اقربها لقوم واشهد انهم لم كان ذلك
لهم وحكم الحاكم لهم به ولم يكن لبيت المال فيه شي قلت فان لم يرد

ان

ان يملكهم ذلك ولكنه اراد ان يوقف عليهم وياخذون غلته
يكون اصله محبوسا قال ان اقران رجلين الناس ولم يسميه وقف
ذلك وقفا صحيحا على فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان
بن فلان وعلى اولاد كل واحد منهم واولاد واولادهم وسلم
واعقابهم ابد انا تاسلو او كلما توفي منهم احد كان ذلك على من
يبقى منهم ابد فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين بحوي ذلك
عليهم ابد اعلم هذا فاذا انقل هذا اصاد وقفا على اسماء
على الشروط التي ذكرها ولو كان لمن الرجل ورثة فافهم هذا الذي
ذكرنا العنبر وادته كان افراد بهذا اجابوا ولم يكن لورثة
شي منه اصاد ذلك وقفا على هذا السبيل الذي وصفناها
ويقول فيما اقر به من ذلك ان الرجل الواقف لذلك دفع تلك
اليه وجعل عليه يد وقفا على هذا السبيل فاذا اقر بذلك لم يكن
لورثة عياله شي من ذلك سبيل قلت لما تقول ان كان هذا
المريض الذي في يده هذه الدار لا يبيته او يبيته او يبيته
الصيغة يخاف ان اقر لا يبيته بذلك لم يجوز اقراره ليها فقال
للرجل يا فلان هذه الدار دارك او هذه الصيغة ضعفتك
فقال الرجل المقلله هذه الدار لا يبيتك فلانه لا يبيته
او قال هذه الصيغة لا يبيتك فلانه لا يبيته قال تكون
الدار والصيغة لا يبيته ويخلص ليها ولا يكون لورثة فيها
شي قلت ويحكم بذلك القاضي لا يبيته قال نعم وهو قول ابي
يوسف ولا اعلم لاحد من اصحابنا في هذا قول غير هذا قلت
لما تقول ان كان لامرأة هذا المريض عليه دين مائة دينار او
الكرو كان هذا الدين لوارث من ورثة غير المراتة فخاف
ان يقر بذلك للمراتة او للوارث فلا يجوز اقراره لورثة
بذلك كما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان ياتي المراتة او هذا
الوارث الى رجل يتق به فيقر المريض ويشهد على نفسه ان امراته
كانت وكيلة بقبض مائة دينار كانت لي عيالا فلان هذا او انه

في الدار والصيغة لا يبيته ويخلص ليها ولا يكون لورثة فيها شي قلت ويحكم بذلك القاضي لا يبيته قال نعم وهو قول ابي يوسف ولا اعلم لاحد من اصحابنا في هذا قول غير هذا قلت لما تقول ان كان لامرأة هذا المريض عليه دين مائة دينار او الكرو كان هذا الدين لوارث من ورثة غير المراتة فخاف ان يقر بذلك للمراتة او للوارث فلا يجوز اقراره لورثة بذلك كما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان ياتي المراتة او هذا الوارث الى رجل يتق به فيقر المريض ويشهد على نفسه ان امراته كانت وكيلة بقبض مائة دينار كانت لي عيالا فلان هذا او انه

تقبض ذلك من فلان فاذا اشهد على نفسه بذلك لم يقبل اقراره
للمراة بهذا التاخذ من ماله ولكن للمراة ان ترجع بذلك
على الرجل الذي اقتر المولى ان تقبض ذلك منه ويرجع الرجل
في مال الميت بما تاخذ منه المراه لانه يقول قد اقتر الميت انه
تقبض مني مالا كان لهذا المراه على ولم ابرأ بقوله وقد جئت
به المراه على فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له قلت فان
خاف هذا الرجل ان تلزمه بميم في ذلك قال فينبغي للمراه
ان يتبع من هذا الرجل ثوبا بهذه المائة الدينار فان لم يمتعه
بميم كان قد اخذ بالنفقة قلت فان جارت المراه برجل نفقت به
فاقر المولى بمائة دينار انما له عليه الميم هذا اجاز وبسليمون
لهذا الرجل عليه المائة الدينار فاذا اخذها من مال الميت فعلم
الي المراه قال بل هذا اجاز ايضا قلت ليس يلزم هذا الرجل
بمينا بالله ان هذا المال له على الميت قال بل قلت فان قال
الرجل لا يجوز لي ان اقبل ان هذا المال دين يا على الميت ما
المجلة في ذلك قال تدفع المراه الى الرجل ثوبا فيمنه له ثم يقبض
من الرجل من المولى بمائة دينار فنضح له المائة الدينار والله
اعلم **باب** في الدين قلت ارايت الرجل الذي يكون
له على الرجل المال فيريد المطلوب ان يحيل الطالب على رجل فقال
الطالب لا آمن ان يقوي مالا على هذا الرجل وانت اوثق منه
عندي ما الوجه في ذلك قال الوجه في ذلك ان يוכל المطلوب
الطالب يقبض هذه المال من هذا الرجل ويجعل قصاصا
من ماله قلت فان قال المطلوب لا آمن ان يقبض الطالب المال
فينضج في يده قبل ان يجعله قصاصا ويرجع على ماله و
اراد الطالب النفقة لنفسه ايضا قال الوجه في هذا انه ما من
المطلوب غير بمكة هذا ان يقبض عنه هذا المال للطالب على
ان امان ياخذ بذلك ايما شيا يصير ماله عليه جميعا فان
اديا عزم المطلوب شيا الى الطالب كان ذلك قصاصا بما

منه

54
ضمن له قلت فان كره المطلوب ايضا عن غريمه هذا المال و
غير هذا اقال فتميل الطالب بالمال على غريم المطلوب على ان
هذا الغريم ان لم يوف الطالب بهذا المال اليه كذا وكذا
فالمطلوب غارم لهذا ايعا حاله وللطالب اخذه بذلك
فتقع الجواز على هذا الشرط فان وقاه الغريم الى الرجل
الذي شرطه ولم يرجع الى المطلوب فباخذة بالمال قلت
فهذا اجاز قال نعم قلت ارايت الرجل يكون له المال على الرجل
والمال حال فكل ان ينجه عليه فقال ليست آمن ان انجه فلا
تلي ياباد او الخوم فاراد جله في ذلك قال ينجه عليه الى الخوم
التي يفارقه عليها الى انه ان اخذ او ما يجب عليه اذ او
يحمل كل نجم من هذه الخوم فجميع المال حال عليه فاذا انجسه
على هذا الشرط كان له **الدينار يكون ماله باقيا وان سئل في**
الرجل ما اشترط من ذلك قلت رجل لم يخار رجل مال فاراد المظلو
ان يرهنه بذلك عيدا فقال الطالب لا آمن ان يموت هذا
العبد في الدين ويموت بالدين قال فالوجه في ذلك ان يشترط
العبد منه بهذا الدين ولا يقبض منه فان حدث بالعبد
حدث كان المال حاله وان اعطاه المال اقاله البيع في العبد
قلت وكذلك ان ساله ان يقرضه مالا على الرهن فتفعل مثل
ما وضعت قال نعم هذا اجاز قلت فزجل له على رجل مال فاراد
ان يرهنه بذلك ضعة او دارا فقال الطالب لا آمن ان
تسحق مني هذه الضعة او دارا **فان يرضى الرهن**
الدار مني فيبطل الرهن فماني منها قال الوجه في ذلك ان يشترط
بهذا المال على ان المشتري بالخيار الى وقت معلوم فيكون
هذا اجاز فان استحق منها شئ كان المشتري بالخيار ان يبي
اجاز البيع فيه وكان ذلك بخصه من الثمن وان سئلا احسن
في يده ان نقض البيع فيه حتى يودي اليه المطلوب المال
الذي عليه قلت فزجل له على رجل مائة دينار منها ثمن دينار

يصلح ومنه رينار بغير صك وقد حجه المطالب الطالب ماله
 كالحيلة في ذلك حتى يقبض هذا المال قال الحيلة في ذلك ان
 يوكل الطالب رجلا عزيزا يقبض منه هذه الخمين الدينار
 التي بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك شهود اعد وكافة
 العلانية ثم يشهد شاهدان اخرين بحضور الوكيل انه قد
 اخذ من الوكالة والاطلها ثم يطالب الوكيل المطالب بذلك
 المال ويثبت شهود وكالة فاذا قبض الخمين الدينار دفعها
 الى الطالب وغاب ثم يطالب الطالب بهذا المال قال فان قال
 قد دفعتها الى وكيلك اقام الطالب البينة على اخراجه من الوكالة
 فان القاضي يحكم له بالمال على المطالب ويقول للطالب ابيع
 الوكيل وطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل اليك
 الطالب ماله كله **باب في الزكوة** قلت ارايت رجلا
 يبيع فقيرا ماله فاذا ان يصدق بماله على غريمه فيحتسب
 ذلك من زكوة قال لا تجزئه ذلك عن الزكاة قلت لما الوحيه
 ذلك قل الوحيه في ذلك ان يعطيه من ماله **باب في**
 ماله ويحسب بذلك من زكاته فاذا قبض الغريم قال اقضاه اياه
 عما عليه من الدين فلا باس بذلك ويجزئه ما دفع الى الغريم ان
 يحسب به من زكوة قلت قال كان الطالب له شرك في هذا المال
 فحان ان يشرك فيما يقبض من الغريم من الدين قال فالوجه في
 ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه
 ثم يدفعه اليه ويحسب به من زكوة ويجزئه ذلك عن الزكاة
 ثم يبريه من حصته من الدين فيبر او لا يشركه في ذلك قلت
 فوجله عليه زكاة فاذا ان يعطيه منه في كفن ميت فهل تجزئه ذلك
 قال لا ولكن يجب لأهل الميت من زكوة ما شاء يقول هو
 صدقة على كل فاذا اراد ان يكون اميتهم به فذاك ثم قلت
 ارايت هذا الرجل الذي يجب عليه الزكاة ان كان له قرابة تحتاج
 او اخ او اخت او غيرهم قل له ان يجزي عليهم من زكوة ماله السنة

عليكم

كلها

كلها ما يكفيهم قال نعم وهو باجوري في ذلك لما ان يكون القاضي قد فرض
 عليه نفقة لأحد منهم فان اراد ان يعطيه ما فرض عليه القاضي
 ويحسب ذلك من زكاة ماله لم تجزئه ذلك عن الزكاة قلت
 فان كل قوم في بناء مسجد لهم وعليه زكاة قال لا تجزئه ان يعطيه
 من زكوة ماله في بنيانه ولكن ان نظروا الى قوم هم من فقر المالك
 المحلة فاعطاهم من زكوة ما شاء فاخذوه فبنوا به المسجد
 فلا باس بذلك ولا بد فقه اليم في البناء ولكن يقول ما وليك الفقير
 الفقير هذه صدقة عليكم فيجزئه والله اعلم **باب في**
 قلت ارايت رجلا وكل رجلا يبيع ضياء له ثم خاف ان يبيع الوكيل
 ذلك ويدخل فيه واراد نسخ وكالة حتى لا يجوز البيع هل من
 حيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع هذا الرجل ضياءه بقدرة
 فمن تتق به مثل ما سواي ويشهد على البيع شهود اعد وسرا
 فاذا فعل ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع
 ذلك ثم مستقبل هذا البائع المتري منه البيع الذي كان بينه
 وبينه يشهد على الما قال فيعود الى الصياح التي كان ملكها وان يكون
 للوكيل بيعها من قبل انه قالوت الى صاحبها بملك مستقبل
 غير الملك الاول وهذا ان كان الوكيل غائبا عن الموضع الذي
 فيه الموكل ولم يكن للموكل اخراجه من الوكالة ان كانت غيبته
 عن البلد لانه لو كان حاضرا كان له ان يخرج به بحضوره ويشهد
 على اخراجه فلا يقدر على البيع قلت وكذلك ان وكله ببيع
 عبد له او جارية او دار او عرض من العروض وغاب الوكيل
 عن البلد الذي فيه الموكل فلم يجزوا من الوكيل ان يبيع ذلك
 فاذا اخراجه من الوكالة وهو غائب قال الوجه في هذا انما
 شرطه لك قلت فان كان وكيله يتقاضي دينه او يترضا صفة
 او غيرها فخره وكالته والوكيل غائب فاذا اخراجه
 من الوكالة وهو غائب مسلة في الما قرار رجل له ضياء وله اولاد
 فاذا ان يفرق بعض اولاده بمقدار ما يصيبه من ميراثه ويترك

فقد
مستعمل في الامور

سائر ضياعه لولد في الباقيين ولا يشهد لهم بها ولكنها تكون على ملكه فان حدث له ولد دخل في ميراثه مع ولده الباقيين وعلى ان لا يكون لولده الذين اوردتهم شي من هذه الضياع وولده الباقيين ولا يدخلون في ميراثه ما اصيل في ذلك وكان او لا خمسة بنين وابنتين فاراد ان يعز د ابني منهم بصيغة ويترك سائر ضياعه لبنيته وبنايه الباقيين وان حدث له ولد دخل معهم قال الوجه في هذا ان يشهد على نفسه كسبه بصيغة ويكتب لهما بها او يكتب لهما بذلك شرا على نفسه ويوفى لهما بذلك ويكتب على هذين البنين كتاب اقرار يقران فيه بان ضياعه الباقيين ويسميها ويحدد ما صارت لاولاده الباقيين وفي ثلاثة بنين وابنتين على ما تكتب لهما اقرارا يشهد عليهما بذلك فان حدث به حدث الموت كان سائر ضياعه لولد الباقيين وان حدث له ولد دخل معهم في الميراث لانه لا يصدق هذين على ما بين من ضياعه وانما يجوز اقرارهما على أنفسهما بما اقرأ به ولا يكون لهما في ميراثه حق لانهما ان عرضا في ذلك اخرج هذا الكتاب الذي فيه اقرارهما فاذا قامت عليهما البينة لم يكن لهما سائر الضياع حق **باب** من البيوع رجل باع رجلا صغيرا او دارا وقبض الثمن ولم يمكنه ان يسلم ذلك الى المشتري لعائق عاقبه عن ذلك فقال البايع المشتري ان يوجهه يسلم ذلك الى سنة فاجابه المشتري الى ذلك قال لا يجوز التاجيل والمشتري ان ياخذ به بالتسليم لان هذا التاجيل باطل قلت فهل في ذلك جيل قال نعم قلت وما هو قال يقول البايع للمشتري جمعا ان البايع كان اجر هذه الضيعة او هذه الدار من رجل من المسلمين سنة او لها عزة شهر كذا من سنة كذا ثم انه باعها بعد ان اجرها من فلان هذا ان كان او قبض منه الثمن ففلم المشتري بالاجارة الموصوفة في هذا الكتاب فاخبر ان يقيم على شرائه ولا ينقصه الى ان تنقضي مدة الاجارة ثم

يقبضها

يقبضها من فلان البايع ورضي له بذلك فليس له مطالبة فلان البايع بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه السنة الموصوفة في هذا الكتاب ويؤكد الكتاب بذلك فيجوز هذا قلت فما نقول ان قال المشتري للبايع اقم ضمينا يضمن لي تسليم هذا الشيء عند القضاء وهذا الاجارة قال الضمان جائز ان اقام له ضمينا قلت فان لم يسلم الضمين ذلك في الوقت معلية قال قد اختلف اصحابنا في ضمان التسليم فقال بعضهم يوجب الضامن بالتسليم ويجوز بذلك وقال بعضهم ان لم يسلم كان عليه الثمن قال ولا حياطة في ذلك ان يقول في كتاب الضمان ان سلمت الى هذه الارض في وقت كذا وكذا وانما كانت ضامن الثمن وهو كذا وكذا فاذا فعل ذلك كان عليه الثمن في القولين جميعا قلت فما يقول ان قال المشتري لا اوجل البايع بالتسليم ولكن اخذ منه كعقلا بذلك على ان يكون الكفيل بالتسليم هو الموجه بذلك ولا يكون البايع موجه لان له ان يمكنه تسليم ذلك قبل السنة قال هذا جائز ويكتب المشتري على الضامن كتابا بانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن بايع باعه اياه ولا يسميه على ان يسلم ذلك الى المشتري في عزة كذا من سنة كذا ويؤكد الكتاب بذلك فيكون التاجيل للضامن ولا يكون ذلك تاجيلا للبايع قلت فيجوز الضمان على هذا اقال نعم هو جائز يسلم من الوكالة قلت رجل وكل رجلا ببيع عبده واشهد له بالوكالة وغاب الوكيل عن الموكل واراد الموكل ان يخرج الوكيل عن الوكالة حتى لا يبيع العبد قال لا يجوز اخراجه اياه من الوكالة الا ان يشهد على اخراجه ويكتب الله بذلك ويصل الكتاب اليه او يبعث اليه بذلك رسولا فيعلمه بانه لم يعلم باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالة وله ان يبيع العبد قلت او في هذا جيل حتى لا يكون له ان يبيع العبد قال نعم يبيع المولى العبد من ماله ويشهد عليه بذلك ويدفعه للمشتري ثم يشترطه المولى بعد البيع فلا يكون للوكيل ان يبيعه بعد هذا لان وكالة الوكيل يبيع العبد انما كان على ذلك الملك وهو الان ملك حادث قد خرج

اختلف اصحابنا في ضمان التسليم

مسألة في الوكالة

الوكيل من الوكالة في بيع العبد قلت فما تقول ان كان اموه ان شري
 له عبد فلان فوكاله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل
 غائب لا يمكنه ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتابا
 قال الجبل في اصحاح الوكيل ان يشتري العبد او يوهل من بشرته
 له على انه في ذلك بالخيار ثلاثة ايام فاذا اشتراه على ذلك فقد
 ملكه وخرج الوكيل من وكالة بالشرع ينقض البيع بالخيار
 الذي اشترطه فيبطل البيع ولا يجوز للوكيل الذي كان وكاله
 بشرايه ان يشتريه له بعد هذا **باب** من الصلح
 قلت ارايت رجلا جرح رجلا جرحه خطا ففني عنه المجرع ثم
 مات من تلك الجراحة يجوز العفو قال العفو جائز من الثلث
 فان كان المجرع مال يخرج الدية من ثلث ماله جاز المعفو ولو لم يكن
 للمجرع غير الدية التي وجبت على عاقلة الجراح كان لهم ثلث
 ذلك وقال لهم ادوا الثلثين فقلت فما الجبل حتى يجوز العفو
 قال ان اقر المجرع ان فلانا لم يجرحه هذه الجراحة كان قوله
 جائزا عينا ودينه ولم تقبل بينهم على الجراح لان المجرع قد اذم
 قلت وكذلك ان صلح المجرع الجراح من الجراحة على مال دون
 الدية قال اما في قول ابي حنيفة فان على العاقلة الدية يحسب
 من ذلك الماله الذي صلح عليه الجراح وعليهم ان يودوا ما سبق واما
 في قول ابي يوسف فلان الصلح جائز ويدفع عن العاقلة ما صلح عليه
 الجراح من الثلث ويودون ما سبق قلت فما الجبل حتى يجوز الصلح
 قال ان صلح من الجراحة وما يحدث منها فقول ابي حنيفة واني
 يوسف في ذلك واحد ويجب لهم الماله الذي صلح عليه والثلث
 واما في قول ابي يوسف فقله قد صلحتك عن الجراحة وقوله
 قد صلحتك من الجراحة وما يحدث منها واحد وسوا ذلك
 صلح عنهما جميعا قلت ارايت رجلا له عيال الف درهم فصالحه
 منها عينا مائة درهم يودونها المية بعد ان شهروا من سنة كذا فلا
 لم يفعل فعليه ما ابتاد درهم قال هذا جائز في قول ابي يوسف وقولنا

ولكن

ولكن من خالفنا يبطل ذلك قلت فما الجبل حتى يجوز هذا في
 قولكم وقول غيركم قال الجبل في ذلك ان يحطرب الماله عن المطلوب
 ثمانية درهم فيبقى ما ابتاد درهم فصالحه عينا مائة درهم
 مائة درهم يودونها المية بعد ان شهروا من سنة كذا فلا
 لم يفعل فلا صلح بينهما يجوز هذا عينا هذا الشرط قلت لرجل
 كاتب عبد ع على الف درهم يودونها من الكتابة اليه في سنة
 فان لم يفعل فعليه الف اخوي قال لا يجوز هذا قلت لما الجبل
 في ذلك حتى يجوز قال يكاتب العبد عا الف درهم ثم يصالح المولى
 المكاتب بعد ذلك عما كاتبه عليه الف درهم ويودونها المية
 في سنة كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا جائزا عينا
 هذا الشرط قلت فان كان المولى قد كاتب العبد عا الف درهم
 فاداد المكاتب ان يصالح مولا عا النصف من ذلك معجلا قال هذا
 جائز في قول اصحابنا ولا ايمن ان يفشده عنونا ولكن الجبل
 في ذلك حتى يجوز في قولنا وغيرنا قل ان يصالح المكاتب مولا عا
 من الف درهم على عرض من العروض يجوز ذلك في قولنا وقول
 غيرنا قلنا خالفنا قلت ارايت رجلا ادعى من **المدعي** في داد
 دعوى والمدعي عليه الذي في يده الدار منكر دعواه هل يجوز
 ان يصالح من دعواه عا شي وهو منكر لها قال نعم هذا جائز في
 قياس قولنا ولكن من خالفنا فعند هذا الصلح اذا لم يكن عن
 اقرار قلت فما الجبل حتى يجوز الصلح في قولنا وقول من خالفنا
 والذي في يده الدار ما من ان يقرب دعواه فيكون المدعي قد
 اقرب ذلك تانسان ثم يصالح فيجزي المقر له فيأخذ ذلك من يده
 الذي في يده الدار او يجزي شريك للمدعي فيجزي بهن المأثور
 عا الذي في يده الدار قلت الجبل في ذلك ان يصالح الرجل
 للمحبني عن الذي في يده الدار من هذا الحق عا مال معلوم و
 يقو هذا المحبني للمدعي هذا الحق الذي يدعيه فيصالح
 عا ما يدعيه عا ان يعلم هذا الحق الذي في يده الدار ويضمنه

قد
 مسك فزال العسر

ما ادر كه ينفذ ذلك من درك فيجوز ذلك قلنا ارايت اذا اصابك هذا
 عينا ما ذكرتم استحق انسان بعض هذا الدار هل يرجع المصالح عينا المدي
 بشئ مما يصالحه قال اذ ابلغني يدي الذي الدار في يديه مقدار
 دعوي المدي لم يرجع بشئ قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسط
 مما صالح عليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المدي لي بثلث هذه الدار
 والثلاث الباقيات منها للذي في يديه الدار ثم يصالح الاجنبي
 بعد ذلك عينا هذا فيقول في كتاب الصلح اني ذكرت لك ان ثلث جميع
 هذه الدار في سلبي وان لفلان بن فلان يعني الذي في يديه الدار
 والي سالتك ان تصالحني عن دعوي هذا عينا كذا وكذا فاذا
 صالح عينا هذا يرجع المصالح عينا المدي بقسط مما عليه اذا استحق من
 هذا الدار بشئ قلت ارايت ان كانت داره في يدي اصل مات وتركها
 في يدي ابنه وامرته فادعاهما رجل فضال المدي عينا غير اقوال فالل
 عليهما عينا ثمانية اتم عينا المواتة الثمن من ذلك ويكون الدار بينهما
 عينا ذلك قال كان صالحا عينا اقرار كان المال عليهما نصفين والدار بينهما
 نصفان قلت فما الحيلة في ذلك قال يصالح عينا اقرار حتى ان يسلم ثلث
 الثمن وللأب سبعة اثمان فاذا وقع الصلح عينا هذا اقرار كانت الدار
 بين الابن والمراثة عينا ثمانية اتم قلت ارايت رجلا توفي وترك مالا
 وعرضا فاراد المورثة ان يصالح الموراثة من ذلك عينا دراهم او دينار
 والذي ترك الميت من الدراهم والدنانير مجهول لا يعرف قدره قال
 لا يجوز هذا الصلح قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الصلح قال يصالح
 من حصتها من ذلك عينا دراهم ودنانير ويدفعون ذلك اليها من حصتها
 من الدراهم ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم
 صلحا عن حصتها من الدنانير ومن بعض العروض عينا قدر قيمته
 ذلك وان صالحها عينا عرض من العروض فيوافق ذلك فان كان
 للميت ديون على الناس وله عروض ومال الحيلة في ذلك ان يصالحها
 من جميع ما تركه الميت الا الدين عينا كذا وكذا ادعاهما وكذا وكذا
 ديناد او يعارض من العروض اما حصتها من الدين فانهم ينظرون

صلح المرأة والكر

وحيثما كان المال على الزوجين
 في المهر والمهر على الزوجين
 في المهر والمهر على الزوجين
 في المهر والمهر على الزوجين

معدن

مقدار ذلك فيقرضونها اياه فيكون لهم عليها وتوكلهم بقبض جميع
 ذلك وان يتعاصرونها به مما لم عنها لا يتم ان ادخل الدين في الصلح
 بوا العزما من مقدار حصتها من الدين قلت في هذا شئ غريب
 هذا اقال نعم قلت وما هو قال يصالحون بها من حقها من تركت الميت
 من المال العنق والورق والضياع والدور والمستغلات المتاع
 وغير ذلك ما عدا ما هو باسم زوجها فلان من الديون عينا ما قلنا
 ثم يقول اسفل الكتب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الديون
 هو عينا فلان كذا وعينا فلان كذا فان جميع ذلك كله لفلان وفلان
 يعني ما يورثه في ملكهم دونها ودون الناس وان اسم زوجها
 فلان من ذلك عارية ومعوته لهم قلت ارايت رجلا ادعى لرجل
 بخدمة عبده مدة معلومة وادعى بخدمته ملعاش فاراد
 الورثة ان يتصل بهذه الرصبة ويسلم لهم العبد فلا يكون للمري
 له فيه حق قال الحيلة في ذلك ان يصالحوا من خدمته العبد عينا
 شئ يدفعونه اليه فيجوز ذلك ويبطل حق صاحب الخدمة فيصير
 العبد للوارث يصنع به ما شاء من بيع وعينة قلت وكذا لك
 لو ادعى له بجاه بطن جارية من ولد قال السبل فير عينا ما
 لك والصلح في ذلك جاز وسلم ذلك للوارث **باب** من الكفاية
 قلت ارايت رجلا له عينا رجل مال فجعله عليه واخذ منه كوفلا
 بفننه عينا انه ان لم يوافق به عند محل كل نجم من هذه النجوم فالقول
 ضامن لجميع المال عينا النجوم قال هذا جاز في قولنا ولست آمن ان
 يبطل ذلك غيرنا قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان
 يضمن الكفيل المال عينا انه كلما دفع الذي عليه المال الى الطالب عند محل
 كل نجم من هذه النجوم فيوري من مال ذلك النجم فاذا ضمن ذلك
 فعد اجاز في قولنا وفول غيرنا قلت ارايت رجلا له عينا رجل مال
 فضا له عينا ان يوحده عنه عينا ان يضمن له عند فلان هذا المال ما
 لم يضمن فلان فليس فلا يصح بينهما والمال حان قال هذا اجاز عندنا
 ولست آمن ان يبطل ذلك بعض من خالفنا قلت فكيف الحيلة

تفسير من صحيح واراوه ابا

بم

رجل الى راس الشهر فليس هذا تأجيل ولكن كما قال قد كنت لك
 بنفسه ما بين هذا اليوم وراس الشهر فان الكفالة عليه ايام راس
 الشهر قال وليس هذا بمنزلة المال اذا قال صحت لك الف درهم
 التي لك عينا فله ايام راس الشهر قال وليس هذا بمنزلة المال اذا
 قال فله ايام راس الشهر قال وليس تأجيل الكفالة بالنفس قال فاذا
 صحت الكفالة التي اهل فيها المدة وذلك اليوم وغابت الشمس
 بري الكفيل قلت ارايت رجلا له عيال رجل مال فاعطاه المطلوب
 ضمينا بهذا المال قال فالمال عيال المطلوب وعيال الصميين وللطالب
 ان ياخذ مما يملك جميعا او ياخذ ايها شيئا قول اصحابنا وقال
 بعض الفقهاء الضمان مثل الحوالة وليس للطالب ان ياخذ الذي
 عليه اصل المال قلت فما الجيلة حتى يكون له ان ياخذ ايها شيئا
 شأنا القولين جميعا قال ان يصمن هذا الصميين المال عن
 المطلوب عيال ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه له عن صاحبه
 بذلك وعيال له ان ياخذ جميع هذا المال ايها شيئا فاذا صحت
 عيال هذا كان له ان ياخذ بذلك ايها شيئا قلت ارايت رجلا له عيال
 رجل مال حال وله به صميين فتواري الرجل الذي عليه الدين وقال
 لا اظهر او يوجلي بالمال والطالب يكون ان يصمن عيال الصميين
 كيف الحال وذلك حتى يوجه به هذا المال حتى يظهر فاذا اظهر
 اخذه قال الجيلة في ذلك ان كان للطالب من يتق به بالصميين
 ان يقربانه قد قبض المال من الصميين ويشهد له بذلك بشهود
 عدول لا يقرينهم عيال بعد الوقت الذي يشهدهم فيه ثم يشهد
 بعد ذلك للمطلوب بانه قد اجمله فاذا اظهر كان للصميين ان
 يطالبه بالمال باقر ان الطالب له يقبض المال منه ولا يجوز
 تأجيل الطالب اياه لما اجمله به بعد اقترانه بقبض المال من
 الصميين قلت ارايت ان لم يكن بالمال صميين ما الجيلة في ذلك
 قال اذا سأل المطلوب التأجيل قال عيال عيال ان او جملة حتى
 اخذ منه كفيل بهذا المال ثم يقول فاذي رجل من قبلي يصمن

ثم يخرج من القبر الكفالة
 الكفالة

لي عنه هذا المال بعد ما اخرج من عيني ثم يجي رجل من قبلي يتق
 به ويشهد به المطلوب بانه قد امره ان يصمن لفلان عن هذا
 المال الذي له عليه وهو كذا كذا وانه قد صمن ذلك لفلان عن
 يامره فاذا اتفق الطالب من ذلك الشاهد للصميين بانه قد قبض
 المال منه ثم يشهد بعد ذلك بانه قد اجمله المطلوب الى وقت كذا
 وكذا فلا يلزمه التأجيل ومتى ظهر اخذ الصميين بالمالي
باب ما وصيا قلت ارايت رجلا جعل رجلا وصيه
 في ماله بالكوفة وجعل فلانا وصية في ماله بالبصرة وفلانما في ماله
 ببغداد قال ابو حنيفة هو لا كلم او صيا للميت في جميع تركته
 بالكوفة والبصرة ويخداد وليس لواحد منهم ان يبيع شيئا
 من تركته الميت وما يشتري ولا يقبض دينه الا ان يكونوا جميعا
 وهو قول زفر وقال ابو يوسف كل واحد منهم وصي فيما اوصي
 اليه خاصة قلت فكيف يكون الجيلة حتى يكونوا جميعا
 في جميع التركة في ما قابيل كلها قال الجيلة في ذلك ان يجعلهم
 او صيا في جميع تركته عيال انه من خسرهم فهو وصيه في جميع
 تركته وعيال لكل واحد منهم ان يقوم بوصية وينفذ امره
 فيها وفعله فاذا فعل الامر عيال هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل
 في ذلك وجاز امره قلت فان اراد الموصي ان يكون كل واحد
 منهم وصيا فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل مع ما حوزة شيء من
 ما قابيل قال يقول الموصي قد اوصيت ابنا فلانا فيما لا يبغداد
 خاصة دون ما يوصيها من البلدان والامصار وليس لواحد منهم
 يدخل يد في شيء مما اوصي به الا غيره فاذا قال هذا لم يكن لواحد
 منهم يد في شيء مما اوصي به الا غيره قلت وكذلك اذا قال
 فلان وصي في قضا ديني فلان وفلان وصي في قضا ديني وفلان
 وصي في القاذ وصاياي وفلان وصي في ادبي والقيام بامرهم
 قلت لما قابيل في هذا مثل ما قابيل فيما ترخص من البلدان
 عيال ما فرت لك قلت ارايت رجلا اراد ان يوصي الى رجل عيال انه

ان لم يقبل وصية فلان وصية قال هو جائز في قول اصحابنا
 وبعض الفقهاء لا يري ذلك جائز اقلت لما الجيلة حتى يجوز
 قال الجيلة في ذلك ان يقول اوصيت الى فلان وفلان عااته
 ان لم يقبل واحد منهما هذه الوصية وقيلها لما اخر فهو وصي
 وحده في جميع تركاته قلت ارايت ان قبل الذي اراد ان يوصي
 اليه يكون له وصي وصيها مع قال لي قلت فكيف الجيلة حتى
 لا يكون له وصي ان قبل هذا قال يقول قد اوصيت الى
 فلان وفلان عااته قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي
 وليس الى فلان من وصيتي شيء مع فلان وان لم يقبل فلان
 ففلان وصي في جميع تركاتي فيكون الامر على ما قال قلت ارايت
 ان رجل اوصى اوصي بوصايا واوصى الى رجل ثم مات زمانا ثم
 اوصى بوصايا واوصى الى رجل اخر قال لما وصيانه جميعا وما
 اوصى في الوصية الاولى والوصية الثانية ثابت بنفذ ذلك
 كله قال ويشهد انه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان
 هذا وان قد اطلق كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية
 واخرج كل اوصى اليه غير فلان هذه امره وصية ولم يجعل
 اليه من وصية سببا وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة
 دون كل من اوصى اليه متقد ما قلت ارايت اوصى اذا خاف
 بعض القضاة ان يباله عما كان وكل اليه وتركه الميت وباله
 البنية عااته ان قد من ذلك وما انفق على الورثة وما قضى من الدين
 وما يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوجه قال يكون غيره
 متولي بيع تركت الميت ويقضى الدين وما يقرب شيء ولا يشهد
 على نفسه بشيء غير هذا ان لم تقبلت وما هو قال يقول ما لورثة
 فلان في يدي لما كذا وكذا ولا يقرانه باع ولا فسادا قلت
 فان قال له القاضى اخطأ انه ما وصل اليه من تركت الميت شيء
 غير هذا الذي اقربته له ولا تقضت شيئا مما له قال اذا كان
 مظلوما فيما عليه وفيما يدي جرم كان قد عمل في الوصية بما يجب

قف

قف

فان المهر في النكاح
 كما وصل للمهر

محل

عليه

عليه فليخلف ولا يصرف نيته الى غير ما استخلفه عليه ويقصد
 الى شيء بعينه ينوي انه لم يصل اليه من تركت الميت متاعا سوى
 كذا امثالا لم يكن في تركت الميت او هو كذا او نوعا من انواع
 الممتعة مما لم يكن في تركت الميت فاذا اخطأ على هذا لم يكن
 عليه شيء قلت لما تقول في هذه اليمين التي ينوي بها قال
 فينظر الى شيء من متاع الصبي او متاع الهند او متاع الروم
 مما لم يكن في تركت الميت فينوي ان ذلك المتاع لم يصل اليه
 هذا اذا كان مظلوما واما اذا كان ظالما لم يسع ان يخلف
 على ذلك قلت ارايت رجلا له على رجل دين فاراد ان يوصي لهما
 الدين بما عليه من الدين وله مال يخرج ذلك من ثلثه ولم يكن
 ان يحدد الورثة تركته فبقي جرم عليه عليه بالثلثين قال
 الجيلة في ذلك ان يشتري صاحب الدين ان لم يكن مريضا
 من الرجل الذي عليه الدين ثوبا بمقدار الدين على ان
 المشتري في ذلك بالخيار فترين سنة او اقل من ذلك او
 اكثر على ما يريد ويقض الثوب فاذا مات الذي عليه الدين
 جاز البيع عليه وزنه الثمن وكان الثمن قصاصا وان يشأ
 قال قد اشتريته منك يدني الذي يا عليك وهو كذا كذا
 عااته بالخيار فيه الى غير كذا من سنة كذا فان مات ثم البيع
 ويري الغريم من الدين وان اراد ان ينقض البيع مادام
 حيا كماله ذلك ويكون دينه على حاله قلت ارايت رجل دفع
 الى رجل الف درهم واوصى اليه ان يشتري بالالف عبد او يعقده
 عنه ولم يشهد على ذلك ثم مات وقد صار ابيد وشفة من المال
 اضعاف هذه المالف فاشتري الوصي بالالف عبد او اراد ان
 يعقده عن الوصي فحذف الوصي ان يقول له دفع الي فلان
 درهم وامرني ان اشترى به عبد او اعقده عنه يجوز فيحدد
 طوره ذلك ويأخذون المالف منه وكره ان يقول قد اعتقت
 هذا العبد من فلان ولا يذكر المالف فيكون وما العبد له ولا يكون

قف

يكون كراهة للميت وادخله يعتق بها العبد ويكون كراهة للميت
 قال الخليل فيه ان يقر هذا الوصي ان رجلا احرا من المسلمين جاز
 فلان من فلان ابن فلان العتلاي دفع اليه الف درهم
 او شي اليه ان يشترى بها عيدا او يعتقه عنه وان الرجل المي
 قبل من فلان ما اوصاه اليه من ذلك وقبض منه الف درهم
 فلان الموصي توفي بعد ذلك وان الرجل المي الذي اوصى اليه فلان
 اشترى بعد وفاة فلان ابن فلان عيدا او يعتقه عنه فلان
 وهو هذا العبد واعتقه عن فلان بن فلان الرجل الذي اوصى
 اليه فقد صار فلان الوصي حرا بالعتق الموصوف في هذا الكتاب
 عن فلان بن فلان فلا سبيل لاحد عليه سبيل الا ان كان ولاه
 لم يجب بذلك من ورثته فلا بد من فلان العتلاي ويشهد بخا
 هذا الكتاب فيعتق العبد ويكون كراهة للميت الذي اوصى
 الى هذا الرجل ثم يشهد له قلت فلو كان لورثته الميت سبيل
 على المقربين الا ان اوصى العبد المعتق قال لا سبيل لهم
 على واحد منهما لان المقرب لم يقر راته قبض من اموال الميت شيئا
 فيلزمه ذلك من قبل ان اقر هذا الذي يزعم ان الرجل الحر
 اشترى هذا العبد بماله التي دفعها اليه الميت وما يقول
 ان الميت اوصى اليه في ان يشترى بذلك عيدا او يعتقه عنه
 قلت فما يقول ان اقر هذا الوصي ان الميت اوصى اليه في صحة
 من عقله وجواز من امره ان يشترى عيدا بعد موته بالف
 درهم ويعتقه عنه ولم يدفع ماله ولم يقبضها من ماله بعد
 موته وانه قبل من فلان بن فلان ما اوصى اليه مما سمي ووصف
 في هذا الكتاب ثم انه اشترى بعد ذلك ماله عيدا بالف
 درهم وهو فلان الوصي لم يعتقه عن فلان بن فلان
 ليرجع بماله درهم التي اشترى بها فلان في مال فلان
 اعتق فلان الوصي عن فلان بن فلان على ما اوصى به اليه
 فقد صار فلان بن فلان حرا عن فلان بن فلان فلا سبيل لاحد
 عليه

عليه لا سبيل الا ان كان له ولاه لم يجب له ذلك من ورثته فقلنا
 فلان قال هذا جائز قلت فهل يكون لورثته الميت سبيل على الوصي
 او على المعتق قال لا سبيل لهم على واحد منهما من قبل ان يقر
 هذا الوصي فيما اقر جاز العتق ويجب عليهم ان يردوا اليه الف
 درهم وكان الوصي الميت قال ابو بكر فان لم يقبض قوما فيما اقره
 فالعبد حرا بما اقره هذا المدعي للوصية ولا شيء عليه لانه لم يقبض
 بانه قبض من الميت ولا من ماله شيئا قلت ارايت رجلا
 باع دارا له من رجل فلم يقبضها منه المشتري حتى يباعها
 البائع من رجل اخر ودفعها اليه قال قد اتم البائع ودخل
 في ما يبيعه حين باعها من الآخر قلت فان طالب المشتري
 الاول الثاني بالدار فاراد المشتري الثاني ان يسلم له وقال
 المشتري في المشتري الاول ان يصح له عنها فاجابه الاول
 ما الخليل في ذلك قال ان اقر المشتري الاول ان البائع كان
 باعه هذا الدار ولم يقبضها منه حتى يباعه البائع ان يقبل
 البيع منها فاقاله وكتب بذلك كتابا قد شهد عليه فيه
 قال هذا جائز ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل
 ولكن للبائع ان ياخذ الدار من المشتري الثاني لان المشتري
 الاول اقر ايضا بالقالة بعد بيع البائع اياها من المشتري
 الثاني فان اراد المشتري الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها
 ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع في قبل
 ان يبيعها من المشتري الثاني فاقرا به بذلك جاز على الوصي
 ولا يكون له على الدار سبيل قلت ارايت رجلا قال لامرأته
 انت طالق ثلاثا ان وطنتك ولم يطها قال تطلقت ثلاثا ولا
 حلل له حتى تنكح زوجا غيره وان تركها اربعة اشهر
 لم يطها بائت منه بتطلقه بائنه قلت فما تقول ان انفقت
 عدتها ثم تزوجها نكاحا فاسدا او طهرها بعد ما تزوجها
 بغير شهود و قال اكره ان يطها في النكاح الفاسد وان

سبيل من بيع

قلت فان لم يكن له ولاه لم يجب له ذلك من ورثته

هو وطبها لم يقع عليها الطلاق الذي حلف به الا بالطلاق
 التي يات بها فقد خست في المهر من قبل انه وطبها
 حال لا يقع عليها طلاقه قلت فان تزوجها بعد وطبها
 اياها كما صححنا قال تكون امراته باقية على تطلقته
 قلت فما الذي يجب عليه وطبها اياها قال عليه الاقل مما سمي
 لها من الصداق ومن مهر مثلها قلت فما يقول في هذا
 الوطى الذي كان منه قال هو ووطى حرام الا انه لا حد من قبل
 الشهرة التي دخلت فيه قلت فان جعلت من هذا الوطى فجات
 بولد لزمته بنسبه وكان الولد والدة قلت فان وقعت
 عليها تطلقه بانه لا يلازم اعتدت وانقضت عدتها التي
 ان يتزوجها كما فاسد اتم وطبها فقد زعمت ان هذا
 الوطى حرام ولكن لا حد عليه فيه قال نعم قلت فما المنكاح المفيد
 قال يتزوجها بشهادته عديدين او شهادته صبيان فهذا
 المنكاح فاسد الا ان هذا المنكاح بعينه شهود وهو فاسد لا
 يلزم الطلاق الذي كان يحلف به قلت فما يقول ان زوجه
 ولها قد دخل عليها الزوج وطبها وهي لا تعلم ان ولها زوجها
 منه فلم تمتنع من وطبها اياها هل يكون تركها اياها
 اجازة للمنكاح قال لا يكون اجازة للمنكاح الذي لا تعلم
 ولا يقع عليها بهذا الوطى الطلاق هذا اذا زوجها الولي
 بغير امرها بعد انقضائها بشهادة الشهود قلت فما يقول
 ان كانت لما وقعت عليها تطلقه بالابلا زوجهها الولي
 بغير امرها قبل ان تنقضي عدتها قد دخل عليها الزوج وطبها
 ولم تعلم ان ولها زوجها منه فلم تمتنع من الوطى هل يقع
 تمام الثلاث التطلقات فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
 الا ترى انه لو وطبها في العدة من غير ان يزوجه اياها
 انها تطلق تمام الثلاث التطلقات وهذا اكره حل قال لا يه
 انت طالق ثلاثا ان دخلت هذا الدار ثم طلقها واحدة

جعل من وطبها
 زوجهها

تفصيل المنكاح المفيد

والله اعلم

على جعل ثم دخلت الدار وهي في العدة انه يقع عليها كتابا
 الطلاق حتى تبين بثلاث تطلقات قال وكذلك المسئلة
 التي قبل هذه قلت اريت رجلا اوصى الى رجل ولم يشهد
 اليه بالوصية ودفع اليه ماله وقال لفلان بن فلان وكذا اوفلان
 بن فلان على كذا وكذا اوفلان بن فلان على كذا وكذا فادفع
 اليهم بعد وفاتي او قال قد اوصيت لفلان بكذا ولفلان
 بكذا فادفع ذلك اليهم من هذا الذي دفعته اليك وشهد
 له عياشي من ذلك ثم مات فجا العزما والموصي لهم الى هذا
 الرجل الذي قبض المال قالوا ان يدفع اليهم ما اوصى به
 لهم فكم الرجل ان يدفع ذلك اليهم وكره ايضا العزما والموصي
 لهم ان يقولوا بانهم قبضوا ذلك من هذا الرجل ان يدفع ذلك
 اليهم من مال فلان ما لم يدر ذلك قال ان يكتب على كل عتيم
 كتابا فيقول العتيم هذا المكتب لفلان بن فلان كتب له فلان
 بن فلان واقوله جميع ما فيه واستشهد له على نفسه بذلك شهودا
 سموا اخذ هذا المكتب اني ذكرت لك ان ياعيا فلان بن فلان الغلام
 مالا مبلغ كذا وكذا وان فلانا توفي واوصى اليك والي سالك
 ان تدفع جميع الذي ذكرت لك انه ياعيا فلان من هذا المال المسمى
 هذا المكتب عيان فلانا نأبوي من ذلك وعلى اني ضامن لجميع
 الذي يدرك فلانا واحد من الورثة في ذلك وذكر من قبل
 وليستني ان اخلص فلانا وورثته من جميع ذلك كله واسلمهم
 منه او ارد عليك ما يلزمني ويجب عارضة عليك فاجبني الى
 جميع الذي سالتك مما وصفت في هذا المكتب ووقعت الى جميع
 هذا الكذا وكذا فقتضوا من فلان بن فلان وقبضتها منك
 ثمة وافية وارث فلان من جميع ورثته من ذلك ولا يقول
 من مال من دفعها فلا يكون عليه ولا عياشي فقتض ذلك سبيل
 لوارث ولا غيره وكذا لك الموصي لهم يكتب على كل رجل منهم هذا
 ولا يقول دفعته لك من مال فلان فادفع لك لم يكن لو ار

عليه ولا يعي الموصي له سبيل فيما قبضوا بسبب الوصية ولو كذا ذلك
الكتاب على الغنا وعلى الموصي لهم وانما كتبت كل الكتاب ولم استقص
فيسفي للذي يكتب الكتاب ان يكتب ذلك ويحيط فيه قلت ارايت
رجلا له عبد وامه فتعلم ان تزوج واحد منهما من صاحبه فحلفت
بحر بينهما ان لا يزوجهما ما الجيلة في ذلك حتى يزوجهما قال الجيلة
في عيته ان يبيعهما بقر من يثق به من دله او غيرهم ثم يزوج
قال الجيلة في عيته ان يبيعهما بقر المشتري فاذا عقد النكاح اشترى
هما المولي الذي بارعها فيعود الى الله ولا يحلف في عيته قلت ارايت
رجلين لهما على امرأة مائة دينار فزوجهما الله فحلفت من المال
الذي عليه هل لشركه ان يشركه فيمنعه نصف حصته من المال الذي عليه
قال انا في قولنا فليله ذلك ولست اسن ان يصمنه بعض الفقهاء قلت
فما الجيلة في ذلك قال الجيلة في ذلك ان يعيب الذي تزوج المرأة
للمراة حصته من هذا المال ثم يزوجهما عا عشرة دراهم ثم يهب
له المراة العشرة دراهم التي تزوجهما عليها فلا يكون عليها
في ذلك سبيل **ابو اسحاق** لا انا قلت ارايت رجلا
تزوج امرأة على مائة دينار فدفع المهر اليها او الى الولي الذي
يجوز قبضه عليها وحلفت ان تكون قبضته ولا تقبض لها فاقبض
يجوز قبضه عليها وخاف الزوج **ابو اسحاق** ان يهر بالمهر عند القاضي
فعلزمه آية ويجعل القول قول المرأة ما الجيلة في ذلك قال اذا كانت
طالعة وسعة ان يحلف لها ويؤي بشيا اخر قلت فيسفي بما يؤي قال
القاضي يستخلفه بالله ما تزوجهما على مائة دينار عا ما ادعت قال
يؤي انه تزوجهما اليوم على مائة دينار فليكون له سبيل قلت
ففي هذا شيء غير هذا انا في ذلك وما هو قال ان كان يبيعها
وقد تمت آية القاضي فليعد ادخلت لها بالله ويؤي انه لم يزوجهما
بالكوفة على مائة دينار قلت وكذلك ان يؤي انه لم يزوجهما
بالبحر على مائة دينار وكذلك ان يؤي بالمد من البلد ان غير
البلد الذي تزوجهما فيه قال نعم قلت وكذلك ان حلفت انه لم

يزوجهما

يزوجهما بالبحر على مائة دينار وكذلك ان يؤي بالمد من البلد ان غير
ويؤي انه لم يزوجهما على مائة دينار ويؤي انه لم يزوجهما في
شهر رمضان قال نعم وكذلك ان يؤي شهر ربيع الشهر وغير
الشهر الذي كان تزوجهما فيه قال لا حلف عليه ذلك وكذلك
ان يؤي انه لم يزوجهما في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك
ان يؤي انه لم يزوجهما في دار فلان على مائة دينار قلت ارايت
ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لها وله
ثم انكروا ذلك لها الولي واداد استخلافه وادعت المرأة المائة
دينار قال يعلمها بما بقي لها عليه قال فكيف يحلف لها انه لم يزوجهما
على مائة دينار عا ما فتراد ذلك قلت ليس يستخلفه القاضي بآية
ما تزوجهما على مائة دينار وانك تزوجهما على خمسين دينار
قال بل قلت فكيف يؤي فيما يستخلفه بانه تزوجهما على خمسين
دينار قال يؤي انه تزوجهما على هذه الخمسين التي اقربها
وعا الخمسين دينار التي قبضتها لها الولي فلا يكون عليه بمسرة
قلت ارايت ان كان تزوجهما سراً عا خمسين دينار بالشهود ثم
اظهروا المائة دينار بعد ذلك قال المهر هو الذي عندك او عا
خمسين دينار قلت فان ادعت المائة دينار التي كانت في العداية
واستخلفه عا ذلك قال يحلف انه لم يزوجهما على مائة دينار يعني
النكاح السرا الذي عقدته او قال وكذلك ان يؤي انه لم يزوجهما
اليوم على مائة دينار او في الكوفة او في بلد من البلد ان او في
يوم قصده او غير اليوم الذي تزوجهما فيه قال نعم وله بنته
في ذلك وكذلك ان يؤي شهر ربيع غير الشهر الذي كان تزوجهما
فيه قال نعم قلت رجل طلق امرأته ثلاثا وحلف ذلك قاردا المقام
معها قال لا تحلف النكاح ولا يقول كتب امرأته وخلقني فانها
ان اقوت بهذا او ادعت الطلاق الرضا الحاكم للنكاح وكلها
ان تاتي بالنية على ما تدعي من الطلاق قلت فان كان لها مثله
فقد قال الحاكم استخلفها بالله ما بي امرائي وما هذا الولداني

هو

خبر

ان لا يبيع هذه الجارية بمائة دينار حتى يزداد واحتاج
 الى بيعها وليتجد لها الزيادة التي حلف عليها قال ان باعها
 بتسعين دينار او مائة درهم او مائتي درهم قال لا يحسن
 قلت وكذلك بان باعها بتسعين دينار او ثوب او عبد او
 من العروص قال لا يحسن الا ان يبيعها بمائة دينار قلت
 كذلك ان كان باعها بتسعين دينار او له حنطرة قال نعم
 لا يحسن في يمينه قلت فزجل حلف ان لا يبيع هذه الجارية
 من فلان ثم اراد ان يبيعها منه ما الحيلة في ذلك قال ان
 باعها منه ومن غيره لم يحسن قال وان باعه تسعة وتسعين
 ستمائة وذهب له السهم الباقي لا يحسن ايضا في يمينه قلت
 فان باعها من رجل اشترىها لخلق عليه قال لا يحسن قلت
 فان باعها من رجل من الخلق عليه بغير امر الخلق ثم اجاز الخلف
 البيع قال يجوز البيع ولا يحسن في يمينه قلت فزجل قال عدي
 هذا حوان يمينه ثم باعه بعد يمينه قال لا يعتق العبد من قبل
 ان العتق انما يقع بوجوه عن ملك فلا يعتق بهذا القول
 قلت فان حلف ان لا يبيع جارية هذه فباعها ببيع فاسدا
 قال ان كانت في يديه حين باعها او قبضها المشتري ثم باعها
 منه ببيع فاسدا لم يعتق من قبل ان البيع وقع عليها وخرجت
 عن ملكه وصارت للمشتري فلم يعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها
 فباعها على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام قال يعتق لانه على ملكه
 قلت فزجل قال ان اشتريت هذا العبد فزوجته ثم اراد ان يشتريه
 ما الحيلة في ذلك حتى لا يحسن قال ان اشترته شرا فاسدا وهو
 في يد البائع ولم يقبض منه انحلت المهرين وليس العبد في ملكه سقطت
 المهرين ولم يعتق العبد ثم يشتري العبد بعد ذلك شرا صحيحا
 فلا يلزمه حينئذ قال وان اشترته على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة
 ايام ثم ناقضه البيع فيه ثم اشترته بعد ذلك شرا صحيحا مقبلا
 لم يلزمه حينئذ ولم يعتق العبد من قبل انه يلزمه الحنف فيه حينئذ

قوله لا يبيعها من فلان ثم اراد ان يبيعها منه ما الحيلة في ذلك قال ان باعها منه ومن غيره لم يحسن

قوله ان اشتريت هذا العبد فزوجته ثم اراد ان يشتريه ما الحيلة في ذلك حتى لا يحسن

اشترته

اشترته على ان البائع بالخيار وليس هو في وقت الخيار في ملكه قلت
 فان اشترى منه تسعة وتسعين ستمائة سهم وذهب له
 البائع السهم الباقى قال لا يحسن ولا يعتق العبد قلت فاذا حلف
 لا يشتري هذه الدار فاراد ان لا يشتريها قال ان اشترى
 غيره فاشترىها او اشترىها هو وغيره اما ابنه او زوجته
 او امراته ممن يثق بها لم يحسن قلت لما يقول ان اشترى منها
 تسعة وتسعين ستمائة سهم وذهب له بالسهم الباقى
 انه صار له بحق عرفه له فابصر الدار ولم يحسن في يمينه
 قلت لما معنى هذا السهم الذي اقر له به قال يجعله على سبيل
 الهبة ان كانت مما يمتنع قلت فزجل قال امراته طالق ان ملك
 هذه الدار قال الحيلة في ذلك ان اراد شراها ان يطلق
 امراته تطليقة واحدة ثم يدعيها حتى تنقض عدتها
 ثم يشتري الدار ثم يتزوج المرأة التي كان طلقها بعد
 ما اشترى فلا يقع على امراته الا التطليقة التي كان طلقها
 قلت وكذلك ان كان حلف بعقده مالكة ان ملك هذه الدار
 قال الحيلة في ان يملكها ان يبيع مما يليك ممن يثق به فاذا اوجب
 البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما بشر او اما بعينه
 ثم يبتاع البائع في مالكة وقد صارت الدار في ملكه قلت
 فان اشترى منه تسعة وتسعين ستمائة سهم لنفسه و
 اشترى السهم الباقي لزوجته باسرها قال لا يحسن لان ملك
 الدار كلها ليرثه قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولد
 له صغير قال لا يحسن فان اشترى ذلك ابن له كغيره لم يحسن
 ايضا قلت ارايت رجلا له على غريم له مائة درهم فحلف
 ان لا يأخذ ماله عليه اليوم الا جملة فاخذ جميع ماله عليه
 في ذلك اليوم فوجد منه درهما زيفا فاستبد له منه قال ان
 استبد له في ذلك اليوم حنث واستبد له من العبد لم يحسن
 قال فان لم يستبد له منه اصلا قال لا يحسن من قبل انه قد ترك

قوله امراته طالق ان ملك هذه الدار

مما كان عليه درهما وهو الدرهم المستوفى الذي كان اخذه في الدرهم
 قلت الرجل يحلف على امراته ان لا ياكل من كسبها ولا ياكل من كدها
 واليمين بالطلاق قال فاراد الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك
 ان ينظر كل كسب من شئ جاءته به فونقية لغيره امام ولد
 او بعض من تنق به ويقبل الموطوب له ويقبضها فينفق الموطوب
 له ما ذهب له وياكل من ذلك فلا يكون عليه حنث فاذا وهبت
 لزوجها فقبل اليه وقبض ذلك فالفقه واكمل منه قال لا يحنث لان ذلك
 قد صار كسبا له حين وهبته له كذا لو حلف بالطلاق ثلاثا ان
 لا ياكل من كده ففعل مثل هذا قال نعم قال ان نظرت الى ما كسب فاشترابه
 من امراته شيئا ودفعه اليها فالنكاح منه لم يحنث في يمينه قال فان
 طلقها نطقا وتركها حتى تنقض عدتها فلم يقربها ولم ياكل من كده
 ولا من كسبه ثم اكلت من كده ومن كسبه انقضت عدتها ثم تزوجها
 بعد اكلها تزويجا مستقلا لم يحنث في تلك اليمين حنثا يقع به
 عليها الطلاق الذي حلف به من قبلها انما اكلت من كده وكسبه
 بعد انقضائها وخروجها من العدة وليست بامراته قال وان اخرج
 منها ثوبا او شيئا غير ذلك من ثوب كل شهر بشئ من ثوبها وادفعه كل يوم
 بلذ او كذا درهم فلزم له الكسب ما قد اكترى وكلما جاشئ من كده
 او من كسبه دفعه اليها من كسبه الذي قد اكتراه منها ثم تنفق في
 واكل الرجل معها وعياله فلا يحنث في يمينه **باب** اليمين
 في الكسوة قلت ارأيت رجلا حلف على امراته بالطلاق ثلاثا ان لا ياكل
 قال الحيلة في ذلك ان يهب لها دراهم فتكفي المودة بها فلا يحنث
 في يمينه قلت وكذلك ان وهب لها دراهم وقال لها اكسي بها
 فانه لا يحنث اذا كان فيما مضى ينفق لها الكسوة كما تقطع النسي
 النسيان وعيالاتهم وان كان من يدفع الى عياله من كسوته ليكسوا
 هم فانه يحنث في يمينه اذا دفع اليهم دراهم لتكسي بها فان وهبت
 لها دراهم وقبضتها واشترت بها كسوة لم يحنث قلت في هذا
 غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان اشترت المودة ثيابا من

نفق
 حلف بالطلاق ان لا ياكل منها

ح

ثم ان الزوج قضى المهر اذ عنده من ذلك لم يحنث في يمينه قال
 وان اخذت المرأة من مال زوجها شيئا فاكست به من غير
 امره لم يحنث في يمينه قلت فان باعها متاعا لكسوتها فاكست
 بها قال لا يحنث قال وان باعته المودة ثوبا ياكل من ثوبه
 عارية واكست بالمداية لم يحنث قال وان اشترى متاعا مما يصح
 لكسوتها فوهبه لولدها فاكست به فاكست به لم يحنث قلت و
 كذلك ان كانت اليمين على ولد او على احد من قرابته او احد
 من عياله قال الامر فيها وفي غيرها سواء على عياله او صفت لك
باب اليمين في النفقة قلت ارأيت رجلا حلف
 ان لا ينفق على امراته بالطلاق ثلاثا او حلف ان لا ينفق على ولده
 او على ولده او على ذي رحم محرم ما الحيلة في ذلك حتى ينفق على المخلوق
 عليه قال ان وهب للمخلوق عليه مالا وقبضه وانفق المخلوق عليه
 من ذلك المال على نفسه لم يحنث الخالف في يمينه قال وان اشترى
 الخالف من المخلوق عليه ثوبا او عرضا من العروضة وزاد في
 انفق ذلك العروضة على ما يشاء ويملكه كثيرا وقبض المال فانفق
 منه المخلوق عليه لم يحنث الخالف في يمينه قال وكذلك ان اشترى
 الخالف من المخلوق عليه ثوبا او استأجر شيئا كثيرا ودفع اليه
 الاجر فكان ينفق لم يحنث الخالف في يمينه وان كره الخالف
 ان يهب ذلك للمخلوق عليه فاجب ذلك منه وقبض المخلوق عليه ما
 يستفضل من اجرتها فانفق لم يحنث الخالف قلت فان كان رجلا
 كان ينفق في منزله وياكل المخلوق عليه منزله كالحذال قال فاراد
 ان يكون الامر كما كان فان حلف بالطلاق ثلاثا فاحل له ان
 امراته تطلقه واحدة ويدعها لا يقربها حتى تنقض عدتها
 ياكل المخلوق عليه من مال الخالف ولا ينفق عليه شيئا حتى تنقض عدتها
 المرأة فاذا انقضت عدتها انفق الخالف على المخلوق عليه سا كان
 ينفق عليه قبل ان يحلف فيحنث وليست المرأة امراته ولا يقع
 عليها الطلاق ثم يزوجها ساهدين ومهر مديد ونصير امراته

ولا يقع عليها وتسقط اليمين قلت ارايت ان كان هو طلق امراته
 تطليقتين قبل هذه اليمين ولم يكن يمكنه ان يطلقها واحدا
 فتبين بثلاث تطليقات فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قبل
 له حيلة في يمينه هذه قال ان استأجرته امراته في كل سنة
 بكذا وكذا على ان يجزئها في تجارة نفسها وفي اي التجارات شافكون
 كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استأجرته به وتأخذ كسبه
 فتتفق عليه ويحلف عليها وعياله لم يحد اجاز ولا حنت في يمينه
 قلت لما تقول ان كان الرجل صانعا بيد مثل صانع او خياط او غيره
 ذلك من الصناعات قال ان استأجرته على ان يجزئها مشاهرة و
 يتقبل العمل في كل شهر باجر معلوم فان هذا جائز ويكون الكسب لها
 ويكون له عليها الاجر الذي استأجرته به وينفق المراهة كسب
 ولا يكون هو المنفق ولا يمينه قلت ارايت ان كان الرجل انما حلف
 ان لا ينفق على اولاده وهم صغار فخاف من المراهة ان تطالبه
 بالنفقة عليهم فالوجه في ذلك ان يعمل ببعض هذه الوجوه التي
 فرضناها **باب** في المساكنة والدخول والخروج قلت
 ارايت رجلا يحلف ان لا يباين رجلا ولا طلاقه حيلة في المساكنة قال
 ان سكن كل واحد منهم في مقصورته في دار واحدة لم يحلف الخالف
 قلت ارايت رجلا كانا ساكنين في دار تحلف احدهما ان لا يباين
 الاخر وله شاة وصبيته فخاف ان يتأوله فيسكن فيلزمه بشي في يمينه
 قال الحيلة ان يخرج وهو عياله ويبيع شاة كل من يتفق به
 فان تركه المشتري في الدار لم يحلف الخالف في يمينه قلت ارايت
 ان كان المتاع لزوجته وقد حلف ان لا يباين الساكن فامتنعت
 المراهة من التحويل معه قال ابو بكر وكذلك ان حلف ان لا يباين
 هذه الدار فامتنعت المراهة من التحويل معه قال اذا تحولت
 هو وامتنعت المراهة من التحويل معه لم يحلف في يمينه قال اذا
 رجلا حلف ان لا يباين دار فلان ما الحيلة قال ان يبيع داره
 من داره سهمان الف سهم من ابن له او ممن يتق به فكن الخالف

قال اذا تحولت يمينه ان تحولت فزعموا
 فقول بان كان له خاتمة فليس عليه حلف في
 يمينه ان امتنع المراهة من التحويل معه

حلف لا يسكن دارا فلان

ذكر

ذلك في هذا الدار لم يحلف في يمينه قلت وكذلك لو حلف
 ان لا يباين هذه الدار مادامت فلان فخرج فلان من ذلك
 سهمان الف سهم من هذه الدار من ملكه فكن الخالف بعد
 ذلك هذه الدار لم يحلف قلت ارايت رجلا حلف ان لا يباين
 هذه البيت او هذه الحانوت قال ان هدم البيت ثم بني
 او هدم الحانوت ثم بني ثم سكنه الخالف بعد ذلك لم يحلف
 في يمينه قلت فان حلف ان لا يباين هذه الدار قال ان منعه
 مانع من التحويل منها فلم يمكنه التحويل لم يحلف في يمينه قلت فوكل
 حلف بعد ادراكه عابر سبيل الحيلة في ذلك قال ان كان الخالف
 بناحية الموصلة افتاه المفتي ان يقصد اليه المداين فيكون محسره
 بعد ادراكه سبيل ويقول هذا المفتي لبعض من مع هذا المستفتي
 اذا صار الخالف الى بغداد وهو يريد ان يمر فيها حتى يصير الى المداين
 فزعموا بالمقام بها ولا تعلمه هذا حتى يصير الى بغداد ان يكون دخوله
 الى بغداد ادعى حلف عليه عابر سبيل وان كان الخالف بناحية البصرة او
 واسط يقصد بخروجه الموصلة فيدخل بغداد عابر سبيل ثم يقول
 له الذي معه اتم ببغداد فاذا اقام بها على هذا الوجه لم يحلف
 في يمينه قلت ارايت رجلا حلف كل واحد منهما قال الحيلة في ذلك
 ان يدخل جميعا معا لا يتبقي واحد منهما صاحبه بالدخول فاذا دخل
 جميعا لم يحلف واحد منهما قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما
 ان لا يبدل صاحبه بكلام قال اذا تكلما جميعا معا وكلم كل واحد منهما
 صاحبه وكان الكلام منهما جميعا معا لم يسبق واحد منهما صاحبه
 لم يحلف واحد منهما في يمينه قلت ارايت رجلا حلف لا يدخل
 دار فلان قال ان حل فادخل مكرها لا يطاوع من يحمله لم يحلف
 في يمينه قلت نزل حلف على امراته ان لا تدخل على ابها او على
 امها او على احد غيرهما قال الحيلة في ذلك ان تدخل المرأة الموضع
 الذي تريد ثم يجي الخلق فيكون عليها حلف عليها اذا كان اخوها
 او غيره فاذا فعل الخلق عليها لم يحلف الخالف قلت فوكل

من

م من دخول

م ان لا يدخل هذه الدار فزعموا
 الحيلة في

من

قلت انما يخرج المرأة

في هذا سواد ما يحل في ذكره فان قيل
في المفتي اخرج في يومه ذكره فاشهد
ان الكوفة م

قلت انما انزلت
انما انزلت

كلفت على امرائه ان لا يخرج من منزله فلما باذنه منه قال هذا
يحتاج ان ياذن لها الزوج في كل مرة يخرج قلت لما الحيلة
في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول لها قد اذنت لك ان تخرجي
كلما شئت فاذا قال لها ذلك فخرجت ولم تستاذنه بعد ذلك
لم يحث الزوج في عيینه قلت ارأيت رجلا حلف بايمان شديد
ان يخرج في يومه ذلك الى الكوفة ويقول لبعض من مع المستفي
اذا خرج يريد الكوفة فجاوز ابيات بغداد ونصارى وسجنا
نحوه قال له نرجع ولا يعلم بهذا حتى يخرج من بغداد فاذا فعل
هذا لم يحث الحالف في عيینه قلت ارأيت رجلا حلف على امرائه
ان لا يخرج من باب هذه الدار ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
ان تفتح لتلك الدار بابا من غير ذلك الباب فتخرج منه او تخرج
من السطح الى دار بعض الجيران فاذا فعلت ذلك لم يحث الحالف
في عيینه قلت ارأيت ان نظري الى امرائه وهي تربي ان يصعد
السطح فقال لها انت طالق ثلاثا ان صعدت وانت طالق ثلاثا
ان نزلت قال الحيلة حتى لا يحث ان تحل فتزول فلا يكون
هي التي نزلت فلا يحث في عيینه قلت ارأيت رجلا في مصر
في شهر رمضان حلف على امرائه بالطلاق ثلاثا ان يجامعها في
يومه ذلك وحلف على حارثية ان يجامعها في يومه ذلك ما الحيلة
له في ذلك والتخلص من عيینه قال الحيلة في ذلك ان يباين وهو
والمرأة التي يجامعها فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان
له ان يطأها في يومه ولا يحث قلت فان اراد الرجوع الى مصر
من يومه قال ان كانت نية ورجوعه يريد السفر ثلاثة ايام
فقص ذلك فخرج من يومه ذلك لم يكن عليه حث ويحتاج
ان يقول المفتي لبعض من معه اخرج معك فاذا جاوز بيت
مصر وخرج عنه فوقع على امرائه ووطئها امرؤه بالرجوع ولا
تعلم ذلك الا بعد ان يطأ المرأة فهذا الاجود قلت ارأيت
رجلا قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان فعلت كذا وكذا

ان

ان النبي او حبي النبي فشي مرة ففعل ذلك الشيء ثم بعد ذلك المدة
فعله لا يحث ولا تطلق امرأته وان كان ذلك ذاكرا **باب**
اليمين في التقاضي قلت ارأيت رجلا حلف لا يأخذ ماله على
فلان الا بحيلة او قال جميعا او قال لا آخذ حتى الذي على فلان الا
جميعا او قال الا بحيلة ما الحيلة حتى يأخذ تفاريقا ولا يحث
قال الحيلة في ذلك ان يدع ماله الذي على فلان درهمين فلا
يأخذ وان كان حقه دنانيرا ان يدع منها قنطارا او قنطارين
ويأخذ الباقي تفاريقا فلا يحث في عيینه لانه لم يأخذ ماله كله قال
ولا حقه كله قال وان كان حقه طعنا فترك كيله وكجز ذلك فلا
يحث في عيینه قال اخذ من فلان جميع حقه تفاريقا فكان فيما
اخذ منه درهمان سوقه قال لا يحث قلت فان حلف لا يأخذ شيئا
دون شيء ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان لا يأخذ حقه
من فلان لكن يأخذ من غير فلان فضاء عن فلان فلا يحث
في عيینه قلت فان لم يكن لفلان احد يودي عنه قال فان كان للطالب
من يقبض ذلك له اما ابن او ام أو اخ أو فقبض ذلك للمطالب فلا
يحث الطالب في عيینه لانه لم يقبض ذلك بنفسه فيحث في عيینه
قلت فان كان الذي عليه الحق هو الذي حلف ان لا يدفع الى فلان
حقه درهمين دون درهم فاراد ان يدفع ذلك تفاريقا ما الحيلة
حتى لا يحث في عيینه قال الحيلة في ذلك ان يحبس من الحق
الذي عليه درهمين فلا يدفع ويوصل الباقي تفاريقا فلا يحث
في عيینه قلت ارأيت رجلا حلف ان لا يفارق فلانا عزيمة حتى
يستوفي ماله عليه ما الحيلة في ذلك قال ان يقبض قومه على الطالب منقوبة
من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يحث الطالب في
عيینه قال وكذلك ان شغل انسان بالحديث والكلام حتى غفل
عن ملازمة المطلوب فهرب المطلوب منه قال لا يحث الطالب
في عيینه قلت وكذلك ان قام الطالب فزب المطلوب قال نعم لا يحث
الحالف في عيینه قلت وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب من ملازمة

وصناع ورقيق وسباع وغير ذلك قال الجبل ان يبيع جميع ما يملك من
 يتق به العرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه
 ان لم يكن في ذلك الشيء معصية الله اذا فعل ذلك حثت وليس ملكه
 شيء مما كان ملكه يوم حلف ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم يستقبل
 الذي كان اشترى منه ملكه فاذا اقاله البيع في ذلك رجوع ما كان
 يملكه الى يملكه وسقطت عنه اليامين قلت ولم قال يبيع ذلك بعرض
 من العروض قال من قبل انك ذكرت ان له ما لا عين تلمس ولا
 له ان يبيع امواله العين والعروض التي له الا بالكثر من امواله
 الغير هذا وهو اذا باع ذلك يعرض من العروض حيا قلت فلم
 لا يتصدق بالعرض الذي باع منه ما يملك به قال من قبل ان العرض
 لم يكن في ملكه يوم حلف قال فان كانت له ايقاد يوزعها الناس وله
 هذه الامور التي ذكرت من العين والصناع والوريق والاموال
 وغير ذلك قال الجبل فيما يملكه من قليل وكثير سواء الديون ما ذكرت
 لك واما الدين فان الجبل فيه ان يجي رجل ممن يتق به فيبذل من جميع
 الديون الذي له على الناس وهو ما عاقلان وهو كذا وما عاقلان
 وهو كذا وقد صلتك عن هؤلاء القوم الذين سميتهم بما لك عليهم
 من هذه الديون المسماة في هذه الكتب عاقلان والتوب وبجي
 يتوب مدح في منديل لابرأه الخالف فيضطر عليه ويدفع التوب
 اليه ولا ينظر اليه فاذا فعل ذلك كان الطمحين ويبيع ما يبيع
 ما يملكه بالعروض التي وصفت لك ثم يفعل الشيء الذي حلف
 عليه بعد ذلك كله فيجنت وليس ملكه شيء مما كان يملكه من مال عيش
 لا عقار ولا عرض ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم ينظر بعد
 بعد ذلك الى التوب الذي صالح عليه من الديون فيرد على الرجل
 المصالح له بخيار روية فتعود رويته التي كانت ملكه الى ما كانت
 فيستقبل الذي اشترى منه ما يملكه فاذا اقاله البيع في
 ذلك عاد اليه ما كان يملكه الي ملكه وسقطت اليامين عنه
 رجل اتم غلاما او جارية بشيء فقال للغلام انت حوان لم تصد في

تف

تف
سيرة

ممن

عن كذا او كذا الجبل في ذلك حتى لا يجنت قال ان كان انتهم هذا
 الغلام والجارية باخذ مال فالوجه في ذلك ان يقول للغلام
 او الجارية قد اخذت هذا المال لم اخذ هذا المال فلا تجنت
 ان يكون قد صدقه في احد القولين وفي المولى في عيشته ولا يجنت
 وان سأل عن غيره فقال المولى قد كان كذا ثم قال لم يكن كذا انفق
 صدقه وبرقلت ارايت واليا من الولاة اخذ رجلا بشيء اتهم
 فجعل يضربه ويحلف ان لا يقطع عنه الضرب او لا يرفع المضرب عنه
 حتى يصدق الجبل في ذلك الامور الجبل في ذلك حتى يرفع
 عنه الضرب قال ان كان ذلك الامر شيئا ادعى عليه انه فعله فليقل
 قد فعلت هذا الشيء ويقول بعد ذلك لم افعل هذا الشيء فلا
 تجلس ان يكون قد صدقه في احد القولين وسقطت اليامين
 وكذا ان بدا فقال لم افعل هذا ثم قال يود هذا قد فعلته
 قال نعم الامر فيه واحد اي القولين قدم صاحبه فان الوالي يبر
 في يمينه قلت ارايت رجلا حلف على مملوك له فقال انت حوان
 ذقت طعاما ولا شربت شرايا حتى ارضيك فلما سمع ذلك المملوك
 تخفى عنه او ابق ما الجبل في يمين المولى قال الجبل في ذلك ان يهب
 المولى المملوك لولده له صغير فاذا هب المملوك لولده الصغير
 صار المملوك لولده الصغير ثم ياكل المولى يود ذلك ويشترى فيجنت
 في اليامين وليس المملوك في ملكه فلا يعتق المملوك قلت فان لم يكن له
 وله صغير فذهب لولده الكبير ثم اكل وشرب قال يجنت ويتق
 العبد من قبل ان اليمة لا تجوز للمقبوضة والكبير يحتاج
 الى ان يقبض المملوك والالم يتم الهبة واما الولد الصغير فان
 قبض الاب له قبض والمملوك في قبض الاب وان كان ابنا قلت فلما
 يقول ان باع العبد من ابنة الكبير قال يعتق العبد من قبل
 ان يبيع الابن عزو وقد نفى عنه وهو يبيع فاسد والبيع الفاسد
 يحتاج الى ان يقبض ثم يملكه المشتري بعد القبض قلت فان لم يكن
 له ولد صغير وكان في عياله شيء صغير قرابة له يكفله او لقيط

والجاء الولاة

قبض الاب قبض الصغير

يكلفه قلت اذا ذهب لهذا الصبي الذي في عياله جازت
 فاذا اكل وشرب بعد ذلك لم يعتق العبد لم تري ان انسان
 لو ذهب لهذا الصبي هدية فقبضها له الرجل جاز قبضته
 عليه **باب** اليمين في الطعام قلت ارأيت رجلا
 حلف ان لا يأكل طعاما افلاان ما الحيلة في ذلك ان دعاه الخلق
 عليه الى طعامه قال الحيلة في ذلك ان تشتري طعاما الخلق عليه
 فيقول قد بعثتكم طعامي هذا الذي قد هبته بكذا وكذا فاذا
 اوجب له البيع صار الطعام للمخالف ثم ياذن المخالف لمن كان معه
 في الدعوة في اكل هذا الطعام فلا يحسن المخالف في يمينه قلت
 فان اشترى الطعام ولم يره ولم يعرفه جاز شراؤه قال نعم الا
 تري ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره والمشتري
 لا يشتري الطعام في القرية وفي البادية وهو المصطفى
 يجوز الشرا قلت لما يقول ان اهدي اليه الخلق طعاما قال
 ان اكله المخالف لم يحسن لانه قد ملكه حين اهداه اليه قلت
 ارأيت رجلا اخذ لقمه فوضعتها في فيه ليدكلها فحلف عليه
 رجل فقال ان اكلتها فامراته طالق ثلاثا وقال اخوان القيتها
 فامراته طالق ثلاثا قال الحيلة في ذلك حتى لا يحسن واحد منهما
 ان يأكل بعضها ويلقي بعضها فلا يحسن واحد منهما من قبل انه
 لم يأكلها كلها ولم يلقها كلها قلت فهل في هذا شيء غير هذا
 قال نعم ان اخبرها انسان من فيه وهو قاهر له لا يمكنه الامتناع
 من ذلك لا يحسن واحد منهما فاما الذي حلف بالطلاق ان الله
 فقد برئ يمينه لانه لم يلقها وانما قسمها على اخراجها واما الذي
 حلف ان اكلها فقد برئ يمينه لانه لم يأكلها قلت ارأيت رجلا
 حلف ان لا يأكل طعاما افلاان ولا يشرب شرابه وانما عارض في يمينه
 واراد لا يأكل طعاما افلاان كله ولا يشرب شرابه كله فله فيه في ذلك
 وان اكل طوما لفلان او شرب شرابا لفلان لم يحسن ولا يجب
 عليه شيء اذا كان نوي طعامه كله وكذلك رجل عارض في يمينه واوم

في قوله

من حضره انه حلف فحلف بايمان مغلفة انه لا يأكل الطعام
 ولا يشرب الشراب حتي يفعل كذا او كذا او حتي يقدم فلانا او حتي
 يكون كذا الشيء من الاشياء ونوي ان لا يأكل الطعام كله قال فله
 نية في ذلك **باب** اليمين في المعارضات قلت
 ارأيت رجلا اراد ان يحلف على امراته ان لا تخرج من داره و
 اراد ان يعارض في يمينه لتقرب فلا تخرج ولا يكون عليه عيب او
 اراد ان يحلف بالطلاق قال الحيلة في ذلك ان يقول لها انت
 طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار وينوي طلاقا من عمل
 كذا او ينوي بالثلاث ثلاثا ايام فيكون له نية فان خرجت
 لم يكن عليه شيء ولم تطلق امراته قال وان نوي ان خرجت من هذه
 الدار خروجا ونوي ان خرجت من هذه الدار وعليك خروجا
 وكذا ثاب قال وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من
 هذه الدار ونوي ان خرجت عجا دابة قال نعم له نية قلت
 وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجا
 ونوي ان خرجت ذاكبة عجا فوس او نوي عجا بن ذود او عجا
 بغل او عجا حمار قلت وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان
 خرجت من هذه الدار خروجا ونوي عجا دابة قال نعم له
 نية فان خرجت عجا غير الحمار التي نوي لم تطلق في شيء من هذا
 وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
 خروجا ونوي الى منزل فلان فخرجت الى غير منزل فلان قال
 له نية ولا تطلق قلت وكذلك ان قال ان خرجت من هذه
 الدار ونوي ان خرجت الى المسجد الجامع او الى الكوفة او الى البصرة
 او الى فارس او الى خراسان قال نعم لا تطلق في شيء من هذا قلت
 فان ادخل في يمينه ان خرجت خروجا ولم يدخل في يمينه خروجا
 قال الامور في ذلك واحد ولا يحسن وان اراد ان يحلف عليها
 ان لا تدخل في دار رجل بعينه فعارض في يمينه فقال لها انت طالق
 ثلاثا ان دخلت دار فلان ونوي من كسيرة او عريانة او عليك

انما طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
 ونوي طلاقا فخرجت كذا
 في قوله كذا ان نية في ذلك قال نعم
 وكذا اذا كانت طالق ثلاثا
 ان خرجت

ان يعارض المحلقة هذه اليهين حتى لا يلزمه هذه اليهين
 كيف الوجه في ذلك قال ابو بكر ان حلف بالطلاق فتوي بالطلاق
 ما قلنا من امرأة يهودية او نصرانية او مجوسية او عجمية او
 غير ذلك مثل عرجا او حنصا او صما او اطلقه بالعتق فتوي
 في العتق شيئا من هذه الاشياء فله نيته فان اراد ان يحلفه
 ان لا يدخلها مع فلان او توي ان لا يدخلها عرياناً فله نيته
 في ذلك فان دخلها مع خلاف ما توي لم يكن عليه شيء وان حلفه
 عا دخل هذه الدار فقال لتدخلن هذه الدار اليوم او قال
 الى شهر او الى سنة وهو يريد ان لا يدخلها قال احلف بما ذلك
 بالطلاق او بالعتق وتوي في الطلاق ما قلناه من النساء
 والماليك فله نيته في ذلك وتوي في الصدقة ما قلناه فتكون
 له نيته فيما بينه وبين الله ثم قلت فهل يجوز له ان يتوي في قوله
 الدار شيئا قال الدار ليس مثل قوله لا تخلمنا لان قوله لا دخلن
 هذه الدار اليوم لا بد له من دخولها فيخرج الحيلة ان توي
 في يمينه ان يدخلها اكلها فلا بد له من ان يدخلها اكلها وان
 توي ان يدخلها وعليه ثياب حرقة او لا بد له ان يدخلها على
 الوجه الذي نواه ولكن اليه يجوز فيما يحلف من الطلاق والعتق
 والصدقة والمشي الى بيت الله ثم يتوي في ذلك عا ما وصفناه فلا
 يكون عليه في ذلك شيء ولكن له نيته في ذلك قلت ارايت ان قال
 امراته طالق ثلاثا ان لم يدخل هذه الدار اليوم وتوي
 ان يقدم فلا ان كان غائب في موضع بعيد لا يقدم في ذلك
 اليوم ~~ان يقدم الى بيته~~ ما قال اذا حلف ببعده فقال
 امراته طالق ثلاثا ان لم تدخل الدار اليوم ان و الى بيته
 مكة او الى حراسان او غيرهما يعني بعدد ما قدم في ذلك
 اليوم وكذلك لو حلف بالطلاق ان لا يدخل هذه الدار الى سنة
 ان قدم فلان في هذا اليوم يعني عام مكة او عام حراسان
 هذا اليوم قال فله نيته في هذا قلت وكذلك ان حلف ليدخلها

ان يدخلها في هذا اليوم او اكلها
 او عليه ثياب حر او ثياب وسن
 او توي

لا

الي سنة وتوي ان امره بدخوله وايضا حراسان او الى اليمن
 قال فله نيته في ذلك وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ان حلف فلا
 يعني رجلا غائبا قال نعم هذا وذاك سواء فله نيته قلت ارايت
 ان احلفه على شيء ماض فقال اطلق بالطلاق انك لم تفعل
 كذلك وكذا قال ان حلف وتوي في الطلاق ما قلناه فله نيته
 في ذلك فان توي ان لم يفعل لعلنا كذا وكذا وعني انه لم يفعل بهذا
 القول بمكة او بالمدينة او بحراسان او بالمدينة او باليمن
 او باليمن او بالصين فله نيته في ذلك قلت وكذلك ان قال له
 احلف بالطلاق انك لم تدخل هذه الدار من تخلف له بالطلاق
 وتوي امراته اليهودية او النصرانية او العجمية او العصابة او
 الحراسانية او الصما او الكوفية او الحميرية او الاسدية
 او توي قبيلة من قبائل العرب قال له نيته قال وكذلك ان حلف
 بعتاق وتوي عتق المملوك الكذا قال له نيته قال فان حلف انه لم
 هذه الدار اليوم وتوي انه لم يدخلها اكلها او لم يدخلها عرياناً
 او عليه ثوب كذا قال فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف
 بالطلاق لتوطين فلان ماله عليك وهو الف درهم ما بينك
 وبين عذرة شهر كذا الحلف له وتوي في الطلاق ما قدم وصفناه
 له في الطلاق قال له نيته قلت فان لم يتو في الطلاق والعتاق
 ما قلناه ولكن حلف توي ان توي فلانا الالف التي له عليه ما بينه
 وبين عذرة شهر كذا من سنة كذا وتوي ان قدم فلان في يومه
 ذلك يعني قدوم رجل غائب بعتق العتية او ان امره فلان يعني
 امره والي مكة بذلك قال فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف
 بالطلاق ما لفلان عليك الف درهم فخلف وتوي معارضة ما
 لفلان عا الف درهم متا قبل معلوم او ماله عا الف درهم طوي
 او عني حرقا من الصروف قال له نيته في ذلك قلت وان قال
 له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان كيف يجيب النية الذي
 قال اما الطلاق والعتاق والمشي والصدقة فقد مرنا بالنية في ذلك

منع المعارضة

وكيف ينبغي له ان يقصد نيته واما الدار فان قال ما هذا الدار
يعني دار اخرى غير الدار التي ذكرها المستخلف فله نيته في
ذلك قلت فان قال له ان لا يعطي فلانا شيئا من حقه الذي
عليك الى سنة فحلف ونوى ان لا يعطي فلانا شيئا الى سنة من
يده الى يده قال فله نيته في ذلك وان بعث البيعة بيد انسان لم يكن
عليه حنث في ذلك قال وان كان حقه عليه الف درهم فحلف ان لا
يعطيه شيئا من حقه ونوى ان لا يعطيه شيئا من حقه ما بين و له ان
يعطيه حقه درهم كماله عليه قال وكذلك اذا حلف ان لا يعطي فلانا
شيئا من حقه الى سنة ونوى ان لا يعطيه شيئا من حقه ثيابا او مالا
فقد له مثل العطر قال لا يعطيه شيئا من حقه سكا او عذرا او
كافورا الا درهم التي له عليك ولا شيئا منها فنوى الحالف ان لا يعطيه
ذلك الا درهم فاعطاه بها دنانيرا قبل مضي السنة قال لا يحنث
في عيونه قلت ارايت النية صدقة ما عليك قال قد فترتها قال
ان نوى ما استغنى به من متاع فقد له ونوى كل ما يستفيد به
ويملكه من حجارة او حاد او سلاح او من العاج او من الملبوس او
نوعا من الانواع فله نيته في ذلك قلت فان عني بكل ما يستفيد
في يوم يبروز او في يوم هو حاد قال فله نيته في ذلك وليس عليه
ان يقصد ان لا يستفيد من عني ذلك وانما عليه ان يقصد ان لا
يستفيد من النوع الذي نواه وقد عاين ان يحلف
بطلاق كل امرة يهودية او نصرانية تزوجها او عمتها او غرا
او غورا او حرمها او صمها او كل امرأة يتزوجها باليمين او بال
الهند او بالسند وما اراد من هذه الصفات ونواه وقد
له فله نيته في ذلك وكذلك ان اراد ان يحلف بعنق كل مملوك
ملكه فيما يستقبل من الزمان فنوى من ذلك شيئا مما حرمنا
فله نيته في ذلك قلت ليعطى فلانا بلاء عن رجل مملوك فادان
يحلف الرقل عاذا لك الكلام الذي بلاء ما الوجه في ذلك قال
الوجه في ذلك ان يقول الذي يستخلف بالذي يعطي بلاءك عني

انني اوفى

فان يلف من هذا كلام

فاذا

فاذا قال بلغني عنك انك قلت كذا وكذا وحي له بالكلام
فان شأفت بالطلاق والعناق ما قال هذا الكلام ولا
سمع به في الساعة يعني بهذا يعني قد يكون عليه شيء
وهو صادق وانه ما تكلم بالكلام الذي تكلم به الحاكم ولا سمع
به قبل تلك الساعة وان شأني في الطلاق والعناق ما
مترجما وان شأني انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة
او بالبصرة او باليمن او في بلد غير البلد الذي كان تكلم به
فيها او نوى بالليل ان كان تكلم بالليل او بالنهار ان كان تكلم
بالليل او نوى انه لم يتكلم به في دار قلان او في الليل في دار
او في المسجد الجامع او في شهر رمضان وما اشبه ذلك قلت
فانقول في عامل اراد ان يحلف رجلا انه لم يرتزوا عليه فلانا
ولا اجلا من كتابه وقد كان رشام دراهم فحلف ونوى انه
لم يرتزهم دنانيرا فله نيته في ذلك قال وكذلك ان لم يرتزهم ثيابا
بعد ادية او ثياب كرمه او ثياب كذا او نوعا من الانواع
او نوى انه لم يرتزهم في يوم الفطر او في يوم الاضحي او في شهر
كذا عني الشهر الذي كان اعطاهم فيه فله نيته في ذلك فيما
بينه وبين الله ثم قلت فان عارض في الحلف بالطلاق او
بالعناق او المشي ونوى شيئا مما حرمنا عينا نيته المتأخر ان
ابراهيم عليه السلام كان يدخل اصحابه وهو مخنق ويقول لهم
ان استخلفتم انكم لا تعلمون مكاني فاحفظوا انوا وانكم
لا تعلمون مكاني او موضع في الدار او في البيت او في اي موضع
من البيت وقول سيدنا عمار بن عبد الله رضي الله عنه وخبره
عن الكذب وكذلك ان حلف ان لا يفعل كذا وكذا ونوى انه
لم يفعل في الصين او باليمن او بالهند او بالسند او نوى
انه لم يفعل ذلك يوم الاضحي او يوم الفطر او في يوم فقد له
اونه موضع من المواضع ونواه وقد عاين نيته في ذلك فيما
بينه وبين الله ثم قلت ارايت واليا ولي رجلا ما استخلفه

في عام

ابراهيم عليه السلام

فان يلف من هذا كلام

ان لا يزر لأحد من اهل عمله شيا فارد المعارضة في اليمين
 قال ان حلف انه لا يزر لأحد من اهل عمله شيا ونوي ان
 لا يزر اهلهم يا توفا المرد ونوعا من الجواهر ونوي ان لا يزر اهل
 ولا مناطق ولا قسا واما اذا نوى من النوع الممتنع بعينه
 فله نية في ذلك قال وان عارض فقال لا يزر من اهل عمل
 شيا و اراد احد ان يزر بذلك احد من العمال او من
 المهيون او من الرمني والمجزومين او من الخفاف او من
 الخروف قصد لشي من هذا فله نية في ذلك قال وكذلك ان
 حلف الى لا يزر احد منهم شيا ونوي بذلك على يدي فلان او
 على يد ب قاض او انسان فقد له نية في ذلك وكذلك ان نوي
 ان لا يزر احد منهم شيا ونوي بذلك عبدا فلانا او جارية
 فلانة او عبدا غيره او مملوكا لغيره فكما نوي من ذلك وبني
 يمينه عليه فله نية قلت فما يقول في ال من الالة اخذا
 نسا ناليل عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايامان
 المغلظة انك ما تعلم مكانه قال ان حلف بعناق او طلاق او حج
 او صدقة ونوي شياما فترناه فله نية في ذلك قال وان نوى
 يعلم مكانه في تلك الساعة التي حلف فيها في البيت او الدار او
 اي موضع من البيت قلت فما تقول ان كان الرجل المطلوب بغير
 تخلف انه ما يعرف مكانه بالكوفة او بمكة او بالمدينة او ببلد
 نواة وقصد غير بعد اذ قال فله نية في ذلك قلت ارأيت
 الرجل يحلف للوالي ليعرفن اليه كل ذاع فيعرفه في محلة ونوي بهود تيار
 قال ان حلف ونوي كل ذاع فيعرفه في محلة ونوي بهود تيار
 او بخراسيا او اعي او اعر او من اهل اليمن او مكة او من الاثرا
 او من جنس من الاجناس وصدقه ونواة فله نية في ذلك قلت
 ارأيت السلطان اذا حلف رجلا ليخبره بمكان فلان متى عرف
 موضعه قال ان حلف ونوي متى عرف موضعه باليمن او بالصين
 او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان قصد ونواة فله نية

والله الالة يد خفا عرج



في ذلك قلت ارأيت السلطان اذا حلف واليا حلف رجلا ان لا يخرج
 من هذا المصر الا باذنه قال ان حلف ونوي ان لا يخرج من هذا
 المصري اترقيعة او الى الالة لسر او الى الشام او الى فرغانة او الى
 بلد من البلدان قصد ونواة فله نية في ذلك قال ان اراد
 الخروج من ذلك الى غير البلد الذي نواة يمينه فليس عليه شيء
 في غيره ولا يحنث في يمينه قلت وكذلك ان عارض في الطلاق
 او في العتاق او في المشي او الصدقة فنوي بعض ما ذكرناه
 قال فله نية في ذلك قلت ارأيت ان قال له اخلفنا لا نخرج
 هن هذا المصري نوبك هذا ولا ندخله ابدا او قال لا ندخله
 الى قدوم فلان او الى سنة او الى وقت وهو ظالم له قال ان نوي
 ان لا يدخل من طريق كذا او من باب كذا او نوي ان لا يدخلها
 في يوم الاصحى او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصد ونواة
 ان لا يدخله مع فلان رجل نواة او نوي ان لا يدخله على دابة
 كذا او على هيئة كذا فله نية في ذلك كله وان دخل على حمار
 كذا او على البقرة التي نواها وقصد بها فله نية في ذلك كله فلا
 يحنث قلت ارأيت سلطانا جابرا اراد ان يحلف رجلا ان
 ياتيه يولي له قد اختفى عنه فقال لوليه هذا اخلف لنا تبني
 به ميني وراية فارد ان يعارض في يمينه بما يتخلص منه
 قال اما الطلاق والعتاق والمشي والصدقة فقد شرها فيه
 ما فيه كفاية فان اراد من الرجل ان يتخلص من هذا اليمين
 ويحلف له فلا فائدة بعرض في ذلك شيء من رويته يحلف
 ونوي متى رايته في الكعبة او بالصين او بالهند او بالهند
 او نوي دار فلان او ببعته كذا او كنيته كذا فله نية في
 ذلك وان رآه في غير ذلك الموضع الذي نواة وقصد فلم
 يات به لم يحنث في يمينه قلنا قلت ارأيت ان حلف رجلا
 بياثنه عدا فارد ان يعارضه بما يتخلص منه قال ان اراد
 ان يحلف بالاطلاق او بالعتاق او بالمشي الى بيت الداء

ان يبقية

سلطان جابر

اليمين بغير ان يصدق العفار

بالصدق فتوفي بعض ما شرعناه في ذلك فله نيته في ذلك قال
وكذلك ان قال امراة طالق ثلاثا لم املك عدا او نوي امراة
التي تزوجها باليمين او بمهر او بمكة او بالمدينة او في بلد من
البلدان فله نيته في ذلك وكذلك ان نوي المراه التي تزوجها
بما في الف درهم او خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك وكذلك ان
ان قال كل مملوك في حران لم املك عدا او نوي كل مملوك له جيش
او ترك او بماني او نوي كل مملوك اشتريته من فلان او نوي
كل مملوك ورثة او كل مملوك وهبه له فلان فله نيته في ذلك
ولا يحنث في يمينه قلت اريت هذا السلطان اذا اراد ان
يخلف رجلا بالايان المخلصة ان يعطيه الف دينار فاراد ان
ان يخلف له بالايان يتخلص منه وهو ظالم له في استخلافه اياه
قال ان حلف له بالسلطة والعقار والمشي والصدق وقصد
الي شي مما وصفت في هذا الكتاب فله نيته في ذلك قلت في هذا شي
غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان نوي ان يعطيه الف دينار
من الدنانير التي في الصين او الهند او السداه كانت له هنا
دنانير فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف ان له الف دينار
من مال كذا في المساكين صدقة ان لم تعطني عدا ما به دينار قال
ان حلف ونوي الف دينار ومن دنانيره التي باليمن او بمصر
او بفرعيته او في بلد من البلدان او من ماله في بعض هذه
البلدان فله نيته في ذلك ولا يحنث ولا شي عليه اذا لم يكن له
في البلد الذي نواه ماله قلت فان قال له احلف لي بعد ذلك جميع
ما املك ان لم تدفع الي عدا ما به دينار قال ان حلف ونوي جميع
ما املك من الخزف والبراري والحصار او نوع من الانواع مما ليس
بملك فله نيته في ذلك ولا شي عليه ولا يحنث يا
الايمان التي يستخلف بها النساء اذ واجهن قلت اريت امراة
قالت تزوجها احلف لي بطلاق كل امراة يتزوجها على فاراد
ان يجازيها في يمينه قال ان حلف ونوي كل امراة تزوجها

عليه

عليك اي كل امراة تزوجها عارقتك فهي طالق فله نيته في
ذلك فان تزوج امراة عليها لم تطلق المراه التي تزوجها
قلت وكذلك ان قال كل امراة تزوجها عليك ونوي
كل امراة تزوجها عارقتك قال فله نيته في ذلك قلت ان نوي
كل امراة تزوجها عليك يودية او نصرانية او امة او غورا
او عرجا او شاة او حونا او كل امراة تزوجها عليك من
اهل مصر او من اهل افرقية او اليمن او من اهل الاندلس
او قصد الي بلد من البلدان غير هذا الدار او نوي كل امراة
تزوجها عليك يمانية او همدانية او سندية او نوي حيا من
احياء العرب او نوي كل امراة تزوجها عليك من نبات رحيل
وقصد له نواه او كل امراة تزوجها عليك عمامة الف دينار
او عمامة الف دينار فله نيته في ذلك كله ولا تطلق امراة تزوجها
عليها بعد ان تكون عارقتك ما نواه وانما تطلق منهن من كان
عيا الصفة التي نواها وقصدتها قلت وكذلك ان اراد ان يخلف
يعتق كل جارية يتعوي بها عليها قال فله ان ينوي في ذلك مثل
الذي قلنا في طلاق النساء وتكون له نيته قلت فان قالت له احلف
لي بطلاق كل امراة يطاها سوي قال ان كن له ناسواها
فلا ينبغي له ان يخلف الا ان ينوي شي يتخلص به فان حلف
لها بطلاق كل امراة يطاها ولم يفو شي فوطي امراة من
نساها طلقت المراه التي يطاها منهن وان هو ترك وطى نساها
فاذا مضت اربعة اشهر من ذلك يوم حلف لها طلقن تطلقته
بلا يلا لانه صار موليا منذ يوم حلف بهذه اليمين قال فان
قصد نيته الي كل امراة يطاها يعني برجله فله نيته فيما بينه
وبين الله تعالى وان وطى امراة من نساها فلم تطلق لانه
انما نوي بالوطي برجله قلت فان لم يكن له امراة سوى المراه
التي استخلفته وقد قال كل امراة اطاعها سواك فهي طالق
فتزوج امراة قوطيها او اشترى جارية قوطيها لم تطلق

بشري

قصد

ولم يلزمه في ذلك حنت لانه لم يقل كل امرأة تزوجها فاطاها
 ولما كان حلفه على الوطى خاصة وليس في ملكه امرأة سوى المرأة
 التي استخلفته لم يلزمه بذلك شيء قال وكذلك ان قال كل جارية
 اطاهها في حرة او قال كل جارية اطاهها في نسفري هذا فهي
 فاشترى جارية فوطيها لم يعتق وليس يعتق الا ما كان في ملكه
 يوم حلف فان وطى من كان في ملكه جارية عتقت واما ما لم يكن
 في ملكه يوم حلف فانه لا يعتق منهن شي قلت لما الحيلة في التخلص
 ان كن له نسا فاراد ان يحلف لها بطلاق كل امرأة يطاها
 منهن قال بنوي كل امرأة يطاها برجله لم تطلق المرأة التي
 بها معا وكذا ان قال كل جارية اطاهها في حرة ونوي كل
 جارية يطاها برجله في حرة وجامع جواربه فانه لا يعتق
 ما جامع منهن قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه بهذه
 اليمين التي يحلف بها في جارية ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
 له ان يبيع جواربه ممن يثق به ويشهد بما يبيعهن قوما عدولا
 ليكون حجة له ويكون ذلك من حيث لا تعلم المرأة فاذا
 وجب البيع حلف لها بعق كل جارية يطاها منهن فيحلف
 وليس في ملكه منهن احد ويشهد بما وقت البيع ويجعل
 وقت اليمين لها وقتا يعرف بينه وبين وقت البيع كسلا
 يلزمه الحاكم في ذلك كعت فاذا حلف علي وطيس قال للذي
 باعهن منه اقليتي البيع في جواربي فاذا اقاله البيع بينهما
 وقبل ذلك رجعوا الي ملكه فان وطيس بعد ذلك لم يعتق فان
 قد منه المرأة التي القاني فاقامت عليه تلك اليمين التي
 حلفها لها وثبت ذلك عليه جال الذي كان اشتراهن منه فاقام
 البينة التي كان اشهدهم على الشرا وسموا الوقت ويستحقون
 بالشرا ويتصل بين الرجل الذي كان حلف لها ولا يقبل ولا يلزمه
 القاض منهن كعت قلت ارابت رجلا اراد ان يحلف بعق
 كل مملوك يملكه الي ثلاثين سنة قال يحلف وبنوي كل مملوك يملكه

اليمين

الود

اغور او اعرج او ينوي حنفا من الاجناس قال فان ملك في الثلاثين
 سنة مملوكا من غير الجنس الذي بنوي لم يعتق قلت ارابت رجلا
 اراد ان يعارض في يمين بالطلاق فادغم كلامه قال امرأته
 طارق فادغم الر واخفاها حتى لا يفهم ذلك من سمع حلفه
 قال هو علي ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق
 على امرأته لانه انما قال امرأته طارق ولم يقل طالق فالقول في
 ذلك علي ما قال قلت ارابت ان قالت احلف لي بعق كل جارية
 يشتريها علي قال يحلف وبنوي كل جارية يشتريها من رجل
 بعينه ثلثة بنيت وان اشترى جارية من غير ذلك الرجل لم يعتق
 فيما بينه وبين الله ثم قلت ارابت الرجل اذا اراد ان
 بالله ويعارض في يمينه في ذلك شيء قال يقول هو الله
 ويدعها ويمرء اليمين فيقول هو الله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
 الرحيم الذي يعلم في السر ما يعلم في العلانية
 ما كان كذا وكذا فاذا قال هذا
 لم يلزمه شيء ولم تكن هذه
 يمينيا قلت هذا اذا
 اراد ان يحلف
 ابتداء من
 نفسه
 فان

اراد الحاكم ان يحلف على شيء قال ان كان مظلوما فيما يطالب به
 فحلف على ما قد نعتته من هذا فلا شيء عليه ذلك هذا اخر ما
 ليس الله سبحانه وتعالى والمجد لله على كل حال وكان الفراغ
 من تحصيله بعد صلواته الضحي من يوم الاحد الثامن من شهر
 رمضان المبارك سنة اثنى عشر ومائة الف من الهجرة
 النبوية من يد مالكها وكاتبها لمحمد الفقيه حفي محمد بن محمد بن
 سنان ولا يورث

حكمه
 بلغني ما عليه من الحكم العادل والامكان
 فحلف على ما قد نعتته من هذا فلا شيء عليه ذلك هذا اخر ما
 ليس الله سبحانه وتعالى والمجد لله على كل حال وكان الفراغ
 من تحصيله بعد صلواته الضحي من يوم الاحد الثامن من شهر
 رمضان المبارك سنة اثنى عشر ومائة الف من الهجرة
 النبوية من يد مالكها وكاتبها لمحمد الفقيه حفي محمد بن محمد بن
 سنان ولا يورث

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>